



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
عمادة الدراسات العليا
كلية العلوم الإدارية
قسم محاسبة

دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء كليات المجتمع

(دراسة ميدانية على كليات المجتمع الحكومية اليمنية)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

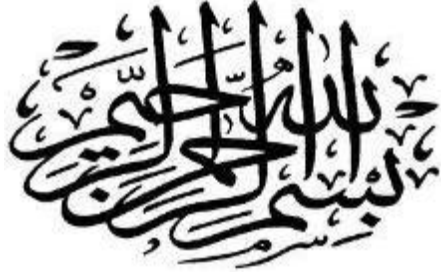
إعداد الباحث

جمال حسن صالح عبدالله محفل

إشراف

أ. د. منصور ياسين عبد الله الأديمي

2018م



قال الله تعالى:

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا
كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (سورة التوبة، آية 105)



قرار لجنة مناقشة رسالة ماجستير رقم (٢٧)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين... وبعد:

تم بحمد الله وتوفيقه يوم الأحد بتاريخ: ٨/ جماد آخر/ ١٤٣٩ هـ الموافق: ٢٥/ ٢/ ٢٠١٨ م ، اجتمع اللجنة

المشكلة بقرار مجلس الدراسات العليا رقم (٤) بتاريخ: ١٢/ ٢/ ٢٠١٨ م

لمناقشة الطالب/:: جمال حسن صالح عبدالله الكلية : العلوم الادارية التخصص : محاسبة

في رسالته التي هي بعنوان: دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين اداء كليات المجتمع - دراسة ميدانية على كليات المجتمع

الحكومية اليمنية .

وبعد مناقشة علنية للطالب من الساعة _____ إلى الساعة _____ وبعد المداولة والمناقشة، اتخذت اللجنة القرار التالي:

إجازة الرسالة ويمنح الطالب معدل () % بتقدير () .

إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات عليها بمعرفة المشرف ويمنح الطالب معدل () % بتقدير () .

إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات بمعرفة المشرف وموافقة الدكتور... محمد مسعود

بمعدل (٩٠ %) بتقدير (ممتاز) .

أسماء لجنة المناقشة والحكم

م	اسم المناقش	الصفة	الدور في المناقشة	التوقيع
١.	أ.م.د. يحيى عبدالرزاق قطران		رئيسا	
٢.	أ.م.د. عبدالحميد مانع الصيغ	مناقشا خارجيا	عضوا	
٣.	د. حميد عبدالله مسواك	مناقشا داخليا	عضوا	

يعتمده،،

مدير الدراسات العليا

عميد الدراسات العليا

أ م د/ يحيى عبدالرزاق قطران

المختص

الإهداء

أهدي هذا الجهد.

إلى من علمني الصبر والنجاح، من غرس في قلبي التحدي، من أجده في مواجهة الصعاب،
من علمني وأثار دربي

(أبي الغالي)

إلى رمز المحبة والحنان، القلب الناصع البياض، والحضن الدافئ، من علمتني كيف يكون
الوفاء، من تفرح لفرحي وتتألم لألمي، من سهرت على تربيتي.....

(أمي الحنونة)

إلى رفيقة دربي، شريكة حياتي، من تشاركني أفراحي وأحزاني حباً ووفاء... (زوجتي الغالية)

إلى زهرات حياتي، وقلذات كبدي من يسكنون وجداني، من بلقائهم يفرح قلبي، من قاسموني
قوتهم الضروري لإكمال دراستي.....

(أبنائي وبناتي)

إلى من أضأؤوا لي الطريق وساندوني، القلوب الطاهرة والنفوس النقية... (إخواني وأخواتي)

الباحث:

جمال حسن صالح محفل

شكر وتقدير

الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات فله الحمد والمنة على ما تفضل به علينا من النعم العظيمة التي لا تحصى ولا تعد القائل في محكم كتابه: { اعملوا آل داوود شكرا وقليل من عبادي الشكور } (سورة سبأ، آية 13)، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين القائل (من لا يشكر الناس لا يشكر الله). وحتى نرد الفضل لأهل الفضل، ولأن هناك الكثيرين الذين لهم الفضل في إخراج هذه الرسالة إلى النور، وذلك بتقديم النصح والتوجيه لذا كان لابد أن أتقدم لهم بعظيم شكري وامتناني اعترافا مني بالجميل على جهودهم الطيبة.

واخص بالشكر الأستاذ الدكتور الفاضل/ منصور ياسين الأديمي (رحمه الله) الذي تفضل وتكرم بالإشراف على هذه الرسالة، لقد كان نعم المعلم المرشد الذي أحاطني بالعناية ولم يبخل علي بوقته وجهده وصبره، بل وأرغدني بكل ما هو مطلوب، كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور الفاضل/ يحيى قطران على ما بذله معي من النصح والإرشاد بالإضافة إلى تكمته بالموافقة على رئاسة لجنة المناقشة، والشكر موصول للأستاذ الدكتور الفاضل/ عبد الحميد الصيغ المناقش الخارجي والدكتور الفاضل/ حميد مسواك المناقش الداخلي، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة والشكر والعرفان للأستاذ الدكتور/ خالد الغزالي لجهوده في مراجعة هذه الرسالة لغوياً.

كما أتوجه بجزيل الشكر لجامعة الأندلس للعلوم والتقنية والعاملين فيها كافة، وأتوجه بشكري لأصدقائي وأحبابي الذين يتمنون لي كل خير، ولعائلتي الكريمة والدي ووالدتي والزوجة والأبناء والأخوة والأخوات الذين وقفوا بجانبني على الدوام وأحاطوني بالرعاية والاهتمام وبالثناء، فجزا الله الجميع عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لجميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل وتعاون معي في إتمام صفحات هذه الرسالة.

وفق الله الجميع لما فيه خيري الدنيا والآخرة إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث/ جمال حسن صالح محفل

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	
الفصل الأول الإطار العام للدراسة		
2	المبحث الأول خطة الدراسة.	1-1
2	مقدمة الدراسة.	1-1-1
3	مشكلة الدراسة.	2-1-1
4	أهداف الدراسة.	3-1-1
4	فرضيات الدراسة.	4-1-1
5	أهمية الدراسة.	5-1-1
5	متغيرات الدراسة.	6-1-1
5	حدود الدراسة.	7-1-1
6	مصطلحات الدراسة.	8-1-1
7	المبحث الثاني الدراسات السابقة.	2-1
7	تمهيد.	
7	عرض الدراسات السابقة.	1-2-1
15	التعليق على الدراسات السابقة.	2-2-1
15	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.	3-2-1
15	أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.	4-2-1
الفصل الثاني نظم المعلومات المحاسبية		
17	تمهيد:	
18	المبحث الأول أساسيات نظم المعلومات المحاسبية.	1-2
18	تمهيد.	
18	مفهوم نظم المعلومات المحاسبية.	1-1-2
18	أهداف نظم المعلومات المحاسبية.	2-1-2
19	خصائص نظم المعلومات المحاسبية.	3-1-2
20	أهمية نظم المعلومات المحاسبية.	4-1-2
21	أنواع نظم المعلومات المحاسبية.	5-1-2
21	عناصر نظم المعلومات المحاسبية.	6-1-2

الصفحة	الموضوع	
22	7-1-2	مميزات نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة للحاسوب.
22	8-1-2	معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية.
23	2-2	المبحث الثاني مقومات نظم المعلومات المحاسبية.
23		تمهيد.
24	1-2-2	المجموعة المستندية.
25	2-2-2	المجموعة الدفترية.
26	3-2-2	قواعد البيانات.
26	4-2-2	الأجهزة والآلات.
26	5-2-2	المستلزمات البشرية (الأفراد).
27	6-2-2	دليل الحسابات.
27	7-2-2	مجموعة التقارير والقوائم المالية.
28	8-2-2	أنظمة الضبط والرقابة.
29	3-2	المبحث الثالث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
29		تمهيد.
29	1-3-2	مفهوم البيانات المحاسبية.
30	2-3-2	مصادر البيانات المحاسبية.
30	3-3-2	مفهوم المعلومات المحاسبية.
31	4-3-2	شروط إنتاج المعلومات المحاسبية.
31	5-3-2	أنواع المعلومات المحاسبية.
34	6-3-2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
الفصل الثالث الأداء		
38		تمهيد.
38	1-3	المبحث الأول أساسيات الأداء.
38		تمهيد.
38	1-1-3	مفهوم الأداء.
39	2-1-3	عناصر الأداء.
39	3-1-3	محددات الأداء.
40	4-1-3	معايير قياس الأداء.

الصفحة	الموضوع	
42	العوامل المؤثرة في الأداء.	5-1-3
42	مفهوم تحسين الأداء.	6-1-3
42	متطلبات تحسين الأداء.	7-1-3
43	مجالات تحسين الأداء.	8-1-3
44	دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء.	9-1-3
45	المبحث الثاني الأداء المالي.	2-3
45	تمهيد.	
45	الموازنة العامة.	1-2-3
48	الإيرادات العامة.	2-2-3
49	النفقات العامة (الاستخدامات).	3-2-3
52	التقارير المالية والمحاسبية.	4-2-3
53	الرقابة المالية.	5-2-3
58	المبحث الثالث الأداء الإداري.	3-3
58	تمهيد.	
58	التخطيط.	1-3-3
64	عملية اتخاذ القرارات.	2-3-3
الفصل الرابع الدراسة الميدانية		
68	تمهيد.	
68	المبحث الأول كليات المجتمع الحكومية اليمنية.	1-4
68	تمهيد.	
69	مفهوم كليات المجتمع الحكومية اليمنية.	1-1-4
69	أهداف كليات المجتمع الحكومية اليمنية.	2-1-4
70	النظام المالي في كليات المجتمع الحكومية اليمنية.	3-1-4
70	النظام الإداري في كليات المجتمع الحكومية اليمنية.	4-1-4
72	النظام المحاسبي المستخدم في كليات المجتمع الحكومية اليمنية.	5-1-4
72	نبذة عن الكليات مجتمع الدراسة.	6-1-4
76	المبحث الثاني منهجية الدراسة الميدانية.	2-4
76	تمهيد.	

الصفحة	الموضوع	
76	منهج الدراسة.	1-2-4
76	مجتمع الدراسة.	2-2-4
77	عينة الدراسة.	3-2-4
77	الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.	4-2-4
80	أداة الدراسة.	5-2-4
81	معايير قياس أداة الدراسة.	6-2-4
82	صدق أداة الدراسة.	7-2-4
87	ثبات أداة الدراسة.	8-2-4
88	أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في الدراسة.	9-2-4
الفصل الخامس نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها		
90	تمهيد.	
90	المبحث الأول نتائج اختبار أسئلة الدراسة ومناقشتها.	1-5
90	تمهيد.	
90	نتائج اختبار السؤال الأول: ما واقع نظم المعلومات المحاسبية في الكليات؟	1-1-5
95	نتائج اختبار السؤال الثاني: ما مستوى الأداء في الكليات؟	2-1-5
100	المبحث الثاني نتائج اختبار فرضيات الدراسة.	2-5
100	تمهيد.	
101	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.	1-2-5
102	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى.	2-2-5
105	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.	3-2-5
111	المبحث الثالث نتائج الدراسة وتوصياتها	3-5
111	نتائج الدراسة.	1-3-5
112	توصيات الدراسة.	2-3-5
114	المراجع.	
121	الملاحق.	

فهرس الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
72	كليات المجتمع الحكومية اليمنية.	1
73	التخصصات في كلية المجتمع صنعاء.	2
74	أعداد الكادر الأكاديمي والإداري في كلية المجتمع صنعاء.	3
74	التخصصات في كلية المجتمع بلاد الروس - سنحان.	4
75	أعداد الكادر الأكاديمي والإداري في كلية المجتمع بلاد الروس - سنحان.	5
75	التخصصات في كلية المجتمع عمران.	6
75	أعداد الكادر الأكاديمي والإداري في كلية المجتمع عمران.	7
77	عدد أفراد مجتمع الدراسة.	8
78	تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.	9
81	توزيع الاستبانات على عينة الدراسة.	10
81	معايير قياس أداة الدراسة.	11
83	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول مقومات نظم المعلومات المحاسبية.	12
84	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.	13
85	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول الأداء المالي.	14
86	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني الأداء الإداري.	15
87	معامل ارتباط المجالات مع الاستبانة ككل.	16
87	معاملات ثبات مجالات الدراسة حسب طريقة ألفا كرونباخ.	17
91	تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة لمعرفة واقع توفر نظم المعلومات المحاسبية.	18
92	تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة لمعرفة واقع توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية.	19
94	تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة لمعرفة واقع توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.	20
96	تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة لتحديد مستوى الأداء في الكليات.	21
97	تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة لتحديد مستوى الأداء المالي.	22

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
99	تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة لتحديد مستوى الأداء الإداري.	23
101	نتائج تحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء.	24
102	نتائج تحليل دور مقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي.	25
103	نتائج تحليل دور مقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري.	26
104	نتائج تحليل دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي.	27
104	نتائج تحليل دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري.	28
106	نتائج تحليل دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير الكلية.	29
106	نتائج تحليل درجة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير الكلية.	30
107	نتائج تحليل دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.	31
108	نتائج تحليل دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير سنوات الخدمة.	32
109	نتائج تحليل دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي.	33
109	نتائج تحليل دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير الجنس.	34
110	نتائج تحليل دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير نوع الوظيفة.	35

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
5	متغيرات الدراسة.	1
57	علاقة نظم المعلومات المحاسبية بعملية الرقابة.	2
63	علاقة نظم المعلومات بعملية التخطيط.	3
66	العلاقة بين نظم المعلومات وعملية اتخاذ القرارات.	4

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الملحق
122	الاستبانة في صورتها النهائية.	1
126	محكمي الاستبانة.	2
127	إفادة المركز الوطني للمعلومات بخصوص تسجيل عنوان الدراسة.	3
128	مذكرة تسهيل مهمة جمع البيانات موجهة للجهاز التنفيذي لكليات المجتمع.	4
129	مذكرة تسهيل مهمة جمع البيانات موجهة لكلية المجتمع صنعاء.	5
130	مذكرة تسهيل مهمة جمع البيانات موجهة لكلية المجتمع بلاد الروس سنجان	6
131	مذكرة تسهيل مهمة جمع البيانات موجهة لكلية المجتمع عمران.	7
132	تقرير المراجع اللغوي بصلاحية الدراسة.	8

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية وإلى تحديد مستوى الأداء في كليات المجتمع الحكومية اليمنية، كما هدفت إلى تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء الكليات.

وتمثل مجتمع الدراسة في كليات المجتمع الحكومية اليمنية التابعة لمحافظة صنعاء وعمران والبالغ عددها ثلاث كليات وهي: كلية صنعاء، كلية بلاد الروس سنحان، كلية عمران. وتم اختيار عينة الدراسة من الكادر العامل في المجال الإداري في الكليات الثلاث، وقد بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (147) فرداً.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها والتحقق من فرضياتها اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة، ومن خلالها تم إعداد الإطار النظري للدراسة، كما قام الباحث بإعداد استبانة تم تصميمها لغرض الحصول على بيانات الدراسة الميدانية، ثم قام الباحث بإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لاختبار أسئلة وفرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في كليات المجتمع اليمنية الحكومية لا تتوافر فيها المقومات الأساسية بالشكل المطلوب، فضلاً عن أن المعلومات المحاسبية في الكليات لا تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى الأداء المالي والإداري في كليات المجتمع بشكل عام ضعيف. وتوصلت أيضاً إلى أن لنظم المعلومات المحاسبية دور في تحسين الأداء المالي والإداري في كليات المجتمع الحكومية اليمنية.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة توفير نظام محاسبي محوَّسب لتسهيل العمليات المالية والمحاسبية وتوفير المقومات اللازمة لتشغيله من الأجهزة والآلات المحاسبية الحديثة والكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل إدارة المراجعة الداخلية وتوفير أنظمة رقابية للرقابة على العمليات المالية والمحاسبية بما يحد من التلاعب والاحتيال ويضمن العمل بشفافية، والعمل على توفير معلومات محاسبية ملائمة وموثوقة لمساعدة الأطراف المختلفة في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل إدارة التخطيط في الكليات بما يساعد على تكوين رؤية واضحة للمستقبل والعمل وفق خطط واضحة تساعد الإدارة في عملية الرقابة واتخاذ القرار.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول خطة الدراسة:

1-1-1 مقدمة الدراسة.

2-1-1 مشكلة الدراسة.

3-1-1 أهداف الدراسة.

4-1-1 فرضيات الدراسة.

5-1-1 أهمية الدراسة.

6-1-1 متغيرات الدراسة.

7-1-1 حدود الدراسة.

8-1-1 مصطلحات الدراسة.

المبحث الثاني الدراسات السابقة:

تمهيد.

1-2-1 عرض الدراسات السابقة.

2-2-1 التعليق على الدراسات السابقة.

3-2-1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

4-2-1 أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

المبحث الأول خطة الدراسة

1-1-1 مقدمة الدراسة:

يعد التعليم أحد أهم أسباب التطور والنمو وبه تبنى الحضارات وتشييد الدول، ويعتبر الركيزة الأساسية في بناء الحاضر ورسم المستقبل، ويمثل التعليم الفني والتدريب المهني جزء من التعليم العام ويحظى بأهمية كبيرة، لما له من دور في رفد المجتمع بالكوادر الفنية المؤهلة والكفؤة، القادرة على تلبية حاجات الأسواق المحلية والدولية بالمهارات العالية والقدرات الفنية الكبيرة التي اكتسبتها أثناء التعلم.

لذا وجب الاهتمام به وتوسيع قاعدته وتطويره، كونه الأكثر ملائمة للتعامل مع متطلبات العمل والإنتاج، وأكثر ارتباطاً بعمليات التنمية المنشودة، اجتماعياً واقتصادياً، وهذا يفسر تزايد الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم، كما يفسر جهود دول العالم لاسيما المتقدمة في تطويره والتوسع فيه وتنويع مجالاته وأنماطه، وظهور نماذج وصيغ متعددة منه وبمسميات تختلف من بلد إلى آخر، كالمدارس الصناعية والمعاهد المهنية والفنية والتقنية وكليات المجتمع (الفيقي، 2013، 2).

ولضمان التوزيع الأمثل للموارد المخصصة ورقابة أداء كليات المجتمع في استغلال الموارد المخصصة لها يتطلب الأمر توفير معلومات عن الأداء المالي للكليات وكلفة الخدمات التي تقدمها ومدى كفاءة وفاعلية البرامج التي نفذتها، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات المحاسبية الفعالة في ضمان دقة وملاءمة المعلومات المطلوبة والتدفق السليم لها بما يحقق التخصيص الأمثل للموارد والرقابة الفاعلة على أداء كليات المجتمع (السقا، السندي، 2010، 128). إذ تعمل على توفير البيانات وتسجيلها وتبويبها وتحويلها إلى معلومات ملائمة، وإيصالها إلى المستفيدين منها، ومن ثم فإن الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية له أثر واضح على الأداء المالي والإداري في المنظمات، فهو يعالج الكثير من الإشكاليات التي تعاني منها الإدارة، ويحقق مميزات عالية في الارتقاء بالمنظمة وتحسين الأداء فيها، من خلال توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وبجهد أقل وبتكلفة ممكنة وبالذقة المطلوبة.

ويتمثل الأداء المالي في كليات المجتمع - كونها منظمات حكومية وغير هادفة للربح - في إعداد الموازنة العامة للكليات وتنفيذها وإعداد التقارير اللازمة والرقابة

المستمرة على العملية المالية. ويعد التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من أهم الوظائف الإدارية وحجر الزاوية في الأداء الإداري.

لذا فإن استخدام الأنظمة المحاسبية في كليات المجتمع، يمثل دوراً مهماً في تحسين الأداء المالي والإداري للكليات، وتأتي مساهماته في تحسين الأداء المالي من خلال توفير المعلومات الملائمة لإعداد الموازنات العامة للكليات والمساهمة الجادة في تنفيذها والرقابة عليها، بالإضافة إلى ذلك تمثل الأنظمة المحاسبية دور ملحوظ في تحسين الأداء الإداري من خلال توفير المعلومات للمساهمة في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، المتمثلة في إعداد وتأهيل كادر ذي كفاءة عالية ومهارة فنية كبيرة، يكون قادر على الارتقاء بالمجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والقدرة على مواكبة التطور والازدهار واللاحق بالمجتمعات المتقدمة.

1-1-2 مشكلة الدراسة:

إن نجاح أي عمل يتطلب ضرورة توافر نظام للمعلومات، يؤدي إلى انسياب المعلومات والبيانات في اتجاهيها، (التغذية العادية والتغذية العكسية). ومن المعلوم أن الأداء يؤثر فيه جملة من المتغيرات، منها نظم المعلومات المحاسبية، إذ تلعب دوراً بارزاً في أداء المنظمات من خلال توفير المعلومات اللازمة التي تحتاجها الإدارة لمساعدتها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب. ولنجاح عملية تحسين الأداء يتطلب الأمر وجود نظام محاسبي يعمل على تجميع البيانات، حتى يمكن استخدامها كمدخلات بغرض التوصل إلى النتائج المتعلقة بأعمال المنظمة وإعداد التقرير الخاص بذلك.

وقد أوصت دراسة كلبونة وآخرون (2011) إلى ضرورة إجراء مزيداً من الأبحاث التي تتناول تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية على أداء المنظمات وذلك باستخدام مقاييس مالية وغير مالية.

ومن خلال عمل الباحث في إحدى كليات المجتمع اليمنية، لاحظ وجود تدني في مستوى الأداء المالي والإداري في الكليات، يعزى ذلك إلى قصور في الأداء المحاسبي مما سبب ضعفاً في أداء الكليات.

ومن هنا تتمحور مشكلة الدراسة في التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية

في تحسين أداء كليات المجتمع. وبالتالي يمكن تحديد المشكلة في التساؤلات الآتية:

أ- ما واقع نظم المعلومات المحاسبية في كليات المجتمع اليمنية؟

- ب- ما مستوى الأداء في كليات المجتمع اليمينية؟
ج- ما دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمينية؟

1-1-3 أهداف الدراسة:

- سعت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمينية من خلال الآتي:
- أ- التعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية في كليات المجتمع اليمينية.
ب- تحديد مستوى الأداء في كليات المجتمع اليمينية.
ج- تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمينية.

1-1-4 فرضيات الدراسة:

- انطلقت الدراسة من فرضيتين رئيسيتين وينبثق من الفرضية الرئيسية الأولى عدداً من الفرضيات الفرعية كما يأتي:
- الفرضية الرئيسية الأولى:**
- لا يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمينية.

ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

- أ- لا يوجد دور لمقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لكليات المجتمع اليمينية.
ب- لا يوجد دور لمقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري لكليات المجتمع اليمينية.
ج- لا يوجد دور للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لكليات المجتمع اليمينية.
د- لا يوجد دور للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري لكليات المجتمع اليمينية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لأراء أفراد العينة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء بناءً على متغيراتهم الديموغرافية في كليات المجتمع اليمينية (الكلية، الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، نوع الوظيفة).

1-1-5 أهمية الدراسة:

أولاً الأهمية العلمية:

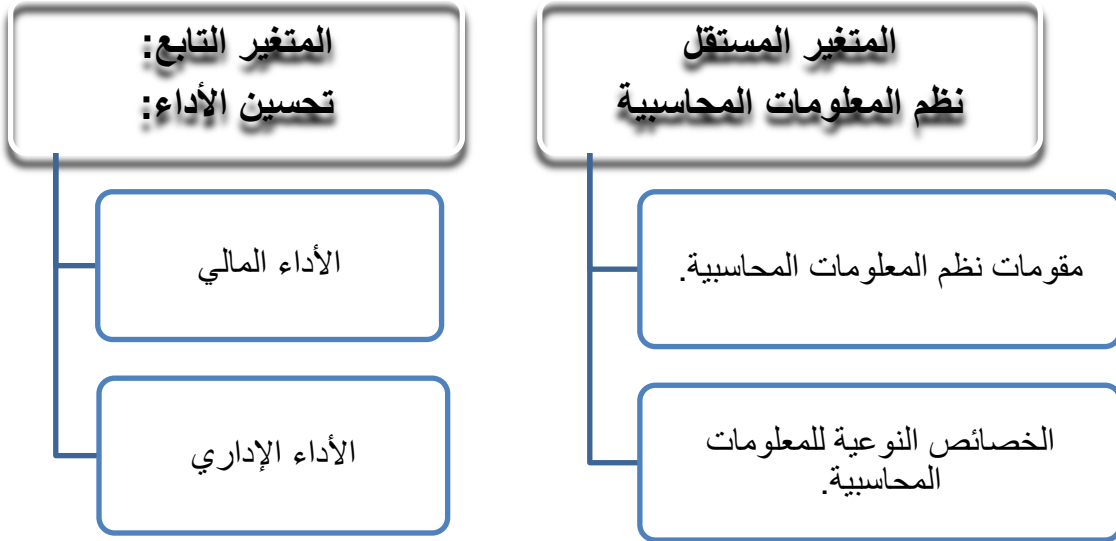
إن هذه الدراسة هي أول دراسة تتناول هذا الموضوع في اليمن بحسب علم الباحث.

ثانياً الأهمية العملية:

قد تسهم هذه الدراسة في تطوير كليات المجتمع اليمنية، من خلال تزويد الإدارة بمعلومات عن نظم المعلومات المحاسبية والدور الفعال الذي تلعبه في تحسين الأداء المالي والإداري وإنجاح العملية التعليمية في كليات المجتمع، وذلك نسبة لحاجة الكليات إلى وجود نظام محاسبي فعال يساعدها في تحقيق الأهداف.

1-1-6 متغيرات الدراسة:

تناولت الدراسة نظم المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل بينما تناولت تحسين الأداء في كليات المجتمع الحكومية اليمنية كمتغير تابع ولكل متغير متغيرات فرعية والشكل (1) يوضح المتغيرات التي تناولتها الدراسة:



شكل (1) متغيرات الدراسة.

1-1-7 حدود الدراسة:

أولاً الحدود الزمنية:

أجريت الدراسة في العام 2017/2018م

ثانياً الحدود المكانية:

أجريت الدراسة في كليات المجتمع الحكومية اليمنية التابعة لمحافظة صنعاء وعمران.

1-1-8 مصطلحات الدراسة:

أولاً نظم المعلومات:

هو مجموعة المكونات/الأجزاء والعناصر والمستلزمات الضرورية المتكاملة، والتي تسعى لتحقيق هدف معين، من خلال معالجة بيانات و/أو مادة لتهيئة معلومات و/أو مادة في إطار حدود واضحة ومعلومة (الطائي، سلامة، 2012، 33).

ثانياً نظم المعلومات المحاسبية:

هو أحد النظم الفرعية في المنظمة، ويتكون من نظم فرعية عدة تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهملها المنظمة، وبما يخدم تحقيق أهدافها (السقا، 2011، 45).

ثالثاً الأداء:

هو حاصل تفاعل بين عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال موارد المنظمة، ونقص ذلك عامل الكفاءة، والنتائج (الأهداف) المحققة من ذلك الاستخدام، ونعني بذلك عامل الفعالية (بلل، 2015، 115).

رابعاً كليات المجتمع الحكومية اليمنية:

هي كليات مجتمع حكومية تتبع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني وتصدر شهادة دبلوم عالي (ثلاث سنوات بعد الثانوية) وتهتم برفد المجتمع بالكوادر الفنية المؤهلة بكافة التخصصات الفنية.

المبحث الثاني الدراسات السابقة

تمهيد:

تم استعراض عدداً من الدراسات التي تناولت موضوع نظم المعلومات المحاسبية والدور الذي يلعبه في تحسين الأداء، وذلك بغرض تحديد ما تحاول هذه الدراسة إضافته للموضوع، من خلال التعرف على أهم الأهداف التي هدفت إليها والمتغيرات التي أخذتها واستعراض لأهم النتائج التي توصلت إليها وما هي أبرز التوصيات التي أوصت بها ثم التعليق عليها وما الذي يميز الدراسة الحالية عنها وكما يأتي:

1-2-1 عرض الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى دراسة (شهرة، 2016):

بعنوان: دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التدقيق الداخلي:

دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التدقيق الداخلي في منظمة النسيج والتجهيز بسكرة. وقد تناولت الدراسة مقومات نظم المعلومات المحاسبية (المجموعة الدفترية والمستندية ودليل الحسابات ومجموعة التقارير والقوائم المالية) كمتغير مستقل، وتحسين عملية التدقيق الداخلي كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية تتمتع بأهمية بالغة داخل المنظمة، إذ أنها تقوم بتوفير معلومات لكل المستخدمين الداخليين والخارجيين، وأنها تساهم في توفير المعلومة المناسبة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب لأطراف ذات العلاقة.

واهم ما أوصت به الدراسة هو العمل على تحسين نظم المعلومات المحاسبية للحصول على معلومات محاسبية فعالة ومناسبة لاتخاذ قرارات صحيحة.

الدراسة الثانية دراسة (العجومي، 2016):

بعنوان: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على كفاءة و فعالية بطاقة الأداء المتوازن: دراسة ميدانية على البنوك التجارية في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على أحد أهم أساليب المحاسبة الإدارية وهو أسلوب الأداء المتوازن. وقد تناولت الدراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (خاصية الملائمة وخاصية التمثيل الصادق) كمتغير مستقل، وأبعاد أسلوب الأداء المتوازن (البعد المالي وبعد العملاء وبعد العمليات الداخلية وبعد النمو والتعلم والبعد البيئي) كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتعلقة بخاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق على بطاقة الأداء المتوازن.

وأهم ما أوصت به الدراسة أن على البنوك التجارية ضرورة توفير الجودة في معلوماتها المحاسبية للتوصل إلى قدر كبير من الكفاءة والفاعلية.

الدراسة الثالثة دراسة (أنور، 2015):

بعنوان: دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار: دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في منظمة صناعات التوابل بسكرة. وقد تناولت الدراسة متطلبات وخصائص ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل، واتخاذ القرارات كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المنظمة مهمة، حيث تساعد على تحسين سير العمل في مختلف الوظائف والمستويات الإدارية، وتعمل على إنتاج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

واهم ما أوصت به الدراسة السعي نحو توسيع دائرة استخدام نظام المعلومات المحاسبية، والسعي نحو تفعيله حتى يستجيب لمتطلبات المرحلة.

الدراسة الرابعة دراسة (بوحايك، 2015):

بعنوان: دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة البترولية: دراسة حالة المؤسسة البترولية للتكرير بأردار.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمنظمة البترولية للتكرير بأردار. وقد تناولت الدراسة نظم المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل، و(فعالية الرقابة الداخلية وتطبيقات نظام المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية) كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن فعالية الرقابة الداخلية لمنظمة البترول بأردار تقاس بمدى قدرتها على إتباع نظام محاسبي سليم يترجم من خلال طريقة تحضير وتقييد العمليات المحاسبية ومدى الالتزام بالقواعد.

وأهم ما أوصت به الدراسة هو أهمية تدريب وتأهيل الموظفين العاملين في الأقسام المختصة بنظم المعلومات المحاسبية.

الدراسة الخامسة دراسة (التتر، 2015):

بعنوان: دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني.

هدفت الدراسة إلى استعراض دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في منظمات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين، على خصائص جودة مخرجاته. وقد تناولت الدراسة (حجم المنظمة والبرامج المستخدمة وخاصيتي الملائمة والموثوقية والمعوقات) كمتغير مستقل، وجودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية كمتغير تابع.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية في منظمات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصيتي الملائمة والموثوقية.

وأهم ما أوصت به الدراسة أن على منظمات التأمين تطوير نظم المعلومات المحاسبية، والتغلب على المعوقات التي تضعف من استخدامها، وضرورة تطوير الموظفين العاملين في الأقسام المختصة بها.

الدراسة السادسة دراسة (مصطفى، إبراهيم، 2015):

بعنوان: نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر فرع البويرة.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على نظم المعلومات المحاسبية في المنظمة كوسيلة تساعد على توصيل المعلومات المحاسبية الضرورية للمهتمين بها وذلك عن طريق القوائم والتقارير المالية التي ترتبط جودتها بالخصائص النوعية لتلك المعلومات التي يقدمها نظم المعلومات المحاسبية كمخرجات نهائية تفيد في اتخاذ القرارات. وقد تناولت الدراسة نظم المعلومات المحاسبية (خاصيتي الملائمة والثوقية) كمتغير مستقل، وتحسين الوضعية المالية (الفعالية) كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى أن لنظم المعلومات المحاسبية أثر على جودة القوائم المالية.

واهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة إعطاء نظم المعلومات المحاسبية المزيد من الاهتمام والدراسة، لإبراز دوره عند إعداد القوائم المالية وتقديمها للأطراف المعنية، لما يقدم من معلومات قد تساهم في زيادة جودة تلك القوائم والتقارير المالية.

الدراسة السابعة دراسة (بن عيشي، 2014):

بعنوان: معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة ولاية بسكرة.

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في منظمات المساهمة الجزائرية والتعرف على الوسائل والطرق التي تؤدي إلى زيادة تطبيقها. وقد تناولت الدراسة أهمية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية، ووسائل زيادة إمكانية الالتزام بتطبيقها، ومعوقات تطبيقها في المنظمات الجزائرية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات تحد من تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في منظمات المساهمة الجزائرية وأن هناك وسائل وطرق تؤدي إلى زيادة تطبيقها من بينها إصدار قوانين تلزم تطبيقها.

وأهم ما أوصت به الدراسة هو عقد الندوات والمؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق نظم المعلومات المحاسبية، من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيقها وتنظيم دورات تدريبية للمحاسبين حتى يصبحوا قادرين على تطبيقها، وتفعيل دور مكاتب المحاسبة لتلتزم المنظمات في الجزائر بتطبيقها وضرورة تضافر جميع الجهود سواء مكاتب المحاسبة والمنظمات لتذليل المشاكل التي تعيق تطبيقها.

الدراسة الثامنة دراسة (الشنطي، 2013):

بعنوان: أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني.

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في المساعدة في الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والتكنولوجية والمادية وبيان مدى أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في منظمات القطاع الصناعي الأردني. وقد تناولت الدراسة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل، وتحسين فاعلية التدقيق الداخلي، كفاءة التدقيق الداخلي في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في القطاع الصناعي الأردني يؤدي إلى تحسين فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة الالتزام بالقوانين والسياسات المحددة سلفاً وكذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.

وأهم ما أوصت به الدراسة زيادة الاعتماد على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في القطاع الصناعي الأردني كون ذلك يزيد من فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في هذا القطاع، مما يساعد على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من قبل الإدارة.

الدراسة التاسعة دراسة (سوفيان، 2012):

بعنوان: نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مجمع ايناجوك فرع الظاهير.

هدفت الدراسة إلى تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المنظمة وبما يمكن أن تساهم به في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فاعلية وإلى تقييم أداء نظم المعلومات المحاسبية ومدى استجابة المنظمة لهذه النظم. وقد تناولت الدراسة نظم

المعلومات المحاسبية (حل المشاكل المالية والتنظيمية، تطوير نظم المعلومات المحاسبية) كمتغير مستقل، وإدارة المنظمة (اتخاذ القرارات، التداخل في المهام، تصميم نظام متكامل) كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن من متطلبات تصميم نظم المعلومات المحاسبية توفير عوامل الملائمة والثقة والمصداقية في البيانات التي تم تجميعها بغرض معالجتها والحصول على مخرجات ملائمة لإتمام عملية اتخاذ القرار وفي الوقت المناسب، والاستمرار في تحديد حاجة المنظمة للتقارير المالية واستخدام كافة الوسائل المحاسبية في إنجاز عملية اتخاذ القرار اعتماداً على الجودة والفعالية في القبول العام لدى المنظمة في استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

الدراسة العاشرة دراسة (أبو هدف، 2011):

بعنوان: تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى تقييم نظم المعلومات المحاسبية في منظمات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة ومدى قدرتها على تلبية متطلبات الإدارة واحتياجات مستخدمي البيانات المالية. وقد تناولت الدراسة مقومات نظم المعلومات المحاسبية المادية والبشرية ونوعية نظم المعلومات المحاسبية والمتغيرات البيئية المحيطة بمتغير مستقل. وجودة المعلومات المحاسبية والتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وكفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود برامج محاسبية متخصصة لمعالجة البيانات المحاسبية للمنظمات العاملة في مجال توزيع الوقود وكذلك وجود نقص في كفاءة المستندات المستخدمة والسجلات التي يتم التعامل بها كما أنه لا يوجد اهتمام من إدارة المنظمات بتطوير مهارات المحاسبين وكذلك لا يتوفر في المحاسبين المهارات المطلوبة للقيام بتصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.

وأهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة اهتمام الإدارة بالعمل على تطوير المحاسبين والعمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية بما يوفر للمنظمة القدرة على مواكبة التطور بالطرق الحديثة.

الدراسة الحادية عشر دراسة (باذيب، 2011):

بعنوان: مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك. وقد تناولت الدراسة المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية (الدليل المحاسبي والمجموعة المستندية ومجموعة الدفاتر والسجلات المحاسبية ومجموعة التقارير والكشوف ومجموعة قواعد الضبط والرقابة الداخلية والمعايير المحاسبية الدولية) كمتغير مستقل وموثوقية البيانات المالية الصادرة عن البنوك اليمنية كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى مستوى توفر مرتفع لكل من المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات المالية ودليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية والمجموعة الخاصة بمكونات النظم المحاسبية والتي تحكم إعداد التقارير الداخلية والخارجية المناسبة، كما أظهرت مستوى توفر متوسط للمجموعة المرتبطة بمدى اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

واهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة أن تصدر جهات الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي اليمني (البنك المركزي) تشريعات أو تعليمات تلتزم بها البنوك التجارية اليمنية وذلك من أجل تحسين موثوقية القوائم المالية الصادرة عن تلك البنوك.

الدراسة الثانية عشر دراسة (كلبونة، آخرون، 2011):

بعنوان: أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي للمنظمات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

وقد تناولت الدراسة نظم المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل، وأداء المنظمة: (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والعائد على السهم الواحد) كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي للمنظمات.

واهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة تبني نظم المعلومات المحاسبية في المنظمات الصناعية ضمن الأنشطة التشغيلية والتكاليفية وليس فقط الاعتماد على هذه النظم لغايات تنفيذ العمل المحاسبي الروتيني فقط والعمل على تدريب مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وزيادة الاهتمام بآلية تطوير وتنفيذ هذه النظم، والتركيز من قبل المدراء على استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل فاعل في جميع نشاطات المنظمة، والعمل على نشر المعرفة المتعلقة بفوائد تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المنظمات وبالأخص لدى المدراء وزيادة الأبحاث التي تتناول تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية على أداء المنظمات المالي، وذلك باستخدام مقاييس مالية وأخرى غير مالية.

الدراسة الثالثة عشر دراسة (السقا، السندي، 2010):

بعنوان: فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية.

هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية تقرير فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المنظمات الحكومية. وقد تناولت الدراسة متطلبات تصميم نظام المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل ورفع كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي الحكومي: (رقابة أداء المنظمات الحكومية وتقييم أداء المنظمات الحكومية وقياس كلفة خدمات أداء المنظمات الحكومية) كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى أن الهيكل العام لنظم المعلومات المحاسبية في المنظمات الحكومية لا يختلف عنه في منظمات قطاع الأعمال ذلك إن إقامة نظام فعال للمعلومات المحاسبية في المنظمات الحكومية يستوجب كلا النوعين من المحاسبة المالية والإدارية، إلا أن المحاسبة الإدارية في المنظمات الحكومية تكون أكثر أهمية منها في منظمات قطاع الأعمال.

1-2-2 التعليق على الدراسات:

تطرقَت الدراسات السابقة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التدقيق الداخلي وتحقيق فعالية الرقابة الداخلية بالإضافة إلى دورها في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه في جودة المخرجات (القوائم المالية) وتحسين الأداء في المنظمات.

كما هدفت الدراسات السابقة إلى تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية والمعوقات التي تحد من تطبيقها في المنظمات.

وقد تناولت الدراسات السابقة مجموعة من المتغيرات المستقلة من أهمها مقومات نظم المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومتطلبات وخصائص ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

بينما تناولت مجموعة من المتغيرات التابعة من أهمها تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي، فعالية الرقابة الداخلية، أبعاد أسلوب الأداء المتوازن، اتخاذ القرارات، موثوقية البيانات وجودة المعلومات والمخرجات، وتحسين الأداء المالي في المنظمات.

1-2-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ركزت على نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تحسين الأداء (المالي والإداري) في كليات المجتمع الحكومية اليمنية كأول دراسة تناولت هذا الموضوع على حد علم الباحث.

كما تميزت في أنها تتناول متغيرات تختلف عن المتغيرات السابقة حيث تناولت مقومات نظم المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية في المتغير المستقل بينما تناولت الأداء المالي والأداء الإداري كمتغير تابع.

1-2-4 أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي، وكذلك في استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات الأولية للدراسة، كما تتفق أيضاً مع الدراسات السابقة في استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل النتائج.

الفصل الثاني نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الأول أساسيات نظم المعلومات المحاسبية.

تمهيد.

- 1-1-2 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية.
- 2-1-2 أهداف نظم المعلومات المحاسبية.
- 3-1-2 خصائص نظم المعلومات المحاسبية.
- 4-1-2 أهمية نظم المعلومات المحاسبية.
- 5-1-2 أنواع نظم المعلومات المحاسبية.
- 6-1-2 عناصر نظم المعلومات المحاسبية.
- 7-1-2 مميزات نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة للحاسوب.
- 8-1-2 معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني مقومات نظم المعلومات المحاسبية

تمهيد.

- 1-2-2 المجموعة المستندية.
- 2-2-2 المجموعة الدفترية.
- 3-2-2 قواعد البيانات.
- 4-2-2 الأجهزة والآلات.
- 5-2-2 المستلزمات البشرية (الأفراد).
- 6-2-2 دليل الحسابات.
- 7-2-2 مجموعة التقارير والقوائم المالية.
- 8-2-2 أنظمة الضبط والرقابة.

المبحث الثالث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تمهيد.

- 1-3-2 مفهوم البيانات المحاسبية.
- 2-3-2 مصادر البيانات المحاسبية.
- 3-3-2 مفهوم المعلومات المحاسبية.
- 4-3-2 شروط إنتاج المعلومات المحاسبية.
- 5-3-2 أنواع المعلومات المحاسبية.
- 6-3-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني

نظم المعلومات المحاسبية

تمهيد:

تعد نظم المعلومات المحاسبية ذات أهمية للمنظمة، لأنها توفر المعلومات المحاسبية، التي تساعد الإدارة في التعرف على الأداء في المنظمة، وتكون لديها رؤية واضحة تساعد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المناسبة، كما أنها تساعد المنظمة على تجاوز الأخطار المحدقة بها، خصوصاً في عصر العولمة والمنافسة الكبيرة واتساع رقعة السوق.

إذ تلعب نظم المعلومات المحاسبية دوراً حيوياً في دعم أنشطة المنشأة، سواءً كانت هادفة للربح أو غير هادفة للربح، وتعد نظم المعلومات المحاسبية أحد المجالات الهامة التي ينبغي على المحاسبين والدارسين للمحاسبة الاهتمام بها، ومواكبة تطورها المتسارع (الدلاهمة، 2008، 9).

وتعد نظم المعلومات المحاسبية من أهم الأنظمة الفرعية للنظام الإداري للمنشأة، لما تنتجه من معلومات، والتي تحتاجها الأطراف الداخلية والخارجية للمنظمة، نتيجة معالجة المدخلات المتمثلة في البيانات والأحداث الإقتصادية، فنظم المعلومات المحاسبية تعتبر الركيزة الأساسية التي تساعد مختلف المستويات الإدارية في تحقيق أهدافها (الشنطي، 2013، 108).

وتختص نظم المعلومات المحاسبية بتوفير المعلومات المحاسبية التي تساعد على حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه الإدارة وأطراف أخرى عدة، فضلاً عن قدرتها على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التغير الدائم، والمستمر لبيئة الأعمال المعاصرة، نتيجة زيادة حدة التنافس، والتطورات التكنولوجية، والإقتصادية المتزايدة (الدلاهمة، 2008، 9).

كما تسهم نظم المعلومات المحاسبية بدور استثنائي في حياة المنظمات، وفي نجاح إدارتها في تحقيق أهدافها وغاياتها، وتتوزع هذه المساهمة على المهام التي تنجزها وظيفة المحاسبة في المنظمات المختلفة (الطائي، سلامة، 2012، 201).

المبحث الأول أساسيات نظم المعلومات المحاسبية

تمهيد:

سيتناول هذا المبحث مفهوم نظم المعلومات المحاسبية وأهدافها ووظائفها وخصائصها وعناصرها وأهميتها، وأسباب دراستها ومميزات نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة للحاسوب، بالإضافة إلى التطرق إلى أنواع نظم المعلومات المحاسبية كما سيتناول المعوقات التي تعيق استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

2-1-1 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية:

عُرِّفت نظم المعلومات المحاسبية بأنه: عبارة عن مجموعة الأشخاص والإجراءات وتقنيات المعلومات، التي تسعى لتحقيق الأهداف (أبو خضرة، عشي، 2008، 15).

وعُرِّفت أيضا بأنه: مجموعة متكاملة من الأجهزة والمعدات والبرمجيات والأطر البشرية والقواعد والإجراءات والنظم، التي تكفل تحصيل البيانات المحاسبية عن البيئتين الداخلية والخارجية للمنظمة، وفيما يخص أدائها في الماضي والحاضر، والتنبؤات المحتملة في المستقبل ومعالجتها، لأجل توفير المعلومات الضرورية التي تسهل مهمة الإدارات بجميع المستويات الإدارية في صنع القرارات، من خلال انجاز الوظائف الإدارية، وبما يحقق أفضل استخدام ممكن لهذه المعلومات (الطائي، سلامة، 2012، 41).

وعرفها متولي (2015، 29) بأنه: نظام يجمع و يسجل ويخزن ويعالج البيانات لإنتاج المعلومات لمتخذي القرارات.

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة يذهب الباحث إلى تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها: عبارة عن مجموعة من المكونات والقواعد والإجراءات التي يتم بموجبها تحليل العمليات المحاسبية وتسجيلها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات مفيدة وإيصالها إلى المستخدمين بغرض استخدامها في تحقيق الأهداف.

2-1-2 أهداف نظم المعلومات المحاسبية:

تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تحقيق هدف عام، يتمثل في توفير المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقات مباشرة وغير مباشرة بالمنظمة، وبما يمكن أن يساعدها في اتخاذ العديد من القرارات، وتسعى إلى تحقيق هذا الهدف العام من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية (عبد اللطيف، 2014، 16) و(السقا، 2011، 23):

- أ- قياس الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المنظمة، من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- ب- توصيل المعلومات عن طريق مجموعة من التقارير والقوائم، إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها.
- ج- تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية التي تتواجد في المنظمة.
- د- توفير المعلومات اللازمة لانجاز العمليات والمهام اليومية.
- هـ- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار.
- و- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء.

2-1-3 خصائص نظم المعلومات المحاسبية:

يجب أن تتوفر في نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من السمات والخصائص لعل أهمها (إبراهيم، آخرون، 2002، 13):

أولاً اقتصادية تشغيل نظم المعلومات المحاسبية:

تكون منافع وعوائد نظم المعلومات المحاسبية أكبر أو تساوي تكلفة تشغيلها، حتى يمكن أن نصفها بأنها اقتصادية، وتقاس عوائدها بالوفورات الناتجة عن تصميمها وتشغيلها، أو باستخدام أسلوب قياس قيمة.

ثانياً بساطة هيكل نظم المعلومات المحاسبية:

يتسم هيكل نظم المعلومات المحاسبية بالبساطة، فكلما زادت بساطته زادت منافعه وعوائده، إذ تزداد قدرة العاملين على تطبيقه، وعلى فهمه واستيعابه والتعامل معه والاستفادة منه.

ثالثاً المرونة:

تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمرونة، حتى تزيد مقدرتها على التكيف مع أي تغيرات قد تحدث في احتياجات مستخدميها، أو الأهداف المرجوة منها، نظراً لأن هؤلاء المستخدمين يعملون في بيئة داخلية أو خارجية متغيرة ومتقلبة باستمرار.

رابعاً الملائمة:

توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات تتسم بالملائمة، وتكون المعلومات ملائمة إذا كانت دقيقة وتناسب احتياجات مستخدميها وتصلهم في التوقيت المناسب.

2-1-4 أهمية نظم المعلومات المحاسبية:

إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية تساعد في توفير المعلومات اللازمة للإدارة، لتوجيه الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل، وبالتالي تحقيق الأهداف المرسومة، ضمن الوقت المحدد وبأقل التكاليف، مما ينعكس أيضاً على تحسين فاعلية الأداء، وتساعد عملية استخدام نظم المعلومات لمحاسبية على تحديد مواطن الضعف، وتحديد أسبابه، مما يساعد على وضع التوصيات اللازمة لمعالجتها ومنع تكرارها مستقبلاً (الشنطي، 2013، 123).

ويعد نظام المعلومات المحاسبية أقدم نظام للمعلومات، عرفته المشروعات التجارية والصناعية وغيرها، وبشكل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في المنظمة، انطلاقاً من الآتي (متولي، 2015، 29) و(السقا، 2011، 73):

- أ- نظم المعلومات المحاسبية أساسية للمحاسبة، حيث أنها تركز بشكل كبير على كيفية تجميع البيانات، وتحويلها إلى معلومات مفيدة، وضمان استمرار توفرها، وإمكانية الاعتماد عليها.
- ب- أن مهارات نظم المعلومات المحاسبية مهمة لتحقيق النجاح بالمهن المحاسبية، وأهم هذه المهن: المدققون ومحاسبو الضرائب.
- ج- أن دراسات نظم المعلومات المحاسبية تكمل دراسات الأنظمة الأخرى، حيث تركز دراسات الأنظمة الأخرى على تصميم وتنفيذ أنظمة المعلومات وقواعد البيانات، والأنظمة الخبيرة.
- د- أن نظم المعلومات المحاسبية تؤثر على إستراتيجية المنشأة وثقافتها.
- هـ- نظم المعلومات المحاسبية هي وحدها التي تمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية، من الحصول على صورة وصفية (متكاملة) وصحيحة عن المنظمة.
- و- تتصل نظم المعلومات المحاسبية بغيرها من نظم المعلومات، عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات، ومستخدمي هذه المعلومات، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات.
- ز- تمكن نظم المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل، بدرجة تقرب (إلى حد ما) من الصحة، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنها توفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.
- ح- أن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات) مالية في التخطيط الاستراتيجي، للوصول إلى هدف المنظمة.

2-1-5 أنواع نظم المعلومات المحاسبية:

تصنف نظم المعلومات المحاسبية إلى الأنواع الآتية (متولي، 2015، 29) و(الأديمي، آخرون، 2014، 171):

- أ- نظم معلومات إلكترونية: وهي التي تستخدم التكنولوجيا في تسجيل العمليات.
- ب- نظم معلومات يدوية: وهي التي تستخدم الورق والأقلام وتسجل العمليات يدوياً.
- ج- نظم معلومات آلية: يتم فيها تسجيل العمليات يدوياً مع الاستعانة ببعض الآلات.

وتتكون نظم المعلومات المحاسبية من نظامين فرعيين هما(عبداللطيف، 2014، 13):

- أ- نظام المحاسبة المالية: وهو الذي يختص بتشغيل ومعالجة العمليات المحاسبية، وتحديد نتيجة النشاط، والمركز المالي، والتقارير عن ذلك للأطراف الخارجة.
- ب- نظام المحاسبة الإدارية: وهو الذي يختص بتشغيل المعلومات التي يوفرها كلا من نظام محاسبة التكاليف، ونماذج وأساليب بحوث العمليات وغيرها من المعلومات الداخلية والخارجية الأخرى المتصلة بالعمليات والأنشطة كافة، سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية، لأغراض اتخاذ القرارات، والتخطيط، ووضع أهداف ومعايير الأداء، وإعداد الموازنات التشغيلية.

2-1-6 عناصر نظم المعلومات المحاسبية:

عند النظر إلى نظم المعلومات المحاسبية نجد أنها تتكون من العناصر الآتية(الطائي، سلامة، 2012، 43) و(السقا، 2011، 18):

أولاً المدخلات:

تمثل المدخلات مجموعة البيانات التي يتم الحصول عليها من الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث المالية (المستندات)، والبيانات التقديرية التي يتم إعدادها عن طريق عناصر النظم الأخرى، والبيانات الكمية والإقتصادية والسلوكية والقوانين واللوائح والتعليمات التي تحكم عمل نظم المعلومات المحاسبية في كل منظمة.

ثانياً العمليات التشغيلية(المعالجة):

تتمثل العمليات التشغيلية في: عمليات التجميع والتبويب والتلخيص، التي تجرى على المدخلات (البيانات) في الدفاتر والسجلات المحاسبية، وفق المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية، إضافة إلى استخدام الأساليب المختلفة، في تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والأرباح، بحوث العمليات، الخرائط الإحصائية للرقابة على التكاليف.

ثالثاً المخرجات:

تشمل المخرجات مجموعة التقارير والقوائم المالية والمعلومات المختلفة، الناتجة عن تفاعلات العمليات التشغيلية للمدخلات، في إطار المتغيرات البيئية والذاتية للجهات التي يمكن أن تستخدمها وتنفذ منها.

رابعاً التغذية العكسية (الرقابة):

تم التغذية العكسية من خلال عملية الرقابة على العناصر السابقة بهدف تقييمها وتوجيهها التوجيه الصحيح، وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي ترمي نظم المعلومات المحاسبية تحقيقها خدمة للمنظمة ككل.

2-1-7 مميزات نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة للحاسوب:

تتميز نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة للحاسوب في (عبد اللطيف، ديبان، 2015، 296):

- أ- تشغيل ومعالجة الأحداث بسرعة (التوقيت).
- ب- توفر مرونة كبيرة في إعداد التقارير المحاسبية في صور وأبعاد متعددة (المرونة).
- ج- ارتفاع درجة دقة التقارير الناتجة عنه وترابطها (الدقة).
- د- تؤدي إلى سهولة حفظ واسترجاع المعلومات بكميات كبيرة وبسرعة عالية (الاستدعاء).
- هـ- إمكانية تحقيق أكبر استفادة من التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات.
- و- إمكانية تحقيق أكبر قدر ممكن من التواصل مع متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة وخصوصاً في مجال التجارة الإلكترونية.
- ز- إمكانية استخدام نظم التشغيل الفوري المتكامل مع الحاسبات، وكذلك نظم المحاسبة الفورية والمراجعة المستمرة.
- ح- إمكانية الاستفادة من خدمات تأكيد الثقة، سواء في نظم المعلومات أو في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت.

2-1-8 معوقات توفر نظم المعلومات المحاسبية:

توجد معوقات تحد من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المنظمات ومن أهمها (بن عيشي، 2014، 95):

- أ- عدم توفر المؤهلات العلمية الكافية للمحاسب.
- ب- عدم توفر الخبرة المهنية للمحاسبين.
- ج- عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني مقومات نظم المعلومات المحاسبية

تمهيد:

تمثل مقومات أي نظام مجموعة الأسس التي يقوم عليها عمل النظام بصورة مترابطة ومكاملة لبعضها البعض، بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدها إذا ما أريد لذلك النظام تحقيق أهدافه بفاعلية. وهناك مجموعة من المقومات التي تتواجد في نظم المعلومات المحاسبية، قد تختلف في تفاصيلها من منظمة إلى أخرى تبعاً لعوامل عدة أهمها: حجم المنظمة، وطبيعة النشاط، والإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظم، وطبيعة النظم من حيث كونها يدوية أو آلية أو إلكترونية، إلا أن توفير هذه المقومات هو أمر ضروري يستلزمه العمل المحاسبي (السقا، 2011، 20).

ومن خلال الزيارات التي قام بها الباحث للكليات عينة الدراسة لاحظ بأن كليات المجتمع الحكومية اليمنية لا تزال تستخدم نظم المعلومات المحاسبية اليدوية لذا سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مقومات نظم المعلومات المحاسبية اليدوية بشكل أوسع.

إن تتمثل مقومات نظم المعلومات المحاسبية فيما يأتي (السقا، 2011، 21)

و(اللاهمة، 2008، 29):

- أ- المجموعة المستندية.
- ب- المجموعة الدفترية.
- ج- قواعد البيانات.
- د- الأجهزة والآلات.
- هـ- المستلزمات البشرية (الأفراد).
- و- دليل الحسابات.
- ز- مجموعة التقارير والقوائم المالية.
- ح- أجهزة الضبط والرقابة.

وفيما يأتي توضيح لتلك المقومات:

2-2-1 المجموعة المستندية:

تمثل المستندات أولى مقومات نظم المعلومات المحاسبية في أي منظمة والأساس المهم في عمل نظم المعلومات المحاسبية من حيث الآتي (السقا، 2011، 21):

- أ- توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل نظم المعلومات المحاسبية.
- ب- تمثل المستندات أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المنظمة.
- ج- تمثل المستندات سجلاً تاريخياً للمنظمة نظراً لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المنظمة خلال الفترة أو الفترات الزمنية المالية السابقة.

وتلعب المستندات دوراً مهماً في نظم المعلومات المحاسبية وفي فعالية دورة العمليات في المنظمة وذلك للأسباب الآتية (قاسم، 2012، 174):

- أ- تشكل الأساس لتحديد تدقيق البيانات داخل المنظمة من خلال تحدد أماكن نشوء هذه المستندات وانتقالها وأماكن حفظها.
- ب- تدل على حركة التدفقات المادية لأصول المنظمة فمثلاً تدل وثيقة الشحن على نقل البضاعة من المنظمة إلى العميل.
- ج- تستخدم كوسيلة لإثبات العمليات وتسجيلها في السجلات المحاسبية.
- د- تستخدم كأداة لمتابعة سير نظام العمليات في المنظمة والرقابة عليه، فعدم وصول تقرير الاستلام يدل على أن أمر الشراء لم ينفذ.
- هـ- تستخدم بعض المستندات كأساس في إعداد مستندات أخرى لإعداد الفاتورة يتم بناءً على أمر البيع.

وتعد المجموعة المستندية ذات أهمية لنظم المعلومات المحاسبية سواء كانت يدوية أو محوسبة ف كلا النظامين يحتاج إلى المستندات لأنها تمثل البيانات الأولية التي يتم معالجتها في نظم المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى دورها في الرقابة على العمليات المحاسبية.

2-2-2 المجموعة الدفترية:

تتمثل المجموعة الدفترية بالدفاتر والسجلات كافة والتي يتم مسكها في المنظمة، فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية، التي قامت بها المنظمة، وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل، بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية اللازمة، وصولاً لتهيئتها وعرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية، التي يتطلب إعدادها من قبل نظم المعلومات المحاسبية في المنظمة المعنية(السقا، 2011، 20).

والنقطة ذات الأهمية هي أن المجموعة الدفترية في ظل نظم المعالجة اليدوية تتخذ وسيطاً مادياً ملموساً، ويتمثل في مجلدات ودفاتر تحليلية، وتتميز بأنه يمكن الرجوع إليها في أي وقت وقراءة ما بها بشكل مباشر، أمّا في حال نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية، فإن هذه المجموعة الدفترية تتحول إلى مجرد ملفات إلكترونية مخزونة على أحد وسائط التخزين الإلكتروني، وهذه الملفات لا يمكن الوصول إليها في التعامل معها أو قراءة ما يوجد بها من قيود وبيانات إلا من خلال البرامج التطبيقية المختصة التي تم في ظلها إنشاء هذه الملفات من الأصل(السيد، 2009، 61).

ويوجد مجموعة من الدفاتر تستخدم لإثبات وترحيل القيود المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المالية أثناء تنفيذ الموازنة على أساس نظرية القيد المزدوج، وتتمثل في (الأديمي، آخرون، 2014، 194):

أولاً دفاتر اليومية:

وهو الذي يتم تسجيل العمليات فيه وقت حدوثها باستخدام نظرية القيد المزدوج بشكل يومي ثم يتم نقلها إلى دفتر الأستاذ.

ثانياً دفاتر الأستاذ:

وهو دفتر يخصص فيه لكل حساب صفحات محددة يتم نقل العمليات التي سجلت في دفتر اليومية إليه.

وتعد المجموعة الدفترية ذات أهمية في نظم المعلومات المحاسبية اليدوية أما نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة للحاسوب فهي في غنى عنها ولا تحتاجها لأن عملية التسجيل والترحيل وكافة العمليات تتم بشكل آلي عبر البرامج المعدة لذلك.

2-2-3 قواعد البيانات:

وهي القواعد التي تُخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية (الدلاهمة، 2008، 30). وتتكون من الملفات والمستندات المكتوبة والميكروفيلم وآلات التصوير في النظم الدورية والأشرطة والاسطوانات الممغنطة والكروت المثقبة في النظم عند استخدام الحاسبات الإلكترونية (متولي، 2015، 22).

وتعد الأجهزة والآلات من أهم المقومات التي تحتاجها نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فهي تعد الركيزة الأساسية فيها أما النظم اليدوية فهي تحتاج إليها بشكل أساسي.

2-2-4 الأجهزة والآلات:

وهي الوسائل الإلكترونية والاتصالات التكنولوجية والبرامج التطبيقية الحاسوبية المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، التي تعالج البيانات، لتحويلها إلى معلومات مفيدة وملائمة (الدلاهمة، 2008، 30). وهي تتضمن كلاً من: التليفون والتلكس والفاكس ميلي، والآلات الكاتبة، والآلات الحاسبة، والحاسبات الإلكترونية، بأجزائها وملحقاتها المختلفة (متولي، 2015، 22).

2-2-5 المستلزمات البشرية (الأفراد):

إن تنفيذ الأعمال والإجراءات المحاسبية تحتاج إلى وجود أفراد مؤهلين وقادرين على إمساك الدفاتر والسجلات، وتشغيل النظام بشكل يساعد على معالجة العمليات المالية، وتوفير معلومات وتوصيلها للجهات المستفيدة منها، لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين (الداخليين والخارجيين). فقد يكون المستخدمين الإداريين الذين يعملون في كافة المستويات الإدارية بالمنظمة أو عملاء وجهات حكومية وغيرهم. وتعد عملية توفير المعلومات الوظيفية النهائية لنظم المعلومات المحاسبية. وتتضمن هذه الوظيفة خطوات عدة منها التفسير والتقرير والتوصيل (الدلاهمة، 2008، 30).

ويتفق أغلب المتخصصين في مجال نظم المعلومات على أن أهمية العنصر البشري تفوق أهمية المستلزمات المادية إلى درجة أنهم يعززون معها أسباب أغلب حالات فشل تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية إلى إخفاق المستلزمات البشرية في إنجاز دورها المطلوب ويرجع السبب في هذه الأهمية إلى الجوانب الآتية (قاسم، 2012، 160):

أ- ندرة المستلزمات البشرية كماً ونوعاً.

- ب- زيادة التكاليف المترتبة على اختيار وتأهيل وتطوير العاملين الجدد فضلاً عن تكاليف الأخطاء في الاختيار والتعيين.
- ج- ارتفاع معدل دوران الأفراد العاملين والتي تتراوح ما بين (15-20%) من مجموع الأفراد العاملين في نظم المعلومات في أغلب المنظمات.
- د- الحاجة المتزايدة إلى العاملين ذوي المهارة والخبرة.
- هـ- الزيادة المضطردة في رواتب ومكافآت الأفراد العاملين في نظم المعلومات المحاسبية.
- وتعد الموارد البشرية ذات أهمية في نظم المعلومات المحاسبية سواءً اليدوية أو المحوسبة فكلا النظامين بحاجة إلى الكادر البشري فهو المحك الأساسي لها.

2-2-6 دليل الحسابات:

يعد دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي، من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات، التي تقوم بها المنظمة، وكذلك فهو أداة مساعدة تساهم في تسهيل العمل المحاسبي، من خلال التصنيفات، والتبويبات، والترقيعات، التي يمكن أن تعطى للحسابات المختلفة (السقا، 2011، 21).

فنظم المعلومات المحاسبية تعتمد في الأساس على دليل واحد هو دليل الحسابات المالية، وبعد الدليل خريطة تتضمن أسماء مختلف الحسابات الإجمالية والفرعية التي تتضمنها قائمتي الدخل والمركز المالي مع ترتيب الحسابات في مجموعات متجانسة ومرقمة بشكل يوضح العلاقة القائمة بينها، كما يحتوي هذا الدليل على شرح موجز لطبيعة كل حساب، والقواعد التي تحكم القيود التي تسجل فيه (السيد، 2009، 56).

وتتمثل أهميه دليل الحسابات فيما يأتي (متولي، 2015، 134):

- تسهيل عملية التعرف إلى الحسابات على وجه السرعة.
- توحيد نمط عملية التوجيه المحاسبي للعمليات المالية.
- تخفيض الوقت والجهد اللازمين لتسجيل العمليات في الحسابات المعنية.
- تسهيل استخدام نظم تجهيز البيانات آلياً في إطار النظام المحاسبي.

2-2-7 مجموعة التقارير والقوائم المالية:

تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج العمل المحاسبي في أي منظمة، وخالصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية وغير الجارية، وهي تقدم إلى الجهات كافة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمنظمة، والتي يمكن أن تعتمد

عليها في اتخاذ القرارات المتعددة، سواءً كانت تلك الجهات من داخل المنظمة أو من خارجها(السقا، 2011، 21).

وتضم القوائم المالية المعلومات الملائمة للمستفيدين عن الأرباح والخسائر المحققة خلال الفترة المحاسبية، وعن المركز المالي في نهاية الفترة نفسها. وتدرج في إطار هذه القوائم: قائمة المركز المالي قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، ومجموعة من التقارير هي تقارير أداء الأقسام والإدارات بالمنظمة(قاسم، 2012، 142).

وقد جرى العرف على تصنيف مجموعة التقارير والقوائم المالية وفقاً لما يأتي (السقا، 2011، 22):

- أ- مجموعة التقارير المالية التي تحتوي عليها البيانات المحاسبية المعدة أساساً للاستخدام من قبل الجهات الداخلية، وهي غالباً ما تتعلق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به المنظمة، وغالباً ما يهتم نظام المحاسبة الإدارية بهذه المجموعة.
- ب- مجموعة القوائم المالية، التي تحتوي على البيانات المحاسبية المعدة أساساً للاستخدام من قبل الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به المنظمة، وغالباً ما يهتم نظام المحاسبة المالية بهذه المجموعة.

وتتضمن مجموعة القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية كلاً من: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، إضافة لذلك يمكن إعداد مجموعة من الكشوفات التوضيحية التي تشمل كافة الكشوفات التي يتم من خلالها توضيح وتفسير وتحليل بعض البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية بصورة تفصيلية بما يمكن أن يخدم مستخدميها في فهم كيفية التوصل إلى تلك البيانات مثل كيفية احتساب الاندثار أو تقييم المخزون السلعي، وكذلك توضيح بعض السياسات الإدارية والمالية من خلال إعداد بعض الكشوفات الإضافية مثل كشف التغيرات في المركز المالي وقائمة مصادر واستخدام الأموال(السقا، 2011، 22).

2-2-8 أنظمة الضبط والرقابة:

وتحقق هذه الوظيفة هدفان رئيسيان هما(الدلاهمة، 2008، 31):

- حماية أصول المنشأة وممتلكاتها من الضياع.
- التأكد من حسن سير وتنفيذ الأعمال بدقة.

المبحث الثالث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تمهيد:

تعد المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقارير المالية من أهم الأسس التي يبني عليها مستخدمو القوائم المالية قراراتهم، لذلك لا بد أن تتصف تلك المعلومات بخصائص توفر لها المصداقية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، فقد حددت عدداً من المنظمات المالية التي تهتم بمهنة المحاسبة عدداً من الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية، والتي تعزز إمكانية الاعتماد عليها (العجومي، 2016، 31).

ويعد عدم توافر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة التي يُعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات، والقصور في الموازنات التخطيطية، وفي الرقابة وتقييم الأداء، إذ أن سلامة وفعالية القرار تتوقف بالدرجة الأولى على سلامة ودقة وكفاية المعلومات التي يبني عليها القرار (رملی، 2011، 24).

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى مصادر البيانات المحاسبية كما سيتم التطرق إلى عوامل جودة المعلومات المحاسبية وشروط إنتاجها وذكر أنواعها بالإضافة إلى ذكر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2-3-1 مفهوم البيانات المحاسبية:

عُرِّفت البيانات المحاسبية بأنها: "المواد الخام التي يتم تجميعها واستخدامها كمدخلات لنظام المعلومات المحاسبية" (أبو خضرة، عشيح، 2008، 14).

وعرف ملوخية البيانات المحاسبية (2009، 43). بأنها: "مجموعة حقائق غير منظمة، قد تكون في شكل أرقام أو حروف أو رموز، لا علاقة بين بعضها البعض" أي ليس لها معنى حقيقي، ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها.

وذكر الطائي وسلامة (2012، 51) أن البيانات المحاسبية تعني المادة الخام التي تستخدم لتوليد المعلومات المحاسبية، والتي هي حقائق وأوصاف تصف أحداث أو وقائع معينة، إلا أنها بحد ذاتها لا تعطي الدلالة الكافية أو المؤشر الكافي الذي في ضوئه

يمكن لصانع القرار من صنع القرار بشأن الموقف أو الحالة موضوع القرار، بتعبير آخر هي مفاهيم لغوية أو رياضية أو رمزية خالية من المعنى الظاهري، والتي تستخدم لتمثيل الأشياء أو الأحداث أو الأفراد وتظهر الحاجة إلى معالجتها لتتحول إلى معلومات محاسبية.

كما عُرِّفت البيانات المحاسبية أيضاً بأنها: عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز، التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم، يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة، لتتحول إلى نتائج (قاسم، 2012، 13).

وقد عرفها حجر (2014، 44). بأنها: "مجموعة الحقائق التي يتم تجميعها وتسجيلها وحفظها وتجهيزها عبر نظم المعلومات المحاسبية، وتمثل المادة الخام التي منها يتم الحصول على المعلومات المحاسبية، وتمثل أيضاً مدخلات نظم المعلومات المحاسبية".

2-3-2 مصادر البيانات المحاسبية:

يتم الحصول على البيانات المحاسبية عادة من مصدرين هما (الطائي، سلامة، 2012، 53) و(رملی، 2011، 16):

أولاً المصادر الداخلية: وهي مصادر من داخل المنظمة، وتشتمل على جميع أنواع البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من داخل المنظمة.

ثانياً المصادر الخارجية: وهي المصادر التي يتم منها الحصول على البيانات المحاسبية من خارج إطار المنظمة. وتنقسم مصادر البيانات المحاسبية الخارجية إلى:

أ- مصادر أولية: وهي التي تنشر من قبل مصدرها الأصلي من دون سواه.

ب- مصادر ثانوية: وهي التي تنشر من قبل جهة غير جهتها الأصلية.

2-3-3 مفهوم المعلومات المحاسبية:

عُرِّفت المعلومات المحاسبية بأنها: مخرجات المعالجة التي تتم على البيانات، بحيث تصبح لها معنى، ومفيدة في اتخاذ القرارات (أبو خضرة، عشيح، 2008، 14).

وعرف السيد المعلومات المحاسبية (2009، 77) بأنها المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم

المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً.

وعرفها ملوخية (2009، 43) بأنها: عبارة عن بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها" وبالتالي فالمعلومات المحاسبية لها معنى وتؤثر في ردود أفعال وسلوك من يستقبلها.

وعُزفت المعلومات المحاسبية أيضاً بأنها: عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم، لتعطي معنا كاملاً بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات (قاسم، 2012، 13).

2-3-4 شروط إنتاج المعلومات المحاسبية:

هناك شرطان رئيسان يحددان إمكانية القيام بإنتاج المعلومات المحاسبية هما (السيد، 2009، 33):

- أ- الجدوى الاقتصادية التي تحدد من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق عائد أكبر من إنتاجها.
- ب- الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية المنتجة ومدى قدرتها على التأثير على اتخاذ القرار من قبل شخص معين من دون آخر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية اختلاف ذلك التأثير من شخص إلى آخر، اعتماداً على نوعية المعلومات المحاسبية ووزنها النسبي ضمن المجموعة التي تنتمي إليها، ومدى علاقتها بمعلومات أو قرارات أخرى.

2-3-5 أنواع المعلومات المحاسبية:

تتعد أنواع المعلومات المحاسبية التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية فقد ذكر الطائي وسلامة (2012، 78) أن أهم المعلومات المحاسبية التي يمكن توفيرها من قبل نظم المعلومات المحاسبية تتمثل فيما يأتي:

- أ- **معلومات تخطيطية:** وهي المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية لتستخدم في عملية التخطيط وتعد أداة مهمة في مساعدة المدراء في صنع القرارات الخاصة بتحديد واكتساب وتوزيع الموارد على الأنشطة المستقبلية.

- ب- **معلومات مالية:** وهي المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية لمالكي المنظمة والمساهمين والدائنين.
- ج- **معلومات رقابية:** وهي المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية لتسهم في مساعدة المدراء بالتحقق من أن الأنشطة تنجز على وفق الخطة الموضوعة.
- د- **معلومات تشغيلية:** وهي المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية إذ تعكس هذه المعلومات سير العمليات اليومية في المنظمة، والغرض الرئيس هو تزويد المدراء التنفيذيين بصورة عن أوضاع الأنشطة والفعاليات التشغيلية.
- هـ- **معلومات المسؤولية الاجتماعية:** وترتكز على افتراض أن الأحداث التي تقع ضمن المنظمة يمكن إرجاعها إلى شخص مسؤول عنها.
- و- **معلومات القيمة الجارية:** تعكس هذه المعلومات التغير الحاصل في مستوى الأسعار الحاصل وفي القوة الشرائية للوحدة النقدية لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية نتيجة لظاهرتي التضخم والانكماش.
- ز- **معلومات التنبؤ بالأرباح:** وتعكس نتيجة الأعمال التي حصلت فعلاً لفترة ماضية، وإظهار المعلومات عن الأرباح المتوقعة على النحو الذي يسهل عملية التنبؤ.
- ح- **معلومات محاسبة التكاليف الاجتماعية:** وتتضمن المعلومات التي تعكس مقدار التكاليف التي تتحملها المنظمة نتيجة الالتزام بمسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعمل في خدمته.
- ط- **معلومات محاسبة الموارد البشرية:** وهي المعلومات التي تخص الموارد البشرية في المنظمة، ويجب أن لا تقتصر فقط على الأجور والمرتبات والمكافآت الأخرى التي تخصص للأفراد العاملين، بل يجب أن تشمل على معلومات إضافية حول الموارد البشرية، وتعد مهمة بالنسبة لصانعي القرار في تعزيز كفاءة توزيع الموارد المتاحة للمنظمة.

إضافة إلى ذلك ذكر متولي (2015، 25) أنه يمكن تصنيف المعلومات

المحاسبية بحسب المستفيدين إلى:

أولاً معلومات للمستخدمين الخارجيين: فالمستخدمين الخارجيين يستخدمون بصوره

أساسية ما يلي:

أ- معلومات إلزامية: وهي معلومات مطلوبة من قبل المنظمات الحكومية، مثل متطلبات هيئة الأوراق المالية.

ب- معلومات ضرورية أو أساسية: وهي معلومات مطلوبة لانجاز الأعمال مع الأطراف الخارجية مثل طلبات الشراء.

ثانياً معلومات للمستخدمين الداخليين: فالمستخدمين الداخليين يستخدمون معلومات مميزه بصورة أساسية، ويكون التركيز الأساسي فيها على إنتاج المعلومات التي تتجاوز منفعتها كلفة الحصول عليها (أي معلومات ذات قيمة إيجابية).

وفي هذا الصدد ذكر السيد (2009، 79) أنه يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يأتي:

أولاً معلومات تاريخية (مالية):

وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها المنظمة، لتحديد وقياس النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة، وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة المنظمة ومدى الوفاء بالتزاماتها. وتهتم هذه المعلومات بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت.

ثانياً معلومات عن التخطيط والرقابة:

وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء، وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرار المناسب لمعالجتها في الوقت المناسب، من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للمنظمة في لحظة تاريخية مقبلة، فضلاً عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبياً، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الإدارية، من خلال الاعتماد على مراكز التكاليف الإضافية.

ثالثاً معلومات لحل المشكلات:

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينهما، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية، (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة)، وبذلك فهي تتسم بالدورية.

2-3-6 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تعرف الخصائص النوعية على أنها: صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، كما توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صادقة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنظمة، ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادةً قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة (العجومي، 2016، 41).

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الهدف منها، لا بد أن تتوافر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية، والتي تزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية عند اتخاذ وترشيد قراراتهم وتتمثل هذه الخصائص في الآتي:

أولاً الخصائص النوعية الأساسية:

الخصائص النوعية الأساسية تتمثل في خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق (مؤسسة المعايير الدولية والتقارير المالية، 2016، 7). وفيما يأتي توضيح للخاصيتين الأساسيتين.

خاصية الملائمة:

المعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك التي تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون يمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار حتى ولو اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها أو كانوا على علم بها من مصادر أخرى وتكون المعلومات المحاسبية ملائمة قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كان لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما معاً وعليه يمكن تحقيق خاصية

الملائمة من خلال الخصائص الفرعية الآتية (مؤسسة المعايير الدولية والتقارير المالية، 2016، 7).

- أ- **التنبؤ:** يكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن أن تستخدم كمدخلات للتنبؤ بالنتائج المستقبلية.
- ب- **التأكيد:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية قيمة تأكيدية إذا كانت توفر التغذية العكسية، عن (تؤكد أو تغير) تقييمات سابقة.

خاصية التعبير الصادق:

تعبّر التقارير المالية عن الظواهر الاقتصادية بكلمات وبأرقام وحتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن لا تعبّر فقط عن الظواهر الملائمة بل يجب أن تعبّر بصدق عن الظواهر التي تستهدف التعبير عنها. ولكي يكون التعبير صادقاً بشكل كامل يجب أن يكون للوصف ثلاث خصائص إذ يجب أن يكون كاملاً ومحايداً وخالياً من الخطأ (مؤسسة المعايير الدولية والتقارير المالية، 2016، 7). ويمكن تحقيق خاصية التعبير الصادق من خلال الخصائص الفرعية الآتية:

- أ- **الاكتمال:** أي أن المعلومات كاملة ولا تهمل مفاهيم هامة عن الأحداث أو الأنشطة القائمة التي يتم قياسها (متولي، 2015، 24).
- ب- **الحياد (عدم التحيز):** أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وتهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين دون آخر (السيد، 2009، 34).

خالية من الأخطاء: أي أنه لا يوجد أخطاء أو حذف في وصف الظاهرة وأنه قد اختير وطبق الإجراء المستخدم لإنتاج المعلومات التي يتم التقرير عنها بدون أخطاء في الإجراء (مؤسسة المعايير الدولية والتقارير المالية، 2016، 8).

ثانياً الخصائص النوعية المعززة:

تعد القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، والقابلية للفهم، خصائص نوعية تعزز من فائدة المعلومات التي تعد ملائمة، وعُبر عنها بصدق قد تساعد الخصائص النوعية المعززة أيضاً في تحديد أي طريقتين ينبغي أن

تُستخدم لوصف ظاهرة، إذا كانت كلتاها ملائمة، ومُعبّرةً عن الظاهرة بصدق على نحو متساوٍ (مؤسسة المعايير الدولية والتقارير المالية، 2016، 8).

وفيما يلي توضيح للخصائص النوعية المعززة (متولي، 2015، 24) و (السيد، 2009، 34):

- أ- **القابلية للمقارنة:** أي أن يكون للمعلومات القدرة على إجراءات المقارنة بين فترة مالية وأخرى لنفس للمنظمة، أو المقارنة مع منظمات أخرى ضمن نفس النشاط.
- ب- **القابلية للتحقق:** أي أنه يوجد إجماع فكري على المعلومة. بمعنى أن طبيعة المعلومة تكون بشكل يؤدي إلى الوصول إلى نفس النتائج عند استخدامها من قبل أشخاص مختلفين.
- ج- **التوقيت المناسب:** تتسم المعلومات بالوقتية إذا تم توفيرها لمتخذي القرار في الوقت المناسب من أجل اتخاذ قراراته. أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة، يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.
- د- **القابلية للفهم:** أي أن المعلومة معروضة بطريقة سهلة الاستيعاب والفهم، ويمكن استخدامها من قبل المستخدم بسهولة.

الفصل الثالث

الأداء

المبحث الأول أساسيات الأداء.

تمهيد.

1-1-3 مفهوم الأداء.

2-1-3 عناصر الأداء.

3-1-3 محددات الأداء.

4-1-3 معايير قياس الأداء.

5-1-3 العوامل المؤثرة في الأداء.

6-1-3 مفهوم تحسين الأداء.

7-1-3 متطلبات تحسين الأداء.

8-1-3 مجالات تحسين الأداء.

9-1-3 دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء.

المبحث الثاني الأداء المالي:

تمهيد.

1-2-3 الموازنة العامة.

2-2-3 الإيرادات العامة.

3-2-3 النفقات العامة (الاستخدامات).

4-2-3 التقارير المالية والمحاسبية.

5-2-3 الرقابة المالية.

المبحث الثالث الأداء الإداري:

تمهيد.

1-3-3 التخطيط.

2-3-3 عملية اتخاذ القرارات.

الفصل الثالث

الأداء

تمهيد:

يعد مفهوم تحسين الأداء للمنظمات مطلباً ضرورياً وخاصة في هذا العصر الذي تتطور وتتسارع فيها أساليب وطرق العمل، مما يتطلب من المنظمة متابعة المستجدات ذات الصلة في مجال أعمالها. كما يجب على المسؤولين في المنظمة استيعاب أن هناك حاجة إلى التحسين المستمر لكي تتمكن المنظمة من مواكبة التطورات (السعدون، 2013، 48).

لذا فإن الارتقاء بالأداء للوصول به إلى الجودة المطلوبة قد يتطلب خطوات محددة، تبدأ بالتخطيط القائم على الدراسة، وتقييم الأداء السابق لتحديد نقاط القوة والضعف، والرقابة المستمرة أثناء ممارسة المنظمة والإدارات التابعة لها لوظائفها المختلفة للتأكد من أن تلك الممارسات تتم داخل إطار الجودة المطلوبة.

ويتكون الفصل من ثلاثة مباحث المبحث الأول يتعلق بأساسيات الأداء بينما يتناول المبحث الثاني الأداء المالي ممثلاً بالموازنة والرقابة المالية ويتناول المبحث الثالث الأداء الإداري ممثلاً بالتخطيط واتخاذ.

المبحث الأول أساسيات الأداء

تمهيد:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الخاصة بالأداء بالإضافة إلى عناصر الأداء والعوامل المؤثرة فيه ومحدداته والمعايير التي يتم قياسه بموجبها، كما سيتم التطرق إلى مجالات متطلبات تحسين الأداء والدور الذي تلعبه نظم المعلومات في تحسينه.

3-1-1 مفهوم الأداء:

عُرّف الأداء بأنه: "عبارة عن النجاح. أي عبارة عن دالة للتمثيل الناجح، فتتغير هذه الدالة بتغير المنظمات أو العاملين فيها. وهو فعل يعبر عن مجموعة من المراحل والعمليات وليس النتيجة التي تظهر في وقت من الزمن (وسام، 2012، 41).

كما عُرّف الأداء بأنه: "الطريقة التي يتم بها إنجاز الأعمال الموكلة إلى الفرد العامل، وتباين مسار وكيفية الطريقة، بحيث يجعل من منظمته قد حققت أهدافها، وأحسن استخدام مواردها، كما أن الإنجاز يعني ما يبقى من أثر أو نتائج بعد أن يتوقف الفرد العامل عن العمل" (بن رحمن، 2014، 65).

وعرف مصطفى (2014، 23) الأداء بأنه: محصلة الجهد الإنساني لفرد ما أو لمجموعة أفراد، سواء بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر، عندما يكون هذا الأداء هو ناتج تشغيل منظمة ما. والأداء إما أن يكون أداء مستهدفاً، أي مطلوب إنجازه وفقاً لمعايير محددة من حيث الزمن والكمية والتكلفة والجودة (المواصفات) أو أداءً فعلياً أي الناتج الذي تحقق فعلاً سواء استطاع هذا الأداء أن يحقق الناتج وفقاً للمعايير المحددة مسبقاً أم لا.

وعُرّف الأداء أيضاً بأنه: درجة تحقيق الأهداف والمهام والخطط المسطرة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمنظمة (نجل، 2015، 144).

ويذهب الباحث إلى القول بأن الأداء هو: عبارة عن نتائج الأنشطة والأعمال التي يتم بموجبها تحقيق الأهداف من خلال تفاعل المكونات المادية والبشرية مع بعضها البعض.

3-1-2 عناصر الأداء:

تتنوع العناصر المرتبطة بالأداء والتي يفترض التعرف عليها من قبل العاملين في المنظمة والتمكن منها بشكل جيد، ويشير الكثير من الباحثين إلى أن أهم عناصر الأداء ما يأتي (بلل، 2015، 117):

- أ- نوعية العمل المنجز.
- ب- المعرفة بمتطلبات الوظيفة.
- ج- كمية العمل المنجز.
- د- المثابرة والثوق.

3-1-3 محددات الأداء:

نظراً لاختلاف نتائج الدراسات التي توصلت إليها في هذا المجال، فإن الباحثين يواجهون صعوبات عدة في تحديد جميع محددات الأداء الوظيفي ومدى التفاعل بينها، ومن خلال الإطلاع على بعض الدراسات المتوفرة يمكن تقديم جملة من المحددات التي تعتبر من بين التي اتفق عليها نسبياً عدد من الباحثين، حيث يرون أن الأداء الوظيفي

ما هو إلا نتيجة لمصلحة التفاعل بين جملة من المحددات وهي (بن رحمون، 2014، 71) و(فليه و عبد المجيد، 2005، 266):

أ- **الدافعية:** تعرف بأنها: "القوى الكامنة داخل الفرد التي تؤثر أو تحدد مستوى واتجاه واستمرارية الجهد المبذول نحو العمل"، إذ صنف مقدمو هذا التعريف الأفراد العاملين إلى نوعين هما:

- الأول أفراد يتمتعوا بدافعية نحو العمل وبالتالي فإن أدائهم يتسم بالإنجاز العالي.
- الثاني هم الأفراد الذين لا يتمتعون بدافعية نحو العمل وبالتالي أدائهم متدني.

ب- **إدراك الدور:** يعني تصور الفرد للدور وانطباعه عن السلوك والأنشطة التي يتكون منها عمله، وعن الكيفية التي ينبغي أن يمارس بها دوره في المنظمة، وهو الاتجاه الذي يعتقد الفرد أنه من الضروري توجيه جهوده في العمل من خلاله. وبالتالي فإن العامل أثناء أدائه لمهنته يتلقى مؤثرات تترجم في شكل معلومات، تكون عبارة عن التوجيهات وردود أفعال الزملاء وما يتلقاه من أجور وحوافز، هذه المؤثرات يقوم العامل بفرزها وتفسيرها وتنظيمها وفهمها، انطلاقاً من تأثره بدوافعه وخبراته السابقة من جهة، وبطبيعة وخصائص المعلومات من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق نجد أن الأفراد يختلفون في فهمهم وإدراكهم لنفس الظروف والواقع الذي يتعاملون معه.

ج- **بيئة العمل:** معلوم أن مكان العمل يسهل الأداء الوظيفي، حيث يجب تهيئته بما يتناسب وحاجات الفرد العامل حتى يشعر بالارتياح والرضا، وذلك من حيث تجهيز الأدوات والإضاءة والحرارة ونمط القيادة العادل والنظم والقوانين العادلة أيضاً، بمعنى تهيئة بيئة العمل الداخلية الملائمة.

د- **قدرة الفرد على أداء العمل:** وهي الخصائص الشخصية المستخدمة لأداء الوظيفة، والتي لا تتغير أو تتقلب خلال فترة زمنية قصيرة، وتتألف من محصلة من المعرفة أو المعلومات الفنية اللازمة للعمل، والمهارة كالتمكن من ترجمة نص معين، ومدى وضوح الدور، فيجب أن تتوافر لدى الفرد العامل القدرة على أداء العمل المحدد له، والخبرات السابقة التي تحدد درجة فاعلية الجهد المبذول ويشمل: التعليم والتدريب والخبرات.

3-1-4 معايير قياس الأداء:

يقصد بمعايير الأداء تلك العناصر التي ستستخدم كركائز للتقييم أو القياس (ماهر، 2014، 415). وقد ذكر أبو النصر (2008، 152) أن القصد من معايير الأداء هي "الشروط أو المواصفات لخصائص الأداء المقبول، كما ذكر أنه لا بد من وضع معايير

محددة يمكن من خلالها قياس الأداء، إذ يمكن تقسيم معايير قياس الأداء إلى أنواع عدة تتمثل في الآتي:

- أ- **الزمن:** وهو عبارة عن تقدير عدد وحدات الزمن لإنجاز وحدة عمل واحدة باستخدام جهد معين.
- ب- **الكمية:** وهي عبارة عن تحديد كمية معينة من وحدات العمل التي تنتج في وقت معين.
- ج- **الجودة:** وهي عبارة عن وحدات العمل التي يمكن إنتاجها بتكلفة معينة في وقت معين.
- د- **التكلفة:** وهي عدد وحدات العمل التي يمكن إنتاجها بتكلفة معينة في وقت معين.

وأورد صليحة (2010، 82) مقاييس أو معايير يتم بموجبها قياس أداء الكلية تتمثل أهمها فيما يأتي:

- أ- **العناصر:** تمثل العناصر مجموعة من الصفات والمميزات التي يجب أن تتوفر في الموظف لكي يكون قادراً على أداء وظيفته بشكل جيد وفعال، وتنقسم هذه العناصر إلى: عناصر ملموسة وعناصر غير ملموسة. ومن البديهي أن يكون قياس العناصر غير الملموسة أصعب في عملية القياس من العناصر الملموسة والتي يمكن قياسها بسهولة مثل عملية حضور الموظف وانصرافه في الأوقات المحددة، ومن الأمثلة على العناصر غير الملموسة الأمانة، الصدق، الانتماء، وغير ذلك.
- ب- **المعدلات:** وهي عبارة عن ميزان يمكن من خلاله قياس إنتاجية الموظف من خلال ثلاثة جوانب:

- **معدلات كمية:** وهي عبارة عن عدد محدد من الوحدات التي يجب على الفرد إنتاجها خلال فترة زمنية محددة.
- **معدلات نوعية:** وتعني وجوب وصول أداء الشخص إلى مستوى معين من الجودة والدقة والإتقان.
- **معدلات كمية ونوعية:** هذا المعدل مزيج من الكم والنوع فبالإضافة إلى وجوب إنتاج عدد معين من وحدات الإنتاج يجب أن يصل مستوى الأداء إلى حد معين من الجودة والدقة والإتقان.

3-1-5 العوامل المؤثرة في الأداء:

توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على أداء العاملين في منظمات الأعمال ذكرها مصطفى (2014، 31) وفيما يأتي عرض لأهمها:

- أ- نقص أو قصور أو خلل في التكوين النفسي للفرد العامل أو اتجاهاته.
- ب- انخفاض مستوى المعارف أو المهارات لدى الفرد عما هو مطلوب لأداء العمل.
- ج- افتقار الفرد العامل للقيم الإيجابية للعمل.
- د- افتقار الفرد العامل للرغبة في العمل.
- هـ- وجود خلل في بيئة العمل الاجتماعية والتنظيمية.
- و- وجود خلل بيئة العمل المادية (الإضاءة- الحرارة- التهوية- اتساع المكان).
- ز- عدم وضوح التعليمات الصادرة من الرؤساء، وإهمالهم في شرح وتفصيل هذه التعليمات للمرؤوسين.
- ح- قصور في نظام المتابعة والتقييم المستمر في أثناء تنفيذ الأفراد لأعمالهم.
- ط- عدم توفر أدلة عمل إجرائية أو إرشادية للكثير من الأعمال والأنشطة.
- ي- قصور فعالية نظم تقييم الأداء في تحديد الأفراد ذوي الكفاءات العالية.
- ك- افتقاد معظم الوحدات إلى وجود معايير لقياس الأداء.
- ل- قصور في الاهتمام بالتجهيزات المكتبية والفنية والإدارية.
- م- زيادة معدلات دوران العمل.

3-1-6 مفهوم تحسين الأداء:

يقصد بتحسين الأداء: "استخدام الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وإنتاجية العمليات، وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثلى. ويتطلب تحسين الأداء تجميع الوظائف في فئات بناءً على التماثل في واجباتها ومسؤولياتها، لمساعدة المشرفين على توزيع العمل على نحو منظم، فضلاً عن مساعدة العاملين على معرفة واجبات ومسؤوليات وظائفهم، ومن ثم معرفة المطلوب منهم أدائه (السعدون، 2013، 48).

3-1-7 متطلبات تحسين الأداء:

يتطلب تحسين أداء أي منظمة توازن العناصر الأربعة الآتية (السعدون، 2013،

48):

- ١ - الجودة.
- ٢ - الإنتاجية.
- ٣ - التقنية.
- ٤ - التكلفة.

وأضاف أبو بكر (2009، 148) أن هناك أمور عدة لابد من التأكد منها لتحسين

الأداء بصفة مستمرة منها:

- أ- تأكيد اهتمام الإدارة العليا في المنظمة بجودة الأداء.
- ب- تقييم تكلفة جودة الأداء على ضوء المنافع التي يحققها الأداء الجيدة لعملاء المنظمة.
- ج- دراية جميع أعضاء المنظمة بمواصفات جودة الأداء ومتطلبات التحسين المستمر له.
- د- التدريب المستمر الهادف لخلق الرغبة لدى أعضاء المنظمة للتفكير الإبتكاري للإبداع لتطوير جودة الأداء.
- هـ- إزالة المعوقات التي تقلل من فعالية الاتصال الإداري، بما يسهم في الكشف المبكر لاحتمالات الخطأ أو العيوب في جودة الأداء.
- و- تأكيد الربط الواضح بين أساليب التحفيز كافة وتحقيق جودة الأداء من وجهة نظر المستفيدين منه.
- ز- وضع آلية نظامية لإحداث التغيير والتطوير المستمر في التنظيم الإداري للمنظمة لخلق مناخ تنظيمي يشجع على الإبداع والابتكار.
- ح- وجود آلية نظامية يمكن للمنظمة من خلالها استشعار إدراكات واتجاهات عملائها تجاه جودة ما تقدمه من أداء.
- ط- التعامل الفعال مع أسباب ضغوط العمل والصراعات التنظيمية، ومعالجة أسباب القلق وعدم الأمان الوظيفي لدى أعضاء المنظمة.
- ي- وضوح واستمرارية الاهتمام بالجوانب المعنوية والعلاقات الإنسانية بين أعضاء المنظمة، وعمالئها المستفيدين من خدماتها.

3-2-8 مجالات تحسين الأداء:

تتركز معظم فلسفات تحسين الأداء فيما يأتي (باتريشيا شو وآخرون، 2007، 53):

- أ- **البنى التحتية:** وهي أسس تقديم الرعاية التي تتضمن المباني، والأجهزة، وهيئة العاملين، والسياسات الملائمة،
- ب- **العمليات:** وهي الأنشطة ذات العلاقة المتبادلة في المنظمة، والتي تعزز المنتجات المخرجات الفعالة والمأمونة للعميل، من خلال الخدمات والنظم داخل بيئة متكاملة.

- ج- **المخرجات النهائية:** وهي المخرجات النهائية لأداء المنظمة. بمعنى توقعات العميل وحاجاته، وجودة مستوى الأداء التي يمكن أن يكون إيجابي وملائم أو سلبي.
- د- **التكلفة:** وهي الاستثمار المادي للأفراد، والمنظمات، والمجتمع في تقديمه للأداء، وعلاقته بجودة الخدمة المقدمة.

3-1-9 دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء:

تسهم نظم المعلومات المحاسبية بدور استثنائي في حياة المنظمات وفي نجاح إدارتها وتحقيق أهدافها وغاياتها، وتتوزع هذه المساهمة على الأنواع الثلاثة من المهام التي تتجزها وظيفة المحاسبة في المنظمات المختلفة والتي يمكن إجمالها في الآتي (الطائي، سلامة، 2012، 201):

أولاً التوثيق:

يهدف الوصول إلى عرض موضوعي وصادق وقابل للإثبات لكافة الأحداث، وإثبات علاقة المنظمة بالسوق من حيث الدائنية والمديونية وحقوق الملكية، وإثبات التغييرات الحاصلة في أصول المنظمة، فإن المحاسبة تقوم بمهمة تسجيل وتوثيق وتقويم كل الأنشطة المنجزة في المنظمة، ومعالجة البيانات المتولدة عنها.

ثانياً التخطيط:

توفر وظيفة المحاسبة العديد من الأدوات التخطيطية من خلال استخدام كل الحسابات والقوائم التخطيطية التي تعدها، مثل الموازنات التخطيطية، والتكاليف المعيارية، وتخطيط الإيرادات وغيرها.

ثالثاً الرقابة:

تتجزز المحاسبة مهمة الرقابة في جميع مراحلها وإجراءاتها من خلال مختلف أنواع الحسابات التي تعدها والتي تعكس وتحدد مدى تحقق الأهداف، في إطار المراجعة الداخلية والخارجية، وقياس الربح والخسارة ومقارنتها مع الزيادة والنقص في أصول المنظمة.

المبحث الثاني الأداء المالي

تمهيد:

يعد الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المنظمات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المنظمات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المنظمة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المنظمة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (الخطيب، 2010، 35).

ويتمثل الأداء المالي في كليات المجتمع الحكومية اليمنية كونها منظمات غير هادفة للربح وتعتمد في تغطية نفقاتها بشكل أساسي على الموازنة العامة للدولة، يتمثل الأداء المالي فيها بشكل أساسي في إعداد الموازنة العامة وتنفيذها وإعداد التقارير المالية والحسابات الختامية والرقابة المستمرة على العمليات المالية والحسابية في الكليات.

3-2-1 الموازنة العامة:

نظراً لأن كليات المجتمع الحكومية اليمنية تعتمد بشكل أساسي في تنفيذ أنشطتها على الموازنة العامة لذا سيتم التطرق إلى مفهوم الموازنة العامة ومبادئها ومراحل إعدادها.

3-2-1-1 مفهوم الموازنة العامة:

عرفت الموازنة العامة بأنها: خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة (عصفور، 2008، 4).

وعرفها خيرى (2013، 234) بأنها: خطة مالية تجمع بين النفقات والإيرادات التي تتوقعها الحكومة وتعتمدها السلطة التشريعية، وتوجهها إلى القنوات التي تتحقق من خلالها أهداف السياسة المالية خلال مدة معينة هي سنة عادة.

أمّا من المنظور المحاسبي يمكن تعريف الموازنة على أنها وثيقة يسجل بها بشكل متلازم نفقات وموارد الدولة عن سنة قادمة، ومن هنا أصبحت الموازنة العامة أداة من أدوات التخطيط وليست مجرد أداة للرقابة على التصرفات المالية الحكومية (عبد العزيز، 2013، 327).

3-2-1-2 مبادئ الموازنة العامة:

يستلزم علم المالية العامة أن تقوم الموازنة العامة للدولة على مبادئ عدة تتمثل فيما يأتي:

أولاً سنوية الموازنة:

المقصود بسنوية الموازنة أنها تعد عن سنة قادمة وأنها يجب أن تأخذ موافقة السلطة التشريعية كل سنة، وفترة السنة هي فترة تكفي لتغطي جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على النفقة العامة(خيري، 2013، 235).

وجوهر هذا المبدأ أن الموازنة توضع عن سنة مالية قادمة ولا يجب أن تزيد عن المدة التي تعطى الموازنة أو تقل من حيث المبدأ عن سنة. ولا يعني ذلك أن الموازنة لا تشتمل على بنود قد يمتد تنفيذها على مراحل، ويستمر الإنفاق عليها لعدة سنوات، ومع ذلك لكل مرحلة منها مبلغاً سنوياً معيناً يتم إدراجه في الموازنة(عبد العزيز، 2013، 339).

ثانياً وحدة الموازنة العامة:

المقصود بهذا المبدأ أن تدرج جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة واحدة، حتى يتسنى للسلطة التشريعية ولكل من يطلع على موازنة الدولة، التعرف بسرعة على أهداف الدولة المستقبلية، وعلى بنود الإيرادات والنفقات في وقت واحد(الحاج، 2009، 66).

ثالثاً عمومية الموازنة العامة:

ويقصد بهذا المبدأ أن تدرج كافة النفقات العامة والإيرادات العامة في الموازنة، أي أن تشمل كافة التصرفات المالية لجميع الأجهزة الحكومية بلا استثناء، حتى يتم مراقبة النشاط المالي لهذه الأجهزة(عبد العزيز، 2013، 343).

وتظهر كافة النفقات والإيرادات في الموازنة العامة دون إجراء مقاصة بينها، أي تسجيل جميع التفاصيل الخاصة بالنفقات والإيرادات وعدم الاعتماد على تحديد العجز أو الفائض في كل نشاط فقط (خيري، 2013، 235).

رابعاً توازن الموازنة العامة:

يقصد بتوازن الموازنة العامة هو تعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة(عبد العزيز، 2013، 347).

خامساً عدم التخصيص (الشيوخ):

ويقصد بهذا المبدأ عدم تخصيص بعض الإيرادات بعينها لنفقة عامة بعينها، أي أن تصب جميع الإيرادات العامة مهما كان نوعها في خزينة الدولة، وأن ينفق من خزينة الدولة. ويساعد هذا المبدأ على عدالة الإنفاق العام(الحاج، 2009، 168).

3-2-1-3 مراحل إعداد الموازنة العامة:

يطلق على مرحل إعداد الموازنة العامة دورة الموازنة العامة، وهي المراحل التي تمر بها الموازنة العامة، بداية من كونها آمال مطروحة وطموحات ثم تتم متابعة تنفيذها (عبد العزيز، 2013، 351). وعلى ذلك تمر الموازنة العامة بدورة حياة كاملة من خلال أربع مراحل المبينة على النحو الآتي:

أولاً مرحلة الإعداد:

يتولى عملية الإعداد للموازنة العامة للدولة في جميع دول العالم على اختلاف أنظمتها، السلطة التنفيذية، إذ يقع على عاتقها تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية للمجتمع(الحاج، 2009، 171).

وتبدأ مرحلة الإعداد بإصدار تعليمات من وزارة المالية يتعين على المنظمات كافة العمل بموجبها عند إعداد موازنتها، ويحدد تواريخ معينة لبرنامج إعداد الموازنة. وعلى ضوء هذه التعليمات تقوم كل منظمة بإعداد مشروع موازنتها للسنة القادمة(طاقة، العزاوي، 2007، 185).

ثانياً مرحلة الاعتماد:

بعد أن تتم إجراءات إعداد الموازنة أي تقدير الإيرادات والنفقات في صورة وثيقة واحدة من قبل السلطة التنفيذية متمثلة بوزارة المالية، غير أن هذا الإعداد لا يكفي لتحويل الموازنة العامة إلى تقديرات قابلة للتنفيذ بل يجب أن تتوج تلك الإجراءات في اعتمادها من السلطة التشريعية، وذلك واضح من تعريف الموازنة العامة لأنها تقدير واعتماد. فإذا كانت السلطة التنفيذية هي المختصة بالتقدير فالسلطة التشريعية هي المختصة بالاعتماد، وإذا اقترن شرط الموازنة باعتماد السلطة التشريعية تصبح قانون واجب التنفيذ(علي، 2007، 547).

ثالثاً مرحلة التنفيذ:

يقصد بتنفيذ الموازنة إجراء تحصيل الإيرادات ودفع النفقات التي أدرجت في الموازنة بعد اعتمادها من قبل السلطة التشريعية (الوادي وعزام، 2007، 167). إذ تشرع الدوائر المختصة بعملية تنفيذها، بمعنى جباية الإيرادات العامة التي ينتظر الحصول عليها وفق التقديرات التي تم وضعها في الموازنة العامة، وصرف النفقات التي تم تقديرها في الموازنة ذاتها والتي أصبحت قابلة للصرف بعد اعتماد الموازنة العامة وحسب الأبواب والفصول التي خصصت لها ومن ثم عملية تنفيذ الموازنة وما هي إلا بداية مرحلة جديدة تدخل فيها الموازنة واقع التطبيق العملي عند كل مستوى من مستويات التنفيذ(العلي، 2007، 549).

رابعاً مرحلة الرقابة والمراجعة:

بعد أن تتم دورة الموازنة المتمثلة بالإعداد والاعتماد والتنفيذ تبدأ مرحلة الرقابة على التنفيذ للتأكد من حسن إدارة الأموال ومدى انطباق تقديرات الموازنة على ما تحقق منها فعلاً، فالسلطة التنفيذية قد تخرج عن الحدود التي حددها لها قانون الموازنة والتعليمات الصادرة بخصوصها من السلطة التشريعية عند المصادقة على الموازنة ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على تنفيذ موازنة الدولة حتى يتم التنفيذ ضمن الحدود والتوجيهات العامة الصادرة من السلطة التشريعية(العلي، 2007، 561).

3-2-2 الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة الركيزة الأساسية في رفد الموازنة العامة بالأموال التي خصصتها السلطة التنفيذية لتسيير أعمالها وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع إذ بدون الإيرادات لا تستطيع الدولة الوفاء بتنفيذ الموازنة العامة ومن ثم تتوقف الأنشطة والخدمات التي تقدمها.

ولأن كليات المجتمع الحكومية اليمينية تحقق بعض الإيرادات ولتي تتمثل في الرسوم التي تحقّقها من الطلاب ولو كانت رمزية سيتم التطرق إلى مفهوم الإيرادات العامة وكيف يتم تحصيلها.

3-2-2-1 مفهوم الإيرادات العامة:

الإيرادات العامة للدولة هي المصادر التي تستمد الحكومة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها من أجل إشباع وتوفير الحاجات الضرورية اللازمة (طاقة، العزاي، 2007، 75)

وتعرف الإيرادات العامة بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة، بهدف إشباع الحاجات العامة (الوادي، عزام، 2007، 52).

3-2-2-2 تنفيذ الإيرادات:

يتطلب تحصيل كل إيراد تنفيذ عمليتين: الأولى تتولى الجانب الإداري وهي التحقيق من قيام الحق لمصلحة الدولة ومعرفة مقداره، والثانية جباية وتحصيل المبلغ المتحقق. وهذا التمييز بين هاتين العمليتين يقتضي الفصل في أعمال الموظفين الذين يقومون على تنفيذها بين الوظائف الإدارية والوظائف الحسابية. فالأولى يتولاها موظفون إداريون يقومون بأعمال إدارية تنصب على تحديد مقدار الضريبة أو الإيراد عموماً وتحققه والأمر لتحصيله ويأتي بعد هذا دور الموظفين الحسابيين حيث يناط بهم تنفيذ الجباية أي تسلم مبالغ الإيرادات. والفصل بين العمليات الحسابية والإدارية يعد مبدأ شائع التطبيق في غالبية الأنظمة المالية، حيث يحقق هذا الفصل كما هو معلوم اجتناب إساءة الاستعمال وسوء التصرف، وهو ما قد يحدث لو اجتمعت هاتان الوظيفتان معا في يد واحدة، ومن ثم فالفصل ضماناً قوية لحماية أموال الدولة، حيث يكون الإداريين والحسابيين رقباء بعضهم على بعض، كما يضمن انسياب العمل بشكل أكثر فاعلية تؤدي إلى سرعة الجباية وانتظامها (العلي، 2007، 551).

3-2-3 النفقات العامة (الاستخدامات):

سعيًا لتحقيق أهداف المجتمع وتوفير الحاجات العامة، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعد أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة. فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة. ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة (الوادي، عزام، 2007، 117).

3-2-3-1 مفهوم النفقة العامة (الاستخدامات):

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسة بأنها: مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل توفير حاجات عامة (الوادي، عزام، 2007، 117).

كما عرفت النفقة العامة بأنها: مبلغاً نقدياً يخرج من خزانة الدولة بقصد توفير حاجة عامة (طاقة، العزاوي، 2007، 33).

وعرفت النفقة العامة أيضاً بأنها: عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة (خيري، 2013، 206).

3-2-3-2 الهدف من النفقة العامة (الاستخدامات):

الهدف من النفقة العامة هو توفير الحاجة العامة أي تحقيق الصالح العام للمجتمع. إذ يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد (الوادي، عزام، 2007، 121).

3-2-3-3 قواعد النفقة العامة (الاستخدامات):

هناك قواعد تحكم الإنفاق العام ومنها (طاقة، العزاوي، 2007، 34):

القاعدة الأولى قاعدة المنفعة:

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة.

القاعدة الثانية قاعدة الاقتصاد:

ويقصد بها الابتعاد عن التبذير والإسراف الذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة.

القاعدة الثالثة قاعدة الترخيص:

ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهات المختصة بالتشريع.

3-2-3-4 تنفيذ النفقة العامة (الاستخدامات):

لا يعني مجرد فتح الاعتماد في موازنة الدولة تنفيذ النفقة العامة، ذلك لأن هذا التنفيذ مقيد بقواعد عامة عدة ترمي إلى مراقبة إنفاق الأموال العامة طبقاً للقوانين والأنظمة في الغايات المستهدف تحقيقها من دون أي تلاعب أو إساءة استعمال وعملاً بمبدأ الفصل بين الجانب الإداري والجانب الحسابي أي بين الوظائف الإدارية والحسابية (العلي، 2007، 552).

3-2-3-5 مراحل تنفيذ النفقة العامة:

يمر تنفيذ أو صرف النفقة العامة بمراحل عدة تتمثل في (الحاج، 2009، 178) و (العلي، 2007، 552):

المرحلة الأولى الارتباط بالنفقة أو عقد النفقة:

ويحصل هذا الارتباط عندما تتخذ السلطة التنفيذية قرار ينتج عنه دين في ذمة الدولة يجب سداؤه.

المرحلة الثانية تحديد النفقة أو تصفية النفقة:

تعني تصفية النفقة تحديد الدين المتوجب على الدولة بعد التثبيت من ترتيبه واستحقاقه ويتولى تلك العملية الموظف المختص من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من الدائن الذي يجب أن يقدم المستندات المؤيدة لحقه.

المرحلة الثالثة صرف النفقة أو الأمر بالدفع:

الأمر بالصرف هو الأمر الذي يوجهه أمر الصرف إلى المحاسب بدفع مبلغ الدين المحدد ومقداره وماهيته صراحة إلى صاحب الحق، وأمر الصرف يصدر من رئيس الجهة.

المرحلة الرابعة الدفع الفعلي للنفقة:

يقصد بالدفع الفعلي للنفقة بأنها مرحلة تأدية النفقة من قبل الموظفين المسؤولين عن الحسابات، حيث يتولون عملية تسليم المبلغ إلى مستحقه وتعد هذه المرحلة آخر مراحل تنفيذ النفقة وبها يتم تنفيذ الدين الذي بذمة الحكومة. كما لا تقتصر مهمة

المحاسب على عملية الدفع المادية بحد ذاتها بل تتعداها إلى سلطة التدقيق في صحة النفقة ومشروعيتها قبل الدفع المادي.

3-2-4 التقارير المالية والمحاسبية:

تنقسم التقارير المالية المحاسبية إلى (السيد، 2009، 91) و(قاسم، 2012، 127):

أولاً تقارير تخطيطية:

يتم اشتقاق التقارير التخطيطية من الموازنات التقديرية، وتعد هذه التقارير أداة مهمة في مساعدة الإدارة في:

- أ- تحاشي الأزمات والاختناقات التي قد تتعرض لها المنظمة نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة.
- ب- تحديد الموارد اللازمة للوصول إلى أهداف المنظمة وطرق اكتساب وتوزيع هذه الموارد على العمليات المستقبلية للمنظمة.

ثانياً التقارير التشغيلية:

وهي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المنظمة وذلك لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات يوماً بيوم.

ثالثاً التقارير الرقابية:

وهي التقارير التي تركز على تقييم أداء المنظمة وتساعد الإدارة في تصحيح الانحرافات.

رابعاً تقارير دورية (تفصيلية):

وهي التي يتم إعدادها بشكل دوري يومية أو شهرية أو فصلية ويمكن توضيحها على النحو الآتي (الأديمي، آخرون، 2014، 421):

- أ- **الحسبة اليومية:** تعد الحسبة اليومية بمثابة ميزان يومي للمراجعة بالمجاميع حيث يتم قبل نهاية الدوام الرسمي إقفال الحسابات من خلال تجميع العمليات المالية التي تمت خلال اليوم في جميع الدفاتر المالية ومطابقة أرصدة تلك الدفاتر مع بعضها البعض، ولا يتم البدء في عمليات اليوم التالي إلا بعد الحسبة اليومية.

ب- **كشف الحساب الشهري والفصلي:** وهي عبارة عن موقف تعكس فيه نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة في كل من جهات السلطة المركزية والوحدات الإدارية للسلطة المحلية عن الشهر أو الفصل المنتهي بعد إقفال حسابات الشهر وإجراء تسويات إقفال حسابات البنوك وبعد المطابقات اللازمة للمجموعة الدفترية.

خامساً تقارير موجزة:

وهي التي تتضمن الإحصائيات والنسب التي يستخدمها المدراء لتقدير مدى صحة سير العمل، ويمكن أن تعد حسب الطلب أو بشكل دوري.

سادساً تقارير ختامية (الحساب الختامي):

وتتضمن التقارير الختامية على وجه التحديد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة ومرفقاته. وقد عرف دليل النظام المحاسبي الحكومي الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة بأنه: نتائج التنفيذ الفعلي للموارد المحصلة والاستخدامات التي تم صرفها خلال السنة المالية المنتهية، وعلى جميع المستويات المطلوبة، من حيث الأبواب أو الفصول أو البنود أو الأنواع، إضافة إلى كشوف الحسابات المساعدة والحسابات الانتقالية والحسابات النظامية والحسابات الرقابية والإحصائية وأية مرفقات أخرى (الأديمي، آخرون، 2014، 429).

وبعد الحساب الختامي بعد انتهاء السنة المالية ببضعة شهور، وذلك بواسطة السلطة التنفيذية، ويعتمد من قبل السلطة التشريعية، ويفيد في التعرف على مدى صحة ومطابقة تقديرات إيرادات ونفقات الدولة التي تضمنتها الموازنة العامة للواقع الفعلي. كما أن الحساب الختامي يساعد في إعداد تقديرات الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة، إذ يعتمد موظفو الموازنة على أرقام الحساب الختامي الفعلية لسنوات سابقة عند تقديرهم لإيرادات ونفقات الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة (عصفور، 2008، 14).

3-2-5 الرقابة المالية:

يقصد بالرقابة المالية تلك الوظيفة التي يمكن بمقتضاها التحقق والتأكد من أن كافة أنشطة المنظمة تسير وفقاً لما هو مخطط ومستهدف لها (متولي، 2015، 47).

3-2-5-1 أهمية الرقابة المالية:

تعد الرقابة المالية جزءاً أساسياً من الإدارة المالية، والتي تتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات المحاسبية والتدقيقية في مجالي الأداء والعلاقات المالية من خلال

نظام متكامل للمعلومات المالية والسلوكية التي من شأنها المحافظة على الأداء وتطويره. وتهدف الإجراءات والوسائل والقرارات الإدارية المتعلقة بالرقابة إلى التأكد من أن النتائج الفعلية تتماشى وتتسجم مع النتائج المرغوبة والمخطط لها (الوادي، عزام، 2007، 192).

والرقابة المالية هي العملية التي تستطيع الإدارة بواسطتها اكتشاف أي انحرافات عن الخطط الموضوعة تمهيدا لتحديد المسؤولية واتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيحها وتجنب الأخطاء مستقبلا (الوادي، عزام، 2007، 193).

3-2-5-2 أهداف الرقابة المالية:

تؤدي الرقابة المالية دورا مهماً في تحقيق أهداف الإدارة العليا بما تقدمه من خدمات ومعلومات وذلك على النحو الآتي (الوادي، عزام، 2007، 121) و (عصفور، 2008، 148):

- أ- متابعة تنفيذ الخطط وقياس وتحليل الوقائع والنتائج الفعلية.
- ب- التأكد من أن أموال الدولة قد تم التصرف فيها، وفقا لخطة الدولة السنوية (الموازنة العامة)، وفي الحدود المرسومة لها، وأن الاعتمادات المالية قد أنفقت فيما خصصت من أجله، وأن الإيرادات قد تم تحصيلها حسبما هو مقرر، وأن عملية تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات قد تمت وفق الأنظمة والتعليمات السارية المفعول.
- ج- تقييم الآثار والنتائج وتطوير الأداء الفردي والتنظيمي بشكل يكفل سير الأعمال بكفاية وفاعلية.
- د- تضمن استقامة ونزاهة الموظفين والعاملين، والتأكد من أدائهم لمهامهم وواجباتهم بكل أمانة.
- هـ- تضمن استمرارية العمل بصورة جيدة حسب الخطة المرسومة.
- و- تلتزم جميع الموظفين على احترام وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات حسب القانون والدستور.
- ز- اكتشاف الأخطاء وحالة الانحراف في التنفيذ عن الخطة الموضوعة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجها.

ح- تخفيض تكاليف أداء الأعمال الحكومية، والحد من الإسراف، وضمان الاستغلال الأمثل للإعتمادات المالية المخصصة.

3-2-5-3 أنواع الرقابة المالية:

تتكون الرقابة من أنواع عدة أهمها (متولي، 2015، 48):

أولاً الرقابة عند التخطيط: ويقصد بها.

- أ- التحقق من تحديد أهداف المنظمة بشكل واضح ودقيق.
- ب- جمع ودراسة وتحليل واستخدام المعلومات والنماذج اللازمة والكافية والمناسبة للمفاضلة بين الإجراءات والسياسات والخطط البديلة، بحيث يمكن اختيار وتقرير أفضل هذه البدائل (الخطط)، التي يكون من شأنها تحقيق هدف أو أهداف المنظمة بكفاءة أكبر.

ثانياً الرقابة السابقة أو المصاحبة للتنفيذ: وهي رقابة مانعة أو وقائية تفضي إلى ما يأتي:

- أ- دراسة وتقرير الإجراءات الكفيلة واللازمة لتفادي أسباب عدم الكفاءة قبل وقوعها بقدر الإمكان.
- ب- التحقق من إتاحة ووضع الأهداف والسياسات والخطط والمعايير المستهدفة والمعتمدة تحت أيدي ومعرفة علم الجهاز التنفيذي للمنظمة.
- ج- التحقق من أن هذه الأهداف مفهومة جيداً، وذلك قبل بداية التنفيذ الفعلي لها، بحيث تأتي تصرفاتهم وقراراتهم وسلوكهم، مطابقة ومحقة لهذه الأهداف وتلك السياسات والمعايير والخطط.
- د- ترشيد التصرفات الإدارية قبل حدوثها، وتفادي الانحرافات قبل وقوعها أو لحظة وقوعها.
- هـ- تحقيق الرقابة عند المنبع، ومن ثم العمل على تفادي أسباب عدم الكفاءة إلى حد كبير.

ثالثاً: الرقابة البعيدة أو اللاحقة للتنفيذ: وتعد رقابة مصححة تهدف إلى التحقق مما يأتي:

- أ- مطابقة التنفيذ الفعلي لما هو مخطط ومستهدف.
- ب- قياس كفاءة الجهاز الرقابي والتخطيطي والتنفيذي.
- ج- إن إجراء رقابة فعالة عند التخطيط وقبل التنفيذ يجعل انحرافات التنفيذ في أدنى ما يمكن.

3-2-5-4 خطوات ومراحل الرقابة:

تمر عملية الرقابة بالخطوات والمراحل الآتية(متولي، 2015، 56):

المرحلة الأولى تحديد المعايير أو المقاييس الرقابية:

والمعايير هي المقاييس الموضوعية التي تستخدم لقياس النتائج الفعلية.

المرحلة الثانية قياس الأداء الفعلي:

المرحلة الثانية من مراحل العملية الرقابية قياس الأداء الفعلي، وتتفاوت درجة سهولة عملية القياس أو صعوبتها.

المرحلة الثالثة مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:

وفي هذه المرحلة يتم المقارنة بين المعايير والمقاييس الرقابية المحددة مسبقاً بالأداء الفعلي، بغية اكتشاف الانحرافات، وتتمثل الانحرافات في الفرق بين المعيار وبين الأداء.

المرحلة الرابعة تصحيح الانحرافات:

تلي عملية تصحيح الانحرافات عملية تحديدها وتحليلها، وتصحيح الانحرافات هي النقطة التي تختلط مع الرقابة مع الوظائف الإدارية الأخرى.

وتصحيح الانحرافات قد يتم من خلال (متولي، 2015، 58):

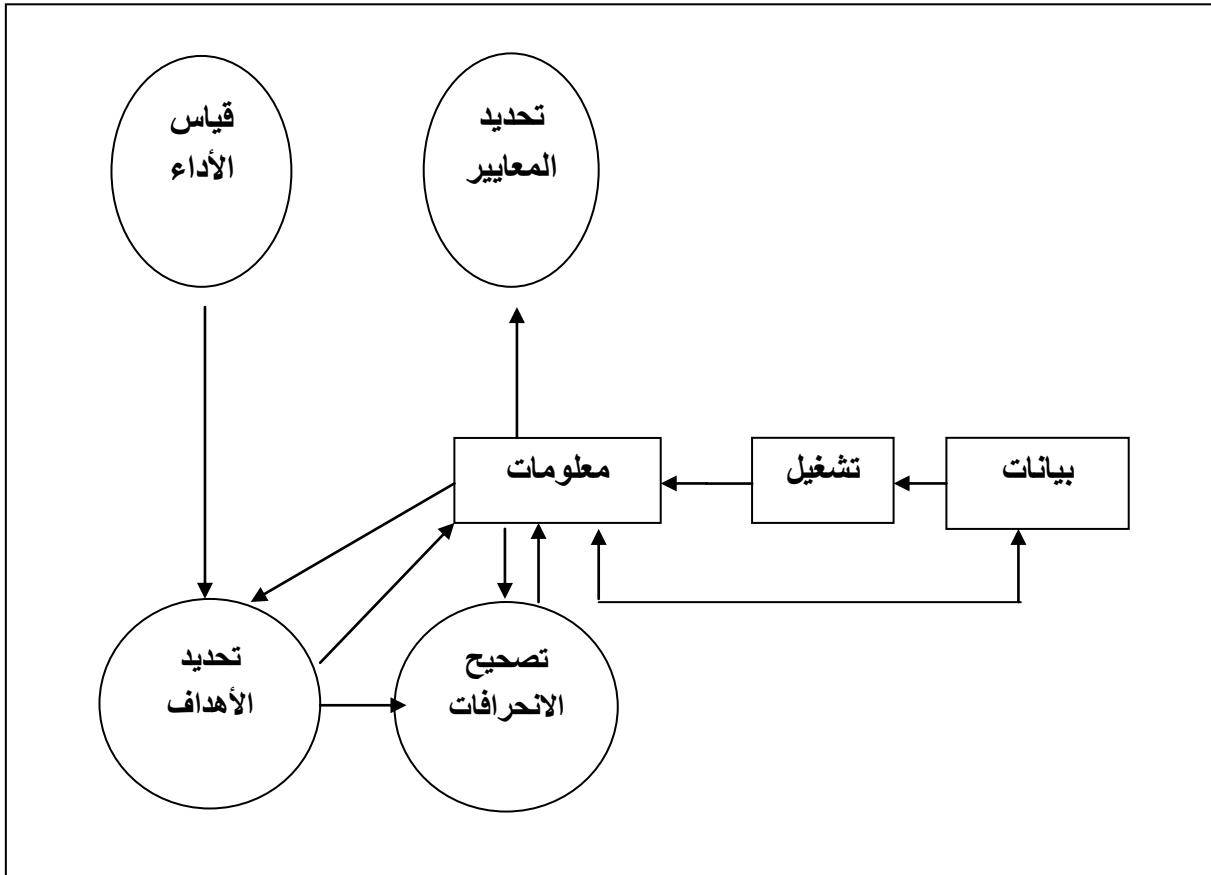
- أ- مراجعة الخطط والمعايير الموضوعية مسبقاً وتعديلها.
- ب- فحص الجوانب التنظيمية لإعادة توزيع المهام أو توضيح المسؤوليات.

ج- إعادة النظر في التشكيل أو تدريب فريق العمل أو التوجيه السليم.

3-2-5-6 علاقة نظم المعلومات المحاسبية بالرقابة المالية:

تقوم نظم المعلومات المحاسبية بالمساعدة على الوفاء بمتطلبات عملية الرقابة في مراحلها المختلفة، ويمثل هذا التأكيد تحصيلاً للحاصل إذ أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تركز على القيام بالدور الرقابي (متولي، 2015، 58).

ويأتي علاقة نظم المعلومات المحاسبية بالرقابة المالية من خلال توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتساهم في وضع الأهداف وتحديد المعايير التي يتم من خلالها قياس الأداء وتصحيح الانحرافات والشكل (2) يوضح تلك العلاقة.



الشكل (2) علاقة نظم المعلومات المحاسبية بعملية الرقابة

المصدر: (محمود، 1999، 83) نقلاً عن (متولي، 2015، 59).

المبحث الثالث الأداء الإداري

تمهيد:

يتمثل الأداء الإداري في أي منظمة بمجموعة من الوظائف تبدأ بالتخطيط ثم التنظيم ثم التوجيه والرقابة واتخاذ القرار، ولكي تحقق المنظمة أهدافها قد يتحتم عليها الاهتمام بتلك الوظائف لذا سيتم التطرق في هذا المبحث لوظيفتين قد تكونا الأهم في الأداء الإداري وهما التخطيط واتخاذ القرار.

3-3-1 التخطيط:

يعد التخطيط الوظيفة الأولى من وظائف الإدارة ولها السبق على جميع وظائفها الأخرى، إذ لا يمكن تنفيذ أية أعمال على خير وجه من دون الاهتمام بالتخطيط لها، فالتخطيط هو مرحلة التفكير واتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الأعمال، كما أنه يبلور الأفكار ويضعها موضع التطبيق، ويوفر للمدير الفرصة لاستغلال قدراته ومواهبه ومهاراته المختلفة في استغلال الموارد المتاحة لديه بالمنظمة أفضل استغلال ممكن (عواد، 2013، 55).

ويعد التخطيط في الوقت الحالي دعامة إدارية أساسية تركز عليها الإدارة الحديثة لأي منظمة، سواء كانت إقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية، في سبيل تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها. ويسهم التخطيط في تحقيق فاعلية الأداء عن طريق معالجة الصعوبات المحتملة لأي مشروع يتم التفكير في القيام به، فهو يساعد في توقع المشكلات والمعوقات والعقبات والعمل على تفاديها حتى لا تعمل على إعاقة عملية تحقيق الأهداف، إذ يمكن عندئذ اتخاذ بعض الخطوات سلفاً لإزالة العوامل غير المواتية أو تجنبها أو العمل على تقليل آثارها، وإلا قد تؤثر تلك العوامل سلباً على كفاءة العمل (عبد الرحمن، 2015، 83).

3-3-1-1 مفهوم التخطيط:

يقصد بالتخطيط أنه تحديد أهداف معينة ومعرفة أهم سبل تحقيقها، في الوقت الحاضر لما هو مستقبلي، والتنبؤ لما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لمواجهة (خيري، 2013، 19).

ويقصد بالتخطيط أيضاً رسم السياسات العامة للمنظمة، ووضع برنامج شامل للعمل وتوزيعه، وذلك بالتعاون مع العاملين، ليصبح كل منهم على بصيرة بما يعمل، ومتحملاً نصيبه من المسؤولية (عبد الرحمن، 2015، 56).

وعرف متولي (2015، 46) التخطيط بأنه: تحديد الأهداف، ومن ثم اختيار وسائل تحقيق هذه الأهداف، أي أن التخطيط يوفر الإجابة عن أسئلة في غاية الأهمية وهي: مالمرغوب، ماذا تفعل، متى وكيف تفعل.

3-3-1-2 أسس ومبادئ التخطيط:

- يعتمد التخطيط على أسس عدة وينطلق من بعض المبادئ والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي (عبد الرحمن، 2015، 84) و(الجيوسي، جاد الله، 2008، 69):
- أ- **الواقعية:** بمعنى أن تكون الخطة في إطار المعرفة الواقعية لأحوال المنظمة في ظل الإمكانيات والموارد المتاحة.
 - ب- **تحقيق الأهداف:** بمعنى أن تتكاتف جميع الجهود وتوظف جميع الموارد المالية والبشرية المتاحة لكي يتم الوصول إلى تحقيق الأهداف التي وضعت الخطة من أجلها.
 - ج- **أولوية التخطيط:** على الرغم من ضرورة ترابط وتشابك جميع الوظائف الإدارية، إلا أن لوظيفة التخطيط الأولوية، لأن التخطيط يتعلق باختيار أفضل الطرق التي ينبغي إتباعها لتحقيق الأهداف.
 - د- **شمول التخطيط:** بمعنى إمكانية سيطرة الخطة على مجالات ونشاطات المنظمة كافة وبشكل شامل من دون أن يحدث أي تأثير على مجال دون آخر.
 - هـ- **كفاءة التخطيط:** بمعنى تحقيق الأهداف بأقل جهد ممكن وأقل تكلفة.
 - و- **الارتباط الوثيق بالمستقبل:** بمعنى أن التخطيط يدور حول التفكير في المستقبل من أجل التنبؤ بالصعوبات والمشكلات التي يتوقع حدوثها، ثم البحث عن الحلول البديلة المبنية على المعرفة السابقة لحل تلك المشكلات، والتوصل لمثل تلك الحلول يتطلب الحصول على معلومات عن أداء المنظمة في الماضي والحاضر، والتنبؤ أيضاً بما سيأتي في المستقبل، ثم اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة التغيرات المحتملة.
 - ز- **استمرارية التخطيط:** يعد التخطيط عملية مستمرة مكونة من مجموعة من القرارات المتداخلة التي تشمل على تحديد أو مراجعة للمهمة الأساسية للمنظمة، وتحديد الأهداف المرجو تحقيقها، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، وإعداد البرامج التفصيلية لتنفيذها، والسياسات المختلفة المتعلقة بتلك الأنشطة، كما تشمل أيضاً على استرجاع

المعلومات بصفة مستمرة لمقارنة النتائج الفعلية التي توضح مدى تحقق الأهداف، والتي تبين أيضاً مدى إتباع البرامج المختلفة، وللقيام بدورة جديدة للتخطيط قد يتم خلالها تعديل للقرارات التي تم اتخاذها من قبل في ضوء المعلومات المتعلقة بتنفيذ القرارات التي تم اتخاذها من قبل في الدورة السابقة للتخطيط، وبالتالي فإن التخطيط يمثل مجموعة متكاملة ومستمرة من الأنشطة الذهنية التي يمثل في مجموعها عملية مستمرة ومتواصلة.

ح- حاجة التخطيط لفلسفة إدارية: يتطلب نجاح عملية التخطيط وجود مناخ إداري مناسب أو فلسفة إدارية معينة ينطلق منها واضعو الخطة، ويتطلب ذلك ضرورة تهيئة المناخ لجميع من يعمل بالمنظمة على اختلاف المستويات الإدارية.

3-3-1-3 خطوات ومراحل عملية التخطيط:

تسير عملية التخطيط وفقاً للمراحل والخطوات الآتية (عبد الرحمن، 2015، 90) و (الحيوسي، جاد الله، 2008، 68):

- أ- **تحديد أهداف المنظمة المرجو تحقيقها:** يعتبر تحديد أهداف المنظمة بمثابة الخطوة الأولى لعملية التخطيط، وعلى المخطط أن يحدد في البداية الأهداف المراد تحقيقها من قبل المنظمة.
- ب- **جمع البيانات والمعلومات الضرورية:** هذه المرحلة من عملية التخطيط ضرورية جداً فيما يتعلق بالتنبؤ والتوقع للمستقبل على المستوى البعيد والقريب، لما يترتب عليها من توفر للمعلومات الرقمية والإحصائية والبيانات المتعلقة بكل ما له علاقة بطبيعة العمل والمنظمة والظروف المحيطة، مثل الإمكانيات والطاقات البشرية والمادية، والثروات الطبيعية، والخبرات الفنية. لذلك يفترض أن تكون المعلومات دقيقة وصحيحة وحديثة من أجل أن تحقق الأهداف المنشودة بكفاءة وفاعلية.
- ج- **دراسة وتفهم الفرص المتاحة في المستقبل:** لا يمكن لأي منظمة أن تحدد لها أهدافاً دون أن يكون لديها تصور واضح للفرص المستقبلية المتاحة لكي تنطلق منها كنقطة بداية لعملية التخطيط.

د- **تحديد البدائل لتحقيق الأهداف المطلوبة:** يلزم للمخطط وضع حلول بديلة في خطته، بحيث يختار من بينها أنسب الحلول، ثم يتم ترجمة تلك الحلول البديلة إلى أرقام حسابية، للوقوف على مدى إمكانية تحقيقها.

ه- **تقييم البدائل واختيار أفضلها:** يتم تقييم البدائل عن طريق تحليل كل بديل مطروح في ضوء الأهداف الموضوعية فقد يظهر من التحليل بأن هناك بديلاً يعطي قدراً ربحياً عالياً أكثر من غيره؛ ولكنه لا يحمل الكثير من المخاطرة، وأيضاً ثمة بديل آخر يعطي ربحاً أقل من السابق ولكنه يحمل قليلاً من المخاطرة، وهكذا تستمر عملية التقييم للبدائل حتى يتم التوصل إلى أفضل البدائل.

و- **تحديد الخطط الفرعية:** بعد اختيار البديل المناسب، تبدأ الأقسام الفرعية في المنظمة في إعداد خطط تنفيذية أو وظيفية يحمل كل منها أهدافاً يسعى كل قسم فرعي إلى تحقيقها، ومن المهم وجود تنسيق كامل بين تلك الخطط الفرعية داخل المنظمة وأن يتم متابعة ذلك من قبل المستوى الإداري الأعلى وبحسب جدول زمني معين.

ز- **نشر الخطة داخل المنظمة:** وهذه الخطوة من أجل إحاطة العاملين علماً بالخطة وأهدافها وإجراءاتها وسبل تنفيذها.

ح- **وضع جدول زمني لتحقيق الأهداف:** على المخطط أن يحدد الوقت المناسب لبداية العمل في الخطة والوقت اللازم لتنفيذها والانتهاؤها منها، ولاشك أن لكل هدف تضعه المنظمة زمناً مناسباً لتحقيقه.

ط- **تنفيذ الخطة:** في هذه المرحلة توضع الخطة الرئيسية موضع التنفيذ الفعلي لتحقيق الأهداف المنشودة.

ي- **متابعة الخطة:** تقع مسؤولية متابعة وتنفيذ الخطة على الإدارة العليا، من حيث تحديد أنظمة الإشراف والرقابة، وتحديد أوجه المقارنة بناء على معايير محددة للخطة.

3-3-1-4 مزايا وفوائد عملية التخطيط:

توجد العديد من المزايا والفوائد لعملية التخطيط يتمثل أهمها فيما يأتي (عبد الرحمن،

2015، 86) و(الجبوسي، جاد الله، 2008، 66):

أ- تشجيع النظرة المستقبلية، والتنبؤ بما سيحدث بالظروف الداخلية للمنظمة، وظروف البيئة المحيطة بها، وبالتالي إعداد الخطط اللازمة لمواجهة التغيرات التي قد تحدث.

ب- تحديد أهداف المنظمة التي تسعى إلى تحقيقها.

- ج- يساعد على التحديد الدقيق للموارد المطلوبة، سواءً كانت مادية أو بشرية.
- د- يسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية.
- هـ- يساعد على تحديد رؤية واضحة ومتكاملة عن نشاط المنظمة.
- و- يخفف من المخاطر التي قد تتعرض لها المنظمة.
- ز- يحدد مراحل العمل والخطوات التي تتبع والطريق الذي يسلكه.
- ح- يسهم في منع التداخل والازدواجية بين الأنشطة الرئيسية للمنظمة والفرعية منها.
- ط- يساعد على تجنب الارتجال والعشوائية، واتخاذ القرارات.
- ي- يسهل عمليات الاتصالات، حيث تنساب المعلومات عن الأهداف والخطط، في كافة قنوات الاتصال وفي كل الاتجاهات بين الإدارة والعاملين.
- ك- يساعد على التنسيق بين أنشطة المنظمة.
- ل- يشجع على شيوع التفكير المنظم وتحقيق عنصر المبادأة والقدرة على التجديد والابتكار ويحقق الأمن النفسي للأفراد والجماعات.
- م- يسهم في نجاح عملية الرقابة.

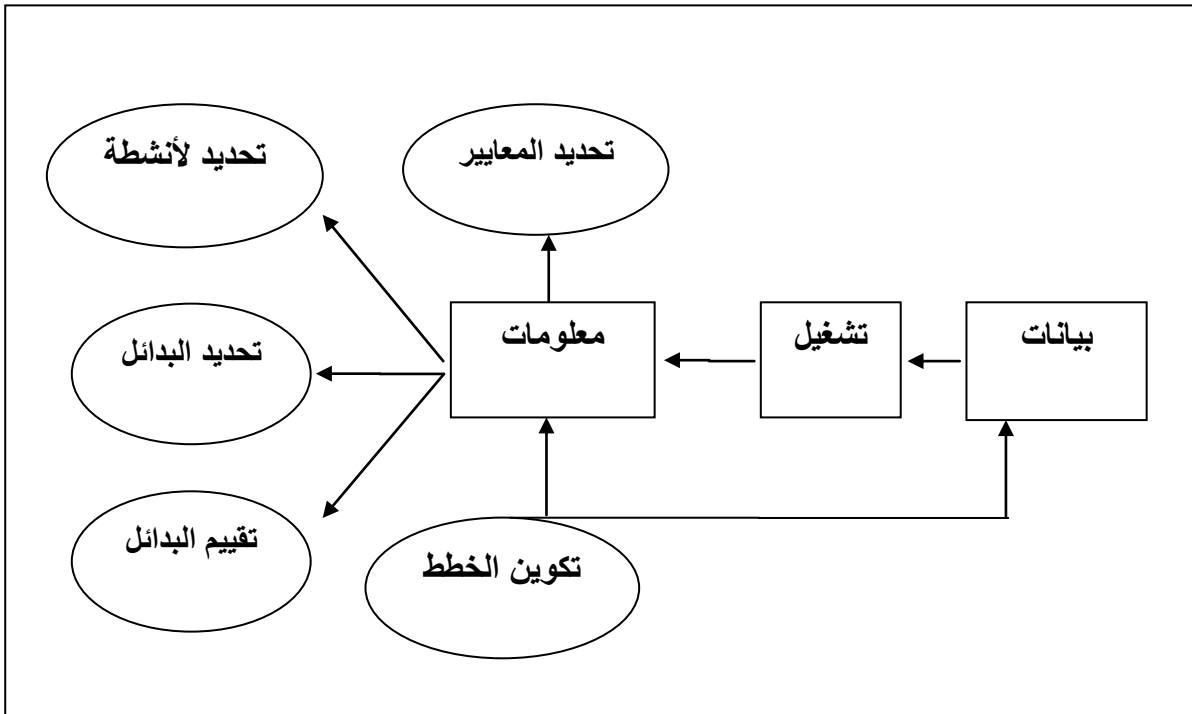
3-3-1-5 معوقات عملية التخطيط:

- قد تعترض عملية التخطيط بعض المعوقات ومن أبرز تلك المعوقات ما يأتي(عبد الرحمن، 2015، 118) و(الجيوسي، جاد الله، 2008، 70):
- أ- ارتفاع كلفة بعض عمليات التنفيذ لبعض الخطط، كتكلفة البحث عن المعلومات وأجور المستشارين والفنيين وغيرهم.
 - ب- الشك في مدى دقة المعلومات والافتراضات الخاصة بتوقع أحداث المستقبل، مما يؤثر حتماً في فاعلية العملية التخطيطية وصدقها.
 - ج- ضعف العملية الرقابية أثناء تنفيذ الخطة.
 - د- افتقار الخطة لبعض المرونة، ويميل بعض المنفذين إلى التواكل والاعتماد على بعضهم البعض.
 - هـ- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة، وخاصةً المعلومات المتعلقة بالمستقبل، وذلك قد يعود إلى النقص في نظم المعلومات، أو إلى اعتبار أن المعلومات حالة خاصة.
 - و- افتقار المواطن للوعي التخطيطي، وأيضا نقص وعي المنفذين بأهداف الخطة.

- ز- عدم إعداد أو تهيئة العاملين في الوحدات الإدارية وإهمال تدريبهم، مما ينعكس سلباً على عملية تنفيذ الخطط.
- ح- ظهور بعض القوى والعوامل الخارجية والسياسية والبيئية وتأثيرها السلبي على المضي في تنفيذ الخطة بدقة وفي الوقت المحدد.
- ط- تقييد الحرية والمبادرة، إذ يعتقد البعض أن الخطط الموضوعية تقيّد من حرية الأفراد ولا تشجعهم على المبادرة.

3-3-1-6 دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط:

لنجاح عملية التخطيط تحتاج إلى معلومات تسهل صياغة الإجراءات أو تكوين البرامج أو ترجمة الميزانيات التقديرية والموازنات التخطيطية إلى أرقام تمثل في النهاية معايير رقابة يمكن الحكم من خلالها على الأداء الفعلي عندما يتم تنفيذ تلك الإجراءات أو البرامج أو الميزانيات أو الموازنات. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن يأتي دور نظم المعلومات المحاسبية في إمداد إدارة التخطيط بجميع المعلومات المحاسبية اللازمة لكل خطوة من خطوات التخطيط (متولي، 2015، 55). والشكل (3) يبين العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وعملية التخطيط.



الشكل (3) علاقة نظم المعلومات المحاسبية بعملية التخطيط.

المصدر: (محمود، 1999، 82) نقلاً عن (متولي، 2015، 55).

3-3-2 عملية اتخاذ القرارات:

إن عملية صنع واتخاذ القرار تعتبر وظيفة إدارية في حد ذاتها، لا تقل أهميتها وحيويتها عن الوظائف الإدارية الأخرى كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، لذا يجب أن لا ينظر إلى القرار واتخاذها على أنه مجرد إجراء شكلي لحسم قضية أو بت في مشكلة ما أو كوسيلة للاختيار بين الحلول، وإنما كأداة للخلق والابتكار ووسيلة للتأثير في سلوك الأفراد والجماعات وتغيير اتجاهاتهم وتوجيههم للعمل من أجل الصالح العام وتحقيق أهداف تنطوي عليها السياسة الإدارية العامة للدولة (عبد الرحمن، 2015، 248)

3-3-2-1 مفهوم عملية اتخاذ القرار:

عرف ياغي (2010، 17) عملية اتخاذ القرار بأنها عبارة عن عملية اختيار حل معين من بين حلين أو أكثر من الحلول المتاحة في بيئة العمل. وعرفت أيضاً بأنها عملية إصدار حكم معين فيما ينبغي فعله في موقف معين من جانب الفرد، بعد فحص العديد من البدائل المطروحة (عبد الرحمن، 2015، 248).

3-3-2-2 أهمية عملية اتخاذ القرارات:

إن عملية اتخاذ القرارات تتم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة. وقد تكون المشكلات القائمة واضحة ومعروفة الأبعاد والجوانب، أو قد تكون غامضة بالنسبة لعمقها وأبعادها والأسباب المكونة لها، أو قد تكون غير موجودة في الأساس، لكن حذر الإدارة واستطلاعها للظروف المحيطة تجعلها تتنبأ بتوقع حدوثها. لذلك تقوم الإدارة في كل الحالات التي تستدعي اتخاذ القرارات بتجميع ما يلزمها من بيانات ومعلومات، وتحليل ما يحيط بها من ظواهر وعوامل مختلفة لتساعد في الوصول إلى القرار الرشيد بعد تحديد البدائل وتقييمها، من أجل أن يكون القرار مناسباً لتحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله (مشرفي، 1997، 22).

3-3-2-3 مراحل وخطوات عملية اتخاذ القرار:

يرى علماء التنظيم والإدارة أن عملية صنع واتخاذ القرار تتطلب ضرورة اتخاذ خطوات عملية، يمكن عرضها بإيجاز فيما يأتي (ياغي، 2010، 140) و(عبد الرحمن، 2015، 252):

أولاً التعرف على المشكلة وتحديدها:

وعد من أهم مراحل عملية اتخاذ القرارات، حيث يتم فيها التمييز بين أعراض المشكلة وبين المشكلة الحقيقية، أي يتم فيها تحديد حجم المشكلة. لذا فإن تحديد المشكلة الحقيقية تحديداً دقيقاً يؤدي إلى تحديد جوانب المشكلة وبالتالي يؤدي إلى قرار سليم.

ثانياً تحديد الأهداف:

بعد تحديد المشكلة والعوامل المؤثرة عليها تبرز أهمية تحديد الأهداف من وراء عملية اتخاذ القرار نظراً لأهمية ذلك في استمرارية وفاعلية أي منظمة، علاوة على أن ذلك التحديد يعكس مدى الاحتياجات المطلوبة في المنظمة.

ثالثاً البحث عن بدائل (حلول مقترحة):

بعد تحديد صانع القرار لأهدافه، يتجه نحو البحث عن حلول مقترحة للمشكلة، أخذاً في الاعتبار العوامل المؤثرة في حل المشكلة التي يواجهها كالعوامل المادية وغير المادية.

رابعاً تقييم البدائل المطروحة:

وفي تلك المرحلة يتم تحديد مزايا وعيوب كل بديل من البدائل التي تم تحديدها وإعطاء قيمة لكل منها كماً ونوعاً.

خامساً اختيار أفضل البدائل:

بعد القيام بتحديد البدائل وتقييمها فإن المدير متخذ القرار يكون في موقف يسمح له بمحاولة اختيار البديل المناسب لحل المشكلة، أي اختيار البديل الذي يحقق الهدف ويحل المشكلة، ويتناسب في نفس الوقت مع الظروف البيئية المحيطة.

سادساً تنفيذ القرار:

لا تنتهي عملية صنع القرار إلا بوضع القرار موضع التنفيذ، وهي مرحلة دقيقة من مراحل اتخاذ القرار، ويجب أن يتم صياغة القرار بأسلوب علمي قابل للتنفيذ، وأن يحاط القائمين على تنفيذه بالجوانب المتصلة بالقرار، لأنهم أول من سيتأثر بعملية التنفيذ، ولا ينبغي مفاجأة المرؤوسين بقرار معين غير مؤهلين لتنفيذه أو غير مهيين ذهنياً لقبوله لضمان ولاءهم وعدم مقاومتهم له، بل يجب إعداد المرؤوسين وإشراكهم في صنعه ومن ثم تنفيذه وإظهار المزايا والأسباب الجوهرية وراء صنعه.

3-3-4 الصعوبات التي تعترض عملية اتخاذ القرار:

لعل من أهم الصعوبات والمشاكل التي تعترض أي قرار مهما كان هو عدم وجود أي قرار يرضي الجميع بشكل كامل ولكنه يمثل على الأقل أحسن الحلول ضمن الظروف والمؤثرات الراهنة ويمكن إجمال هذه الصعوبات فيما يأتي (مشرفي، 1997، 32):

- أ- عدم إدراك المشكلة وتحديدها بدقة.
- ب- عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تتحقق باتخاذ القرار.
- ج- البيئة التي تعمل فيها المنظمة.
- د- شخصية متخذ القرار.

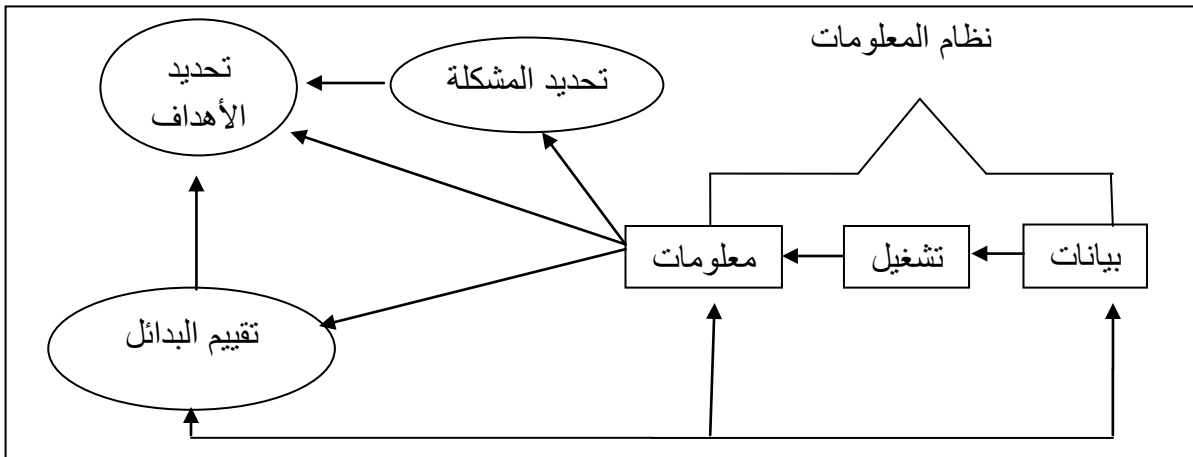
هـ - نقص المعلومات والخوف من اتخاذ القرارات.

3-3-2-5 دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار:

يجمع أغلب الكتاب أن دور نظام المعلومات المحاسبية في صنع القرارات يفوق أي دور في أي مجال آخر، ذلك لأن نجاح المنظمة يتوقف على معدل كفاءة إدارتها في صنع القرارات، وتعد المعلومات حجر الأساس الذي تركز عليه القرارات، وبقدر الدقة والشمول وحسن التوقيت في توفير المعلومات الضرورية بقدر ما ترتفع تلك الكفاءة. من هنا فإن طبيعة القرارات ودرجة الكفاءة في اتخاذها، إنما تتوقف على نوعية المعلومات المستخدمة ودرجة دقتها، (بفرض كفاءة الإدارة وفعاليتها) انطلاقاً من أن القرار الإداري هو عملية اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد تقييم النتائج المترتبة على كل بديل، وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة (الطائي، سلامة، 2012، 202).

وقد أوضح الطائي وسلامة (2012، 202) أن أهمية القرار تعادل بالضرورة أهمية المعلومات التي اعتمد عليها في اتخاذه، لدرجة أن البعض من الكتاب اعتمد في التمييز بين المنظمات الناجحة والمنظمات الفاشلة (الإدارات الناجحة والإدارات الفاشلة)، على أساس مدى النجاح في صنع القرارات، فكم من قرارات خاطئة قضت على آمال وطموحات منظمات كبيرة والعكس صحيح، وكما قيل فإن المعلومات الضرورية بالخصائص المطلوبة في أيدي الإدارة الرشيدة تحقق المعجزات، وأن وجود المعلومات غير المكتملة والمضللة يستتبع بالضرورة وجود إدارة غير ناجحة. إن الإطار السليم لتحديد أهمية نظام المعلومات المحاسبية في صنع القرار يتمثل في دور النظام في توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات.

والشكل (4) يوضح العلاقة بين نظم المعلومات وعملية اتخاذ القرارات غير المبرمجة.



الشكل (4) العلاقة بين نظم المعلومات وعملية اتخاذ القرارات.

المصدر: (متولي، 2015، 65).

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية.

المبحث الأول كليات المجتمع الحكومية اليمنية.

تمهيد.

1-1-4 مفهوم كليات المجتمع الحكومية اليمنية.

2-1-4 أهداف كليات المجتمع الحكومية اليمنية.

3-1-4 النظام المالي في كليات المجتمع الحكومية اليمنية.

4-1-4 النظام الإداري في كليات المجتمع الحكومية اليمنية.

5-1-4 النظام المحاسبي المستخدم في كليات المجتمع الحكومية اليمنية.

6-1-4 نبذة عن الكليات مجتمع الدراسة.

المبحث الثاني منهجية الدراسة الميدانية.

تمهيد.

1-2-4 منهج الدراسة.

2-2-4 مجتمع الدراسة.

3-2-4 عينة الدراسة.

5-2-4 الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

4-2-4 أداة الدراسة.

6-2-4 معايير قياس أداة الدراسة.

7-2-4 صدق أداة الدراسة.

8-2-4 ثبات أداة الدراسة.

9-2-4 أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل مبحثين يتناول المبحث الأول نبذة عن كليات المجتمع الحكومية اليمنية من خلال التعرف على مفهوم الكليات وأهدافها والنظام المالي والإداري المستخدم فيها بالإضافة إلى تناول نبذة مختصرة عن الكليات التي أجريت الدراسة فيها، أما المبحث الثاني فيتناول الوصف التفصيلي لمنهجية الدراسة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة لتنفيذ دراسته.

المبحث الأول كليات المجتمع الحكومية اليمنية

تمهيد:

تعد كليات المجتمع في اليمن حديثة النشأة إذا ما قورنت بغيرها من الدول التي أخذت بهذا النمط من صيغ منظمات التعليم العالي والمتوسط، فقد جاء الاهتمام بمثل هذه الكليات في اليمن في مرحلة متأخرة لما حدث في الدول العربية، حيث كان مع نهاية القرن العشرين، وتحديدًا في العام 1996م بصدور القانون رقم (5) الخاص بكليات المجتمع، تلاه في العام 1998م صدور القرار الجمهوري رقم (193) بشأن إنشاء كلية المجتمع صنعاء، وهي بهذا أول كلية مجتمع في اليمن، وتم تدشين أول نظام تعليمي دراسي لكليات المجتمع في اليمن في كلية المجتمع صنعاء عام 2000/2001م، تلتها بشهور قليلة افتتاح كلية مجتمع عدن، والتي أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم (194) لسنة 1998م (الفقيه، 2014، 15).

وقد كانت كليات المجتمع اليمنية تتبع وزارة التربية والتعليم عند التأسيس ثم انتقلت بعد ذلك إلى وزارة التعليم العالي حتى العام 2004م إذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (173) لسنة 2004م تم بموجبه الموافقة على نقل تبعية وإدارة كليات المجتمع اليمنية إلى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، 2017، 11).

وبناءً على القانون رقم (5) لسنة 1996م وبموجب المادة (7) تم إنشاء مجلس أعلى لكليات المجتمع يختص بوضع السياسات التعليمية للكليات والإشراف على تنفيذها ومقره العاصمة صنعاء وتنص المادة (8) من القانون بأن المجلس يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويتكون أعضاء المجلس بقرار يصدره رئيس الوزراء إذ تنص المادة (9) من القانون بأن يصدر رئيس مجلس الوزراء قرار بتعيين أعضاء المجلس بناءً على عرض الوزير كما أقر القانون في المادة (18) أن ينشأ في كل محافظة من محافظات الجمهورية لجنة تسمى لجنة المجلس الأعلى في المحافظة وتنص المادة (19) من القانون بأن يصدر رئيس المجلس الأعلى قرار بتشكيل لجنة المجلس الأعلى بالمحافظة وتنتخب اللجنة في أول اجتماع لها عضواً من أعضائها باستثناء العميد رئيساً لها ونائباً للرئيس (الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، 2017، 3).

4-1-1 مفهوم كليات المجتمع الحكومية اليمنية:

تنص المادة (2) من القرار الوزاري (190) لسنة 2013م الصادر من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني أن المقصود بكليات المجتمع هي كل كلية تنشأ وفقاً لأحكام القانون، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، لتلبية احتياجات المجتمع من الكوادر الفنية والتقنية في المجالات المختلفة، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات وتمنح درجة الدبلوم (الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، 2017، 32).

4-1-2 أهداف كليات المجتمع الحكومية اليمنية:

- تنص المادة (4) من القانون رقم (5) لسنة 1996م على أن كليات المجتمع تهدف إلى تحقيق ما يأتي (الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، 2017، 2):
- 1- إعداد كوادر متوسطة لتأمين متطلبات التنمية من القوى البشرية ذات الكفاءات التقنية والفنية والمهنية.
 - 2- ترسيخ مبدأ مشاركة المجتمع في نشر التعليم.
 - 3- إنشاء نظام تعليمي يتميز بالمرونة والتكيف مع التقنيات الحديثة ومؤشرات سوق العمل.
 - 4- الإسهام في تنشيط التدريب والتأهيل للارتقاء بالمستوى العلمي والمهاري.

4-1-3 النظام المالي في كليات المجتمع الحكومية اليمنية:

تنص المادة (30) من القانون رقم(5) لسنة 1996م على أن لكل كلية ميزانية خاصة بها يعدها مجلس الكلية، ويتولى عميد الكلية عرضها على جهات الاختصاص، وتدير كل كلية أموالها بنفسها وفقاً للنظام الذي يقره المجلس بالاتفاق مع وزارة المالية، مع مراعاة القوانين النافذة كما تنص المادة(31) أن مصادر التمويل في كليات المجتمع الحكومية اليمنية تتكون من(الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، 2017، 7):

1- الاعتمادات المخصصة لها في موازنة الدولة.

2- القروض والهبات والإعانات والمنح والوصايا غير المشروطة.

3- الرسوم التي يؤديها الطلاب بموجب أحكام القانون ولائحته التنفيذية.

4- أية موارد أخرى تحصل عليها الكلية ويوافق عليها مجلس الكلية.

5- إيرادات الكلية عن الخدمات التي تقدمها للغير.

4-1-4 النظام الإداري في كليات المجتمع الحكومية اليمنية:

تنص المادة(32) من القانون رقم(5) لسنة 1996م على أن لكل كلية لائحة داخلية يعدها مجلس الكلية وتصدر بقرار من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى، وتبين اللائحة نظام العمل في الكلية والشؤون الداخلية فيها في حدود هذا القانون ولائحته التنفيذية(الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، 2017، 8).

وبناءً على القرار الوزاري رقم (190) لسنة 2013م بشأن اللائحة التنظيمية لكليات المجتمع الحكومية الصادر من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني والذي بموجبه تحدد الهيكل الإداري لكليات المجتمع إذ تنص المادة (29) من القرار بأن الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري لكليات المجتمع الحكومية اليمنية يتكون من الآتي(الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، 2017، 43):

أولاً عمادة الكلية: ويشرف عليها عميد الكلية مباشرةً ويضم الآتي:

أ- إدارة مكتب العميد.

ب- إدارة المراجعة.

ج- إدارة الشؤون القانونية.

د- إدارة الإعلام والعلاقات.

هـ - إدارة التخطيط والإحصاء.

ثانياً الشؤون الأكاديمية: ويشرف عليها مساعد العميد للشؤون الأكاديمية تحت إشراف عميد الكلية ويضم الآتي:

أ- إدارة التطوير الأكاديمي والجودة.

ب- إدارة الشؤون الأكاديمية وشؤون أعضاء هيئة التدريس.

ج- إدارة البعثات والدراسات العليا.

د- إدارة المكتبة.

ثالثاً شؤون الطلاب: ويشرف عليها مساعد العميد لشؤون الطلاب تحت إشراف عميد الكلية ويضم الآتي:

أ- إدارة القبول والتسجيل.

ب- إدارة مسجل الكلية.

ج- إدارة شؤون الطلاب.

د- إدارة الخريجين.

هـ- إدارة الكنترول.

و- إدارة الأرشيف.

ز- إدارة المعامل والمختبرات.

رابعاً الشؤون المالية والإدارية: ويشرف عليها مساعد العميد للشؤون المالية والإدارية تحت إشراف عميد الكلية ويضم الآتي:

أ- إدارة الشؤون الإدارية.

ب- إدارة الحسابات.

ج- إدارة المشتريات والمخازن.

د- إدارة الاستحقاقات.

هـ- إدارة المنشآت والخدمات.

و- إدارة التجهيزات والصيانة.

4-1-5 النظام المحاسبي المستخدم في كليات المجتمع الحكومية اليمنية:

تستخدم كليات المجتمع الحكومية اليمنية (مجتمع الدراسة) نظام محاسبي يدوي (إدارة الحسابات في الكليات عينة الدراسة)، على الرغم من وجود تخصصات تقنية ووجود معامل وأجهزة تساعد الكليات على استخدامات نظم معلومات محاسبي محوسب.

4-1-6 نبذة عن الكليات مجتمع الدراسة:

تتابع إنشاء كليات المجتمع الحكومية في اليمن ابتداءً من العام 1998م بناءً على القرار رقم (5) لسنة 1996م وقد وصل عددها إلى (16) كلية والجدول (1) يوضح عدد الكليات وتاريخ إنشائها والمحافظات التابعة لها.

جدول (1) كليات المجتمع الحكومية اليمنية.

م	الكلية	المحافظات التابعة لها	تاريخ الإنشاء	قرار الإنشاء
1	صنعاء	صنعاء	1998	(193)
2	عدن	عدن	1998	(194)
3	سيئون	حضر موت	2003	(330)
4	بلاد الروس سنحان	صنعاء	2003	(329)
5	يريم	إب	2006	(170)
6	عبس	حجة	2008	(156)
7	الخبث	المحويت	2009	(244)
8	عمران	عمران	2010	(236)
9	اللحية	الحديدة	2010	(76)
10	الضالع	الضالع	2010	(96)
11	حيفان	تعز	2011	(5)
12	الدرب	ذمار	2011	(7)
13	الشحر	حضر موت	2011	(58)
14	شرعب السلام	تعز	2011	(112)
15	سقطرى	سقطرى	2013	(162)
16	البيضاء	البيضاء	2013	(200)

المصدر: الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، 2017م

وفيما يأتي نبذة مختصرة عن الكليات التي أجريت فيها الدراسة وهي كلية صنعا و كلية بلاد الروس سنحان وكلية عمران:

4-1-6-1 كلية المجتمع صنعا:

تعد كلية المجتمع صنعا أول كلية يمنية من حيث الإنشاء حيث أنشئت بقرار رقم (193) للعام 1998م وافتتحت في العام 2000م وكان أول عام دراسي فيها هو العام 2000/2001م، وتقع شمال شرق العاصمة صنعا تحديداً في شارع مأرب - الحشيشية - صرف، ويوجد في الكلية (15) تخصص أو قسم علمي منها أربعة بنظام البكالوريوس التطبيقي (إدارة الشؤون الأكاديمية في الكلية)، والجدول (2) يوضح التخصصات في الكلية.

جدول (2) التخصصات في كلية المجتمع صنعا.

م	نظام الدبلوم التقني (ثلاث سنوات)	نظام البكالوريوس التطبيقي
1	إدارة المشروعات الصغيرة.	هندسة الاتصالات.
2	إدارة المصارف والبنوك.	هندسة الشبكات.
3	تصميم الأزياء.	هندسة الكهروميكانيكية.
4	تكنولوجيا البرمجة وتطبيقات الحاسوب.	إدارة نظم معلومات الأعمال.
5	تكنولوجيا التصميم الجرافيكي.	
6	تكنولوجيا تقنية المعلومات.	
7	تكنولوجيا التصميم الداخلي (ديكور).	
8	تكنولوجيا المعدات الطبية.	
9	تكنولوجيا التكييف والتبريد.	
10	تكنولوجيا هندسة السيارات.	
11	تكنولوجيا هندسة الكمبيوتر.	

المصدر: إدارة الشؤون الأكاديمية في الكلية.

والجدول (3) يوضح أعداد الكادر الأكاديمي والإداري في الكلية.

جدول (3) أعداد الكادر الأكاديمي والإداري في كلية المجتمع صنعاء.

الكادر	ذكور	إناث	إجمالي
الكادر الأكاديمي	65	21	86
الكادر الإداري(منتظمين)	47	23	70
الإجمالي:	112	44	156

المصدر: الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع 2015/2016م.

4-1-6-2 كلية المجتمع بلاد الروس سنحان:

تعد كلية المجتمع بلاد الروس سنحان رابع كلية يمنية من حيث الإنشاء حيث أنشئت بقرار رقم (329) للعام 2003م، وافتتحت في العام 2007م وكان أول عام دراسي فيها هو العام 2007/2008م وتقع جنوب العاصمة صنعاء، تحديداً في شارع تعز - بعد جولة دار سلم، ويوجد فيها (5) تخصصات أو أقسام علمية (إدارة الشؤون الأكاديمية في الكلية). والجدول (4) يوضح التخصصات في الكلية.

جدول (4) التخصصات في كلية المجتمع بلاد الروس - سنحان.

م	نظام الدبلوم التقني(ثلاث سنوات)
1	إدارة أعمال وتجارة الكترونية
2	إدارة الجودة الشاملة.
3	تقنية المعلومات(IT).
4	تصميم داخلي وخارجي.
5	صحة مجتمع.

المصدر: إدارة الشؤون الأكاديمية في الكلية.

والجدول (5) يوضح أعداد الكادر الأكاديمي والإداري في الكلية.

جدول (5) أعداد الكادر الأكاديمي والإداري في كلية المجتمع بلاد الروس - سنحان.

الكادر	ذكور	إناث	إجمالي
الكادر الأكاديمي	21	3	24
الكادر الإداري (منتظمين)	16	5	21
الإجمالي:	37	8	45

المصدر: الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، 2016/2015م

4-1-6-3 كلية المجتمع عمران:

تعد كلية المجتمع عمران من الكليات حديثة الإنشاء حيث أنشئت في العام (2010م) بقرار رقم (236) وافتتحت في نفس العام وكان أول عام دراسي فيها هو العام الدراسي 2011/2010م وتقع في محافظة عمران، ويوجد فيها (4) تخصصات أو أقسام علمية (إدارة الشؤون الأكاديمية في الكلية) والجدول (6) يوضح التخصصات في الكلية.

جدول (6) التخصصات في كلية المجتمع عمران.

م	نظام الدبلوم التقني (ثلاث سنوات)
1	صيدلة.
2	برمجة حاسوب.
3	تقنية المعلومات (IT).
4	إدارة مكاتب وسكرتارية.

المصدر: إدارة الشؤون الأكاديمية في الكلية.

والجدول (7) يوضح أعداد الكادر الأكاديمي والإداري في الكلية.

جدول (7) أعداد الكادر الأكاديمي والإداري في كلية المجتمع عمران.

الكادر	ذكور	إناث	إجمالي
الكادر الأكاديمي	8	0	8
الكادر الإداري (منتظمين)	18	2	20
الإجمالي	26	2	28

المصدر: الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، 2016/2015م.

المبحث الثاني منهجية الدراسة الميدانية

تمهيد:

يتضمن هذا المبحث الوصف التفصيلي لمنهجية الدراسة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة لتنفيذ دراسته، حيث يتضمن منهج الدراسة، ومجتمعها والعينة التي تم اختيارها والأداة التي استخدمت لجمع البيانات وطريقة واختبار صدقها وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائجها واختبار أسئلتها وفرضياتها، وذلك للتعرف واقع نظم المعلومات المحاسبية وتحديد مستوى الأداء في كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة ما الدور التي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أدائها.

4-2-1 منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعد أكثر المناهج استخداماً في العلوم الإنسانية، فهو يشرح ويصف الظواهر الموجودة ويصنفها ويكتشف العلاقات بينها، ويقوم بتفسيرها (حميد، المسهلي، 2016، 111).

وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة على المصادر الآتية:

أولاً: المصادر الثانوية (المكتبية) كالكتب والدوريات والرسائل العلمية والأبحاث غير المنشورة، والوثائق والتقارير الرسمية.

ثانياً: المصادر الأساسية (الميدانية)، تم الاستفادة من الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات الأولية.

4-2-2 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كليات المجتمع الحكومية اليمنية التابعة لمحافظة صنعاء وعمران، والبالغ عددهن (3) كليات وهي: (كلية المجتمع صنعاء، كلية المجتمع بلاد الروس - صنعاء، كلية المجتمع عمران) وذلك نظراً للظروف الأمنية التي تمر بها

البلاد نتيجة للصراعات الداخلية والخارجية مما أدى إلى صعوبة التنقل إلى الكليات الأخرى، بالإضافة إلى ما تمتلكه الكليات المختارة من تنوع في التأسيس بين القديم والمتوسط والحديث، إذ تعد كلية المجتمع صنعاء أول كلية مجتمع يمنية تأسست، وقد تأسست في العام (1998م)، بينما تعد كلية المجتمع بلاد الروس سنحان رابع كلية في التأسيس وقد تأسست في العام (2003م)، وتعد كلية المجتمع عمران من الكليات الحديثة في التأسيس وقد تأسست في العام (2010م) (الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع 2017). وقد بلغ لأفراد مجتمع الدراسة (147) فرداً، والجدول (8) يوضح عدد أفراد مجتمع الدراسة.

جدول (8) عدد أفراد مجتمع الدراسة.

م	الكلية	عميد ومساعديه	رئيس قسم	الكادر الإداري	الإجمالي
1	صنعاء	4	15	70	89
2	سنحان	4	5	21	30
3	عمران	4	4	20	28
	الإجمالي	12	24	111	147

المصدر: الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، 2016/2015م.

4-2-3 عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في الكادر العامل في المجال الإداري في كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة (القيادات الإدارية، الكادر الإداري)، وقد استخدمت الدراسة أسلوب الحصر الشامل لكافة أفراد مجتمع الدراسة لأن المجتمع صغير إذ بلغ عدد أفرادها (147) فرداً.

4-2-4 الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

تتمثل خصائص أفراد عينة الدراسة بمتغيرات رئيسة هي (الكلية، الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، نوع الوظيفة) والجدول (9) يوضح ذلك ونتناولها كما يأتي:

جدول (9) تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

المتغيرات الرئيسية:	الفئات:	عدد الأفراد	النسبة المئوية
الكلية	صنعاء.	57	%55.9
	بلاد الروس سنحان.	30	%29.4
	عمران.	15	%14.7
الجنس	ذكر.	75	%73.5
	أنثى	27	%26.5
المؤهل الجامعي	دبلوم بعد الثانوية فأقل	22	%21.6
	جامعي	50	%49.0
	دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه)	30	%29.4
سنوات الخدمة	5 سنوات فأقل	15	%14.7
	من 6 - 10 سنوات	44	%43.1
	من 11 - 15 سنة	28	%27.5
	16 سنة فأكثر	15	%14.7
المسمى الوظيفي	عميد ومساعديه	11	%10.8
	رئيس قسم علمي	24	%23.5
	مدير إدارة	48	%47.1
	مختص	19	%18.6
نوع الوظيفة:	أكاديمي	35	%34.3
	إداري	67	%65.7

يتبين من الجدول (9) أن غالبية أفراد عينة الدراسة بحسب متغير الكلية هم من كلية (صنعاء) بنسبة (%55.9) وبعدها بلغ (57) فرداً، ثم فئة كلية (بلاد الروس - سنحان) بنسبة (%29.4) وبعدها بلغ (30) فرداً، وأخيراً كلية (عمران) بنسبة (%14.7) وبعدها بلغ (15) فرداً، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن كلية صنعاء لديها موارد بشرية أعلى من بقية الكليات وذلك بحسب الإحصائيات المتوفرة من الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع للعام 2016/2015م.

كما يتبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس هم من فئة الجنس (ذكر) بنسبة (%73.5) وبعدها بلغ (75)، ثم فئة الجنس (أنثى) بنسبة (%26.5) وبعدها

بلغ(27)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن غالبية العاملين في كليات المجتمع الحكومية اليمنية هم من الذكور بحسب إحصائيات الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع للعام 2016 /2015م.

ويتبين أيضاً أن المرتبة الأولى لفئات عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي هم من فئة المؤهل العلمي (جامعي) بنسبة(49%) وبعده بلغ(50)، يليها فئة المؤهل العلمي (دراسات عليا) بنسبة (29.4%) وبعده بلغ(30)، وجاء في المرتبة الأخيرة فئة المؤهل العلمي (دبلوم متوسط فأدنى) بنسبة (21.6%) وبعده بلغ(22)، ومن هذه النتائج يتضح أن نسبة عالية من العاملين عينة الدراسة في كليات المجتمع الحكومية اليمنية هم من حملة المؤهلات الجامعية (بكالوريوس) ثم تلتها فئة حملة (الدراسات العليا) ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى أهمية الوظائف التي تناولتها عينة الدراسة، وأن هذه النتيجة تزيد من ايجابية نتائج الدراسة نظراً للخلفية العلمية الجيدة لأفراد عينة الدراسة.

كما يتبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخدمة هم من فئة عدد سنوات الخدمة (من 6 إلى 10 سنوات) حيث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة(43.1%) وبعده بلغ(44)، يليها فئة سنوات الخدمة (من 10 إلى 15 سنة) بنسبة(27.5%) وبعده بلغ(28)، يليها فئة سنوات الخدمة(5 سنوات فأقل) وفئة (16 سنة فأكثر) بنسبة(14.7%) وبعده بلغ (15). ومن هذه النتائج يتضح أن هناك خبرات جيدة لدى أفراد عينة الدراسة، حيث أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم خبرات تتجاوز 5 سنوات.

ويتبين أيضاً أن غالبية أفراد العينة بحسب متغير المسمى الوظيفي هم من فئة (مدير إدارة) بنسبة(47.1%) وبعده بلغ(48)، يليها فئة المسمى الوظيفي (رئيس قسم) بنسبة(23.5%) وبعده بلغ (24)، ثم جاء في المرتبة الثالثة فئة المسمى الوظيفي (مختص) بنسبة(18.6%) وبعده بلغ (19)، وأخيراً فئة المسمى الوظيفي (عميد ومساعديه) بنسبة(10.8%) وبعده بلغ(11)، ومن هذه النتائج يتضح أن هناك تنوع في المسمى الوظيفي ضمن عينة الدراسة.

ويتبين أيضاً أن غالبية أفراد عينة الدراسة بحسب متغير نوع الوظيفة هم من فئة (الإداريين) بنسبة (65.7%) وبعده بلغ (67)، ثم فئة (الأكاديميين) بنسبة(34.3%)

وبعدد بلغ (35)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن غالبية أفراد العينة كانوا من الإداريين كونهم يمثلون النسبة الأكبر في عينة الدراسة، وتمثل نسبة المستجيبين من فئة الأكاديميين نسبة عالية إذ يمثلون (36) فرداً من أفراد عينة الدراسة ونسبة (24%) إذ شارك في بلغ عدد المستجيبين منهم (35) فرداً ويعزو الباحث ذلك للوعي الكبير الذي يتمتع به الكادر الأكاديمي في الكليات لأهمية البحث العلمي.

4-2-5 أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية للدراسة، فالاستبانة هي تلك الوسيلة التي تستعمل لجمع بيانات ميدانية حول مشكلة أو ظاهرة البحث العلمي. كما تعني مجموعة من الأسئلة المكتوبة يقوم المجيب بالإجابة عنها. وهي أكثر أداة استخداماً في الحصول على البيانات من المبحوثين مباشرة ومعرفة آرائهم واتجاهاتهم (حميد، المسهلي، 2016، 133).

وقد تكونت أداة الدراسة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: عبارة عن المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وتمثلت في: الكلية، الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، نوع الوظيفة.

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة وقد تكونت من محورين وكل محور ينقسم إلى مجالين، وقد اشتملت على (46) فقرة موضحة كما يلي:

المحور الأول: نظم المعلومات المحاسبية وتكون من (22) فقرة موزعة على مجالين هما:

المجال الأول: مقومات نظم المعلومات المحاسبية وتكون من (10) فقرات.

المجال الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتكون من (12) فقرة.

المحور الثاني: تحسين الأداء ويتكون من (24) فقرة موزعة على مجالين هما:

المجال الأول: الأداء المالي في الكليات وتكون من (10) فقرات.

المجال الثاني: الأداء الإداري في الكليات وتكون من (14) فقرة.

وقد قام الباحث بتوزيع (120) استبانة بنسبة بلغت (82%) من مجتمع الدراسة تم استرجاع (104) استبانة بنسبة بلغت (87%) من الاستبانات الموزعة وبلغت الاستبانات الصالحة للتحليل (102) استبانة بنسبة بلغت (85%) من الاستبانات الموزعة و نسبة (98%) من الاستبانات المسترجعة وبنسبة (69%) من مجتمع الدراسة والجدول (10) يبين ذلك.

جدول (10) توزيع الاستبانات على عينة الدراسة.

م	الكلية	عدد أفراد العينة	الاستبانات الموزعة		الاستبانات المسترجعة		الاستبانات المفقودة		الاستبانات التالفة		الاستبانات الصالحة	
			عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1	صنعاء	89	70	79%	59	84%	11	16%	2	3%	57	64%
2	سنحان	30	30	100%	30	100%	0	0%	0	0%	30	100%
3	عمران	28	20	71%	15	75%	5	25%	0	0%	15	53%
	الإجمالي	147	120	82%	104	87%	16	15%	2	2%	102	69%

4-2-6 معايير قياس أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي وهو أحد أنواع مقاييس الاتجاهات، وهذا المقياس متدرج من (5) نقاط، وذلك لقياس دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمنية، كما هو موضح في الجدول (11):

جدول (11) معايير قياس أداة الدراسة.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

4-2-7 صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق الأداة استخدم الباحث أسلوب الصدق الظاهري وصدق الاتساق الداخلي وذلك على النحو التالي:

أولاً الصدق الظاهري:

إذ تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين في مجال المحاسبة والإدارة من حملة الدكتوراه ملحق رقم(2)، وقد تكون من (54) فقرة موزعة على محورين، وقد تكونت فقرات المحور الأول(نظم المعلومات المحاسبية) من (24) فقرة موزعة على مجالين المجال الأول(مقومات نظم المعلومات المحاسبية) ويتكون من (12) فقرة، والمجال الثاني(الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) مكون من(14) فقرة. بينما كانت فقرات المحور الثاني(تحسين الأداء) مكونة من (30) فقرة موزعة على مجالين المجال الأول(الأداء المالي) ويتكون من (11) فقرة والمجال الثاني (الأداء الإداري) ويتكون من (19) فقرة، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في مكونات الاستبانة ومجالاتها وعلاقتها من حيث الحذف أو التعديل أو الإضافة، ثم إبداء الرأي في فقرات الاستبانة من حيث صياغتها وصلاحيتها ومدى انتمائها للمجال الذي وضعت فيه.

وبعد تفريغ ملاحظات ومقترحات المحكمين في أداة معدلة، قام الباحث بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية وتحتوي على (46) فقرة موزعة على أربعة مجالات.

ثانياً صدق الاتساق الداخلي:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة قام الباحث بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية بلغت(20) موظفاً وباستخدام برنامج(spss) قام الباحث باستخراج معامل ارتباط(بيرسون) للفقرات مع مجالها ومع الاستبانة ككل كما توضح الجداول الآتية:

4-2-7-1 صدق الاتساق الداخلي لفقرات المتغير المستقل نظم

المعلومات المحاسبية:

أولاً: صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الأول (مقومات نظم المعلومات

المحاسبية):

جدول (12) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول مقومات نظم المعلومات المحاسبية.

م	الفقرة	معامل ارتباط الفقرة بمحورها
1	يتوفر لدى الكلية نظام مالي محاسبي يحدد صلاحيات العاملين في الإدارة المالية.	0.757
2	يتوفر لدى الكلية دليل محاسبي واضح يستخدم كمرجع عند المعالجات المحاسبية.	0.825
3	يتوفر لدى الكلية كادر محاسبي متخصص.	0.869
4	يتوفر لدى الكلية كادر محاسبي لديه معرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.	0.854
5	تتوفر لدى الكلية الدفاتر المحاسبية اللازمة لتسجيل العمليات المحاسبية.	0.836
6	يستخدم النظام المحاسبي في الكلية دورة مستنديه سهلة ومبسطة.	0.878
7	تتوفر لدى الكلية آلات وأجهزة إلكترونية كافية لتطبيق نظام محاسبي إلكتروني.	0.705
8	تتوفر لدى الكلية قاعدة بيانات بجميع العمليات المحاسبية.	0.843
9	تتوفر لدى الكلية لوائح وأنظمة تحدد اختصاص العاملين فيها.	0.645
10	تقوم إدارة الكلية بعمل برامج ودورات تدريبية للعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءاتهم.	0.838

يوضح الجدول (12) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول

والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن درجة معامل الارتباط كانت عالية ودالة إحصائياً

عند مستوى دلالة (0.01)، إذ تراوحت بين (0.645 - 0.878)، وبذلك يعتبر المجال

صادقاً لما وضع لقياسه.

ثانياً صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الثاني (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية):

جدول (13) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

م	الفقرات	معامل ارتباط الفقرة بمحورها
1	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية ممثلة لكافة أنشطة الكلية.	0.751
2	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية شاملة.	0.666
3	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية دقيقة.	0.880
4	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية موثوقة.	0.929
5	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية خالية من الأخطاء في ضوء الأهمية النسبية.	0.881
6	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية موضوعية.	0.877
7	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية خالية من التحيز الشخصي.	0.945
8	تتوفر لدى الكلية المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.	0.917
9	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية بتكلفة مناسبة.	0.932
10	أستطيع فهم المعلومات المحاسبية في الكلية بسهولة ويسر.	0.927
11	استطيع استرجاع المعلومات المحاسبية في الكلية عند الحاجة إليها.	0.934
12	تساعدني المعلومات المحاسبية في الكلية من التنبؤ بالمستقبل.	0.941

يوضح الجدول (13) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن درجة معامل الارتباط كانت عالية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، إذ تراوحت بين (0.666-0.945)، وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

4-2-7-2 صدق الاتساق الداخلي لفقرات المتغير التابع (تحسين الأداء):

أولاً صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الأول (الأداء المالي):

جدول (14) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول الأداء المالي.

م	الفقرات	معامل ارتباط الفقرة بمحورها
1	يتم إعداد الموازنة العامة للكلية بالشكل المطلوب.	0.754
2	يتم تنفيذ الموازنة العامة للكلية حسب اللوائح والأنظمة المحددة.	0.853
3	يتم الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للكلية بشكل مستمر.	0.910
4	يتم تحصيل الإيرادات في الكلية بشكل جيد.	0.881
5	يتم صرف النفقات للمستحقين في الكلية بشكل جيد.	0.799
6	تتوفر لدى الكلية التقارير المالية المطلوبة بشكل مستمر.	0.922
7	تكتشف إدارة الكلية الانحرافات المالية ومعرفة أسبابها.	0.968
8	تقوم الإدارة بعلاج الانحرافات المالية والحد منها.	0.949
9	تعمل الكلية على الاستفادة من الموارد المتاحة لها بكفاءة عالية.	0.863
10	يتم إعداد الحساب الختامي للكلية في الوقت المناسب.	0.823

يوضح الجدول (14) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن درجة معامل الارتباط كانت عالية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، إذ تراوحت بين (0.754-0.968)، وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

ثانياً صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الثاني (الأداء الإداري):

جدول (15) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني الأداء الإداري.

م	الفقرات	معامل ارتباط الفقرة بمحورها
1	تتوفر لدى الكلية أهداف محددة ودقيقة.	0.868
2	تقوم الإدارة بالتخطيط المستمر لعملياتها المختلفة.	0.910
3	تتوفر لدى إدارة الكلية رؤية واضحة لفهم الفرص المتاحة لها في المستقبل.	0.886
4	تستطيع إدارة الكلية تحديد البدائل المختلفة.	0.862
5	تتوفر لدى الكلية جداول زمنية لتنفيذ خططها.	0.885
6	يتم تنفيذ خطط الكلية بكفاءة وفاعلية.	0.946
7	يتم الرقابة على تنفيذ خطط الكلية بشكل مستمر.	0.957
8	يتوفر لدى الكلية آلية للرقابة على تنفيذ الأنشطة الإدارية المختلفة.	0.903
9	تتوفر لدى الكلية آلية تساعد في تقييم خططها السابقة.	0.943
10	يتم اتخاذ القرار بناء على معلومات دقيقة عن المشكلة التي يتم اتخاذ القرار فيها.	0.925
11	توجد لدى الكلية معايير وأهداف محددة وواضحة تستند عليها عند اتخاذ القرار.	0.907
12	استطيع تحديد البدائل واتخاذ القرار المناسب.	0.929
13	تقوم الإدارة في الكلية بتصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من كفاءتها.	0.929
14	تقوم الإدارة في الكلية بتطوير وتحديث الأنشطة والأقسام العلمية المختلفة.	0.892

يوضح الجدول (15) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن درجة معامل الارتباط كانت عالية ودالةً إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، إذ تراوحت بين (0.862-0.957)، وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

4-2-7-3 صدق الاتساق الداخلي للمجالات مع الدرجة الكلية للأداة:

قام الباحث بحساب معامل ارتباط المجالات بالدرجة الكلية للأداة والجدول (16) يوضح ذلك:

جدول (16) معامل ارتباط المجالات مع الاستبانة ككل.

م	المجالات	معامل ارتباط المجال بالدرجة الكلية
1	مقومات نظم المعلومات المحاسبية.	0.669
2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.	0.929
3	الأداء المالي.	0.937
4	الأداء الإداري.	0.949

يوضح الجدول (16) أن معامل الارتباط بين مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للأداة دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، إذ تراوحت بين (0.669 - 0.949) وهذا المعامل المرتفع جداً يدل على وجود علاقة قوية جداً بين مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للأداة، ويؤكد وجود صدق اتساق داخلي بين مجالات الاستبانة.

4-2-8 ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات الاستبانة قام الباحث بحساب معامل (الفا كرومباخ) والجدول رقم (17) يوضح

ذلك:

جدول (17) معاملات ثبات مجالات الدراسة حسب طريقة (ألفا كرونباخ).

م	المجالات	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات
1	مقومات نظم المعلومات المحاسبية	10	0.936
2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	12	0.974
3	الأداء المالي	10	0.963
4	الأداء الإداري	14	0.983
	الثبات الكلي	46	0.985

يتضح من الجدول (17) أن قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات مرتفعة جداً لكل مجال حيث تتراوح بين (0.936-0.985) وبشكل عام كانت بنسبة (0.985)، وهذا يعني أن نسبة الثبات مرتفعة جداً، ويؤكد صلاحية الأداة لتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

4-2-9 أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات التي جمعت، واستخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لغرض التحليل، ونوجزها فيما يلي:

1. التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية (Valid Percent)، وذلك لوصف عينة الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون (pearson) ، وذلك للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات ومحاور أداة الدراسة.
3. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، وذلك لقياس ثبات أداة الدراسة.
4. المتوسطات الحسابية (Mean) وذلك لمعرفة متوسط استجابات مفردات عينة الدراسة.
5. الانحراف المعياري (Standard Deviation) ، وذلك للتعرف على مدى انحراف وتشتت استجابات مفردات الدراسة لكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ولكل فقرة من فقرات هذه المحاور.
6. اختبار (T) لعينتين مستقلتين (Independent-Samples T-test) ، وذلك لمعرفة دلالة الفروق حسب متغير (الجنس ونوع الوظيفة).
7. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، وذلك لمعرفة دلالة الفروق بين استجابات مفردات عينة الدراسة بالنسبة لمتغيرات (الكلية، المؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، والمسمى الوظيفي).
8. اختبار (LSD) ، وذلك لمعرفة اتجاه الفروق التي أظهرها اختبار تحليل التباين الأحادي.
9. تحليل الانحدار (Linear Regression) لدراسة تأثير المتغير المستقل في الدراسة (نظم المعلومات المحاسبية) على المتغير التابع (تحسين الأداء).

الفصل الخامس نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول نتائج اختبار أسئلة الدراسة ومناقشتها.
تمهيد.

5-1-1 نتائج اختبار السؤال الأول: ما واقع نظم المعلومات المحاسبية في الكليات؟

5-1-2 نتائج اختبار السؤال الثاني: ما مستوى الأداء في الكليات؟

المبحث الثاني نتائج اختبار فرضيات الدراسة.
تمهيد.

5-2-1 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

5-2-2 نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى.

5-2-3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

المبحث الثالث نتائج الدراسة وتوصياتها.

5-3-1 نتائج الدراسة.

5-3-2 توصيات الدراسة.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

تمهيد:

تناولت الدراسة في هذا الفصل نتائج الدراسة حيث تطرقت في المبحث الأول لعرض نتائج اختبار أسئلة الدراسة بينما تطرق المبحث الثاني لعرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها بعد استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وتطرق في المبحث الثالث لعرض ملخص لنتائج الدراسة.

المبحث الأول نتائج اختبار أسئلة الدراسة ومناقشتها

تمهيد:

تناولت الدراسة في هذا المبحث عرض نتائج أسئلة الدراسة (ما واقع نظم المعلومات المحاسبية وما مستوى الأداء في كليات المجتمع الحكومية اليمنية) ومناقشتها وتفسيرها، وذلك من خلال عرض نتائج استجابات أفراد العينة على فقرات الدراسة، بعد معالجتها إحصائياً باستخدام مفاهيم الإحصاء الوصفي وأساليبه الإحصائية، بينما سيتم مناقشة السؤال الثالث (ما دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء كليات المجتمع) في المبحث الثاني.

5-1-1 نتائج اختبار السؤال الأول: ما واقع نظم المعلومات المحاسبية في

الكليات؟

للتعرف على واقع توفر نظم المعلومات المحاسبية في كليات المجتمع الحكومية اليمنية والذي يمثل السؤال الأول من أسئلة الدراسة، استخدم الباحث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T).

وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد المجتمع يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أعلى من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي 1.99، أو القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) والمتوسط الحسابي أعلى من (3)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد

العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي 1.99 أو القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) والمتوسط الحسابي أقل من (3)، وتكون أراء العينة في الفقرة محايدة إذا كانت القيمة الاحتمالية لها أعلى من (0.05) (العجومي، 2016، 106).

5-1-1-1 واقع توفر نظم المعلومات المحاسبية في الكليات:

الجدول (18) يبين واقع توفر نظم المعلومات المحاسبية في كليات المجتمع الحكومية اليمنية بشكل عام والذي يشمل واقع توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية وواقع توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

جدول (18) تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه واقع توفر نظم المعلومات المحاسبية.

ترتيب قوة المجال	رقم المجال في الاستبانة	نص المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية (Sig)
2	1	مقومات نظم المعلومات المحاسبية	3.04	0.882	0.438	0.662
4	2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	2.80	1.072	-1.840	0.069
		المتوسط	2.92	0.865	-0.917	0.361

إذ يبين أن واقع توفر نظم المعلومات المحاسبية في كليات المجتمع الحكومية اليمنية حصل على متوسط حسابي (2.92) وهو أقل من المتوسط المحايد والذي يساوي (3) وانحراف معياري (0.865) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (-0.917) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية (0.361) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أنها غير دالة، مما يشير ذلك إلى أنه لا تتوفر نظم المعلومات المحاسبية في كليات المجتمع الحكومية اليمنية بالشكل المطلوب.

وفيما يأتي سيتم التعرف على واقع توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية وواقع توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في كليات المجتمع الحكومية اليمنية بشيء من التفصيل.

5-1-1-2 واقع توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية:

الجدول (19) يبين واقع توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في كليات المجتمع الحكومية اليمنية.

جدول (19) تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة لمعرفة واقع توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية.

ترتيب قوة الفقرة	رقم الفقرة في الاستبانة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	5	تتوفر لدى الكلية الدفاتر المحاسبية اللازمة لتسجيل العمليات المحاسبية.	3.56	1.131	4.991	0.000
2	3	يتوفر لدى الكلية كادر محاسبي متخصص.	3.29	1.223	2.428	0.017
3	4	يتوفر لدى الكلية كادر محاسبي لديه معرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.	3.17	1.161	1.450	0.150
4	9	تتوفر لدى الكلية لوائح وأنظمة تحدد اختصاص العاملين فيها.	3.14	1.227	1.130	0.261
5	6	يستخدم النظام المحاسبي في الكلية دورة مستنديه سهلة ومبسطة.	3.10	1.121	0.883	0.379
6	7	تتوفر لدى الكلية آلات وأجهزة إلكترونية كافية لتطبيق نظام محاسبي إلكتروني.	3.06	1.363	0.436	0.664
7	2	يتوفر لدى الكلية دليل محاسبي واضح يستخدم كمرجع عند المعالجات المحاسبية.	2.97	1.338	-0.222	0.825
8	1	يتوفر لدى الكلية نظام مالي محاسبي يحدد صلاحيات العاملين في الإدارة المالية.	2.89	1.371	-0.794	0.429
9	8	تتوفر لدى الكلية قاعدة بيانات بجميع العمليات المحاسبية.	2.84	1.249	-1.269	0.207
10	10	تقوم إدارة الكلية بعمل برامج ودورات تدريبية للعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءاتهم.	2.36	1.176	-5.475	0.000
المتوسط العام			3.04	0.882	0.438	0.662

إذ يبين أن الفقرة رقم (5) والتي تنص على (تتوفر لدى الكلية الدفاتر المحاسبية اللازمة لتسجيل العمليات المحاسبية). حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.56) وهو أعلى من المتوسط المحايد (3) وانحراف معياري (1.181) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (4.991) وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة توافق على أنه تتوفر لدى الكلية الدفاتر المحاسبية اللازمة لتسجيل العمليات المحاسبية، ويعزو الباحث ذلك إلى توفير وزارة المالية الدفاتر المحاسبية للكليات بشكل إلزامي كونها تستخدم النظام المحاسبي الحكومي وتخضع لقوانين ورقابة وزارة المالية.

بينما حصلت الفقرة رقم (3) والتي تنص على (يتوفر لدى الكلية كادر محاسبي متخصص). على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.29) وهو أعلى من المتوسط المحايد (3) وانحراف معياري (1.223) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (2.428) وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.017) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنها دالة ويشير ذلك إلى أن غالبية أفراد العينة توافق على أنه تتوفر لدى الكلية كادر المحاسبي متخصص لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية.

بينما جاءت الفقرة رقم (10) والتي تنص على (تقوم إدارة الكلية بعمل برامج ودورات تدريبية للعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءاتهم). في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.36) وهو أقل من المتوسط المحايد (3) وانحراف معياري (1.176) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (-5.475) وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنها غير دالة لأن المتوسط الحسابي المحسوب جاء أقل من المتوسط المحايد ويشير ذلك إلى أن غالبية أفراد العينة لا توافق على أن إدارة الكلية تقوم بعمل برامج ودورات تدريبية للعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءاتهم.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول (واقع مقومات نظم المعلومات المحاسبية في كليات المجتمع الحكومية اليمنية) يساوي (3.04) وهو أعلى من المتوسط المحايد (3) والانحراف المعياري يساوي (0.882) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (0.438) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية (0.662) وهي أعلى من (0.05) وهذا يعني أنه هناك قصور في توفر المقومات اللازمة لتشغيل نظم المعلومات المحاسبية في كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة بالشكل المطلوب.

5-1-1-3 واقع توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الكليات:

الجدول (20) يبين واقع توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في كليات المجتمع الحكومية اليمنية.

جدول (20) تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة لمعرفة واقع توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ترتيب قوة الفقرة	رقم الفقرة في الاستبانة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	9	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية بتكلفة مناسبة.	2.97	1.278	-0.232	0.817
2	5	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية خالية من الأخطاء في ضوء الأهمية النسبية.	2.91	1.187	-0.751	0.454
3	10	أستطيع فهم المعلومات المحاسبية في الكلية بسهولة ويسر.	2.90	1.309	-0.757	0.451
4	8	تتوفر لدى الكلية المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.	2.87	1.272	-1.012	0.314
5	4	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية موثوقة.	2.82	1.238	-1.440	0.153
6	11	استطيع استرجاع المعلومات المحاسبية في الكلية عند الحاجة إليها.	2.82	1.277	-1.395	0.166
7	6	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية موضوعية.	2.80	1.211	-1.635	0.105
8	3	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية دقيقة.	2.77	1.281	-1.777	0.079
9	7	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية خالية من التحيز الشخصي.	2.75	1.303	-1.976	0.051
10	12	تساعدني المعلومات المحاسبية في الكلية من التنبؤ بالمستقبل.	2.72	1.277	-2.248	0.027
11	1	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية ممثلة لكافة أنشطة الكلية.	2.69	1.194	-2.654	0.009
12	2	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية شاملة.	2.63	1.258	-2.991	0.003
		المتوسط العام	2.80	1.072	-1.840	0.069

إذ يبين أن الفقرة رقم (9) والتي تنص على (تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية بتكلفة مناسبة)، على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.97) وهو أقل من المتوسط المحايد (3) وانحراف معياري (1.278) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (-0.232) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.817) وهي أعلى من (0.05) وهذا يعني أنها غير دالة ويشير ذلك إلى أن أنه لا تتوفر لدى الكليات معلومات محاسبية بتكلفة مناسبة.

أما المرتبة الأخيرة فقد حازت عليها الفقرة رقم (2) والتي تنص على (تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية شاملة) بمتوسط حسابي (2.63) وهو أقل من المتوسط المحايد (3) وانحراف معياري (1.258) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (2.991) وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.003) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنها غير دالة لأن المتوسط الحسابي المحسوب أقل من المتوسط المحايد ويشير ذلك إلى أنه لا تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية شاملة.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) يساوي (2.80) وهو أقل من المتوسط المحايد (3) وانحراف معياري (1,072) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (-1.840) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية للمجال (0.069) وهي أعلى من (0.05) وهذا يعني أنه لا تتوفر لدى الكليات المعلومات المحاسبية التي تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهذه النتيجة تختلف عن الدراسات السابقة كدراسة شهرة (2016) ودراسة أنور (2015) ودراسة التتر (2015).

5-1-2 نتائج اختبار السؤال الثاني: ما مستوى الأداء في الكليات؟

لتحديد مستوى الأداء في كليات المجتمع الحكومية اليمنية استخدم الباحث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) وكانت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

5-1-2-1 مستوى الأداء في الكليات:

الجدول (21) يبين مستوى الأداء في كليات المجتمع الحكومية اليمنية بشكل عام والذي يشمل الأداء المالي والأداء الإداري.

جدول (21) تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة لتحديد مستوى الأداء في الكليات.

ترتيب قوة المجال	رقم المجال في الاستبانة	نص المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	3	الأداء المالي	3.05	1.111	0.410	0.683
3	7	الأداء الإداري	2.85	1.160	-1.280	0.203
		المتوسط	2.95	1.110	-0.464	0.644

إذ يبين أن مستوى الأداء في كليات المجتمع الحكومية اليمنية حصل على متوسط حسابي (2.95) وهو أقل من المتوسط المحايد والذي يساوي (3) وانحراف معياري (1.110) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (-0.464) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية (0.644) وهي أعلى من (0.05) وهذا يعني أنها غير دالة مما يشير ذلك إلى أن لا يتوفر مستوى أداء جيد في كليات المجتمع الحكومية اليمنية.

وفيما يأتي سيتم تحديد مستوى الأداء المالي والإداري في كليات المجتمع الحكومية اليمنية بشيء من التفصيل.

5-2-1-2 مستوى الأداء المالي في الكليات:

الجدول (22) يبين مستوى الأداء المالي في كليات المجتمع الحكومية اليمنية.

جدول (22) تحليل لاستجابات أفراد عينة الدراسة لتحديد مستوى الأداء المالي.

ترتيب قوة الفقرة	رقم الفقرة في الاستبانة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	1	يتم إعداد الموازنة العامة للكلية بالشكل المطلوب.	3.42	1.206	3.531	0.001
2	10	يتم إعداد الحساب الختامي للكلية في الوقت المناسب.	3.24	1.351	1.759	0.082
3	2	يتم تنفيذ الموازنة العامة للكلية حسب اللوائح والأنظمة المحددة.	3.20	1.305	1.517	0.132
4	3	يتم الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للكلية بشكل مستمر.	3.05	1.374	0.360	0.719
5	9	تعمل الكلية على الاستفادة من الموارد المتاحة لها بكفاءة عالية.	3.05	1.277	0.388	0.699
6	4	يتم تحصيل الإيرادات في الكلية بشكل جيد.	3.00	1.414	0.000	1.000
7	7	تكتشف إدارة الكلية الانحرافات المالية ومعرفة أسبابها.	2.97	1.286	-0.231	0.818
8	8	تقوم الإدارة بعلاج الانحرافات المالية والحد منها.	2.93	1.299	-0.533	0.595
9	6	تتوفر لدى الكلية التقارير المالية المطلوبة بشكل مستمر.	2.84	1.200	-1.320	0.190
10	5	يتم صرف النفقات للمستحقين في الكلية بشكل جيد.	2.75	1.206	-2.053	0.043
		المتوسط العام	3.05	1.111	0.410	0.683

إذ يبين أن الفقرة رقم (1) والتي تنص على (يتم إعداد الموازنة العامة للكلية بالشكل المطلوب). حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.42) وهو أعلى من المتوسط المحايد (3) وانحراف معياري (1.206) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (3.531) وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.001) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنها دالة أي أن غالبية أفراد العينة توافق على أن الكليات تهتم بإعداد موازنتها بالشكل المطلوب ولعل السبب في ذلك كون الكليات تعتمد بدرجة أساسية في التمويل على الاعتمادات المخصصة لها من الموازنة العامة للدولة.

أما المرتبة الأخيرة فقد حازت عليها الفقرة رقم (5) والتي تنص على (يتم صرف النفقات للمستحقين في الكلية بشكل جيد). بمتوسط حسابي (2.75) وهو أقل من المتوسط المحايد (3) وانحراف معياري (1.206) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (2.053) وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.034) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنها غير دالة لأن المتوسط الحسابي للفقرة أقل من المتوسط المحايد ويشير ذلك إلى أن أنه لا يتم صرف المستحقات للمستفيدين بشكل جيد.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول (الأداء المالي) يساوي (3.05) وهو أعلى من المتوسط المحايد (3) وانحراف معياري (1.111) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (0.410) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية (0.683) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أنها غير دالة، ويشير ذلك إلى أن الأداء المالي في الكليات بشكل عام ضعيف ولا يرتقي للمستوى المطلوب.

5-2-1-3 مستوى الأداء الإداري في الكليات:

الجدول (23) يبين مستوى الأداء الإداري في كليات المجتمع الحكومية

اليمنية.

جدول (23) تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة لتحديد مستوى الأداء الإداري.

ترتيب قوة الفقرة	رقم الفقرة في الاستبانة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	3	تتوفر لدى إدارة الكلية رؤية واضحة لفهم الفرص المتاحة لها في المستقبل.	2.96	1.168	-0.339	0.735
2	4	تستطيع إدارة الكلية تحديد البدائل المختلفة.	2.93	1.171	-0.592	0.555
3	1	تتوفر لدى الكلية أهداف محددة ودقيقة.	2.93	1.307	-0.530	0.597
4	7	يتم الرقابة على تنفيذ خطط الكلية بشكل مستمر.	2.90	1.239	-0.799	0.426
5	2	تقوم الإدارة بالتخطيط المستمر لعملياتها المختلفة.	2.88	1.221	-0.973	0.597
6	9	تتوفر لدى الكلية آلية تساعد في تقييم خططها السابقة.	2.86	1.243	-1.115	0.267
7	12	استطيع تحديد البدائل واتخاذ القرار المناسب.	2.85	1.382	-1.075	0.285
8	5	تتوفر لدى الكلية جداول زمنية لتنفيذ خططها.	2.84	1.167	-1.358	0.178
9	8	يتوفر لدى الكلية آلية للرقابة على تنفيذ الأنشطة الإدارية المختلفة.	2.84	1.288	-1.230	0.221
10	10	يتم اتخاذ القرار بناء على معلومات دقيقة عن المشكلة التي يتم اتخاذ القرار فيها.	2.81	1.412	-1.332	0.186
11	11	توجد لدى الكلية معايير وأهداف محددة وواضحة تستند عليها عند اتخاذ القرار.	2.80	1.357	-1.459	0.148
12	13	تقوم الإدارة في الكلية بتصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من كفاءتها.	2.77	1.371	-1.661	0.100
13	6	يتم تنفيذ خطط الكلية بكفاءة وفاعلية.	2.77	1.319	-1.726	0.087
14	14	تقوم الإدارة في الكلية بتطوير وتحديث الأنشطة والأقسام العلمية المختلفة.	2.76	1.373	-1.731	0.087
المتوسط العام			2.80	1.072	2.80	1.072

إذ يبين أن الفقرة رقم (3) والتي تنص على (تتوفر لدى إدارة الكلية رؤية واضحة لفهم الفرص المتاحة لها في المستقبل). على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.96) وهو أقل من المتوسط المحايد (3) وانحراف معياري (1.168) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (0.339) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.735) وهي أعلى من (0.05) وهذا يعني أنها غير دالة ويشير ذلك إلى لا تتوفر لدى إدارة الكلية رؤية واضحة لفهم الفرص المتاحة.

أما المرتبة الأخيرة فقد حازت عليها الفقرة رقم (14) والتي تنص على (تقوم الإدارة في الكلية بتطوير وتحديث الأنشطة والأقسام العلمية المختلفة). بمتوسط حسابي (2.76) وهو أقل من المتوسط المحايد (3) وانحراف معياري (1.373) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (1.731) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية للفقرة (0.087) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنها غير دالة ويشير ذلك إلى أنه لا تقوم الإدارة في الكلية بتطوير وتحديث الأنشطة والأقسام العلمية المختلفة.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني (الأداء الإداري) يساوي (2.80) وهو أقل من المتوسط المحايد (3) وانحراف معياري (1.160) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (-1.280) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية التي تساوي (1.99) وبلغت القيمة الاحتمالية (0.203) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني أنها غير دالة ويشير ذلك أن الأداء الإداري في الكليات بشكل عام ضعيف ولا يرقى للمستوى المطلوب.

المبحث الثاني نتائج اختبار فرضيات الدراسة

تمهيد:

تناولت الدراسة في هذا المبحث عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة والمتعلقة بالسؤال الثالث من أسئلة الدراسة والذي يتمثل في (ما دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء كليات المجتمع) وقد تم صياغة الفرضيات للتعرف على الدور الذي تلعبه النظم في تحسين الأداء حيث صيغت من فرضيتين رئيسيتين ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى عدة فرضيات وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة والتأكد من صحتها.

5-2-1 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

للإجابة على الفرضيات الرئيسية الأولى والفرضيات المتفرعة منها استخدم الباحث تحليل الانحدار وكانت النتائج على النحو التالي:
لا يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمينية.

يوضح الجدول (24) نتائج تحليل الانحدار لتعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمينية.
جدول (24) نتائج تحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء.

المتوسط الحسابي	درجة التأثير (B)	بيتا	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²
2.94	0.933	0.727	10.601	0.727	0.524

إذ يوضح أن معامل الارتباط R بلغ (0.727) عند مستوى دلالة (0.05)، في حين وجد أن معامل التحديد R² يفسر ما نسبته (0.524) من التباين فيما قيمته (0.524) من التغيرات في الأداء ناتج عن نظم المعلومات المحاسبية، كما بلغت درجة التأثير β (0.933)، أي أن الزيادة بدرجة واحدة في نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تحسين الأداء بقيمة (0.727)، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (10.601) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05)، ويشير ذلك إلى أن هناك دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمينية، وهذا يعني رفض الفرضية بصورتها العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمينية). وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى:

5-2-2 نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى:

5-2-2-1 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد دور لمقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في كليات المجتمع اليمينية.

يوضح الجدول (25) نتائج تحليل الإنحدار لتعرف على دور مقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في كليات المجتمع اليمينية. جدول (25) نتائج تحليل دور مقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي.

المتوسط الحسابي	درجة التأثير (B)	بيتا	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²
3.05	0.561	0.446	4.978	0.446	0.199

إذ يوضح أن معامل الارتباط R بلغ (0.446)، عند مستوى دلالة (0.05)، في حين وجد أن معامل التحديد R² يفسر ما نسبته (0.199) من التباين في ما قيمته (0.199) من التغيرات في الأداء المالي ناتج عن مقومات نظم المعلومات المحاسبية، كما بلغت درجة التأثير β (0.561) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في مقومات نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تحسين الأداء المالي بقيمة (0.446)، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (4.978) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05) ويشير ذلك إلى أن هناك دور لمقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في كليات المجتمع اليمينية، وهذا يعني رفض الفرضية بصورتها العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (بوجود دور لمقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في كليات المجتمع اليمينية) وهذه النتيجة تختلف عن نتيجة دراسة كلبونة وآخرون (2011) والتي توصلت إلى أن نظم المعلومات المحاسبية لا تؤثر في الأداء المالي.

5-2-2-2 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد دور لمقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في كليات المجتمع اليمنية.

يوضح الجدول (26) نتائج تحليل الإنحدار لتعرف على دور مقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في كليات المجتمع اليمنية. جدول (26) نتائج تحليل دور مقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري.

المتوسط الحسابي	درجة التأثير (B)	بيتا	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²
2.92	0.542	0.412	4.527	0.412	0.170

إذ يوضح أن معامل الارتباط R بلغ (0.412) عند مستوى دلالة (0.05)، في حين وجد أن معامل التحديد R² يفسر ما نسبته (0.170) من التباين في ما قيمته (0.170) من التغيرات في الأداء الإداري ناتج عن مقومات نظم المعلومات المحاسبية، كما بلغت درجة التأثير β (0.542) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في مقومات نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تحسين الأداء الإداري بقيمة (0.412)، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (4.527)، وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05)، ويشير ذلك إلى أن هناك دور لمقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في كليات المجتمع اليمنية، وهذا يعني رفض الفرضية بصورتها العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (يوجد دور لمقومات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في كليات المجتمع اليمنية).

5-2-2-3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد دور للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في كليات المجتمع اليمنية.

يوضح الجدول (27) نتائج تحليل الإنحدار لتعرف على دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في كليات المجتمع اليمنية.

جدول (27) نتائج تحليل دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي.

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار T	بيتا	درجة التأثير (B)	المتوسط الحسابي
0.655	0.811	3.884	0.811	0.841	2.93

إذ يوضح أن معامل الارتباط R بلغ (0.811) عند مستوى دلالة (0.05)، في حين وجد أن معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.655) من التباين في ما قيمته (0.655) من التغيرات في الأداء المالي ناتج عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما بلغت درجة التأثير β (0.841) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤدي إلى تحسين الأداء المالي بقيمة (0.811)، ويؤكد معنوية هذا الدور قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (3.884) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05)، ويشير ذلك إلى أن هناك دور للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في كليات المجتمع اليمنية، وهذا يعني رفض الفرضية بصورتها العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (بوجود دور للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في كليات المجتمع اليمنية).

5-2-2-4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد دور للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في كليات المجتمع اليمنية.

يوضح الجدول (28) نتائج تحليل الانحدار لتعرف على دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في كليات المجتمع اليمنية.

جدول (28) نتائج تحليل دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري.

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار T	بيتا	درجة التأثير (B)	المتوسط الحسابي
0.605	0.778	12.369	0.778	0.842	2.80

إذ يوضح أن معامل الارتباط R بلغ (0.778) عند مستوى دلالة (0.05)، في حين وجد أن معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.605) من التباين في ما قيمته (0.605) من التغيرات في الأداء الإداري ناتج عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.842) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في مقومات نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تحسين الأداء الإداري بقيمة (0.778)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (12.369) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05)، ويشير ذلك إلى أن هناك دور للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في كليات المجتمع اليمنية، وهذا يعني رفض الفرضية بصورتها العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (يوجد دور للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في كليات المجتمع اليمنية).

5-2-3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

للتعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لأراء أفراد العينة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء بناءً على متغيراتهم الديمغرافية في كليات المجتمع اليمنية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات لأكثر من عينتين، بينما استخدم الباحث اختبار (T) لعينتين مستقلتين. وتنص الفرضية على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لأراء أفراد العينة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء بناءً على متغيراتهم الديموغرافية في كليات المجتمع اليمنية). وفيما يأتي نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

أولاً: الفروق وفقاً لمتغير الكلية:

يوضح الجدول (29) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لايجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير الكلية في كليات المجتمع اليمنية.

جدول (29) نتائج تحليل دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير الكلية.

المتغير	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	(F)	مستوى الدلالة
الكلية	بين المجموعات	10.255	2	5.127	6.773	0.002
	داخل المجموعات	74.947	99	0.757		
	المجموع	85.201	101			

يتبين من الجدول (29) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقدير أفراد عينة الدراسة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء في كليات المجتمع اليمنية تعزى لمتغير الكلية حيث بلغ مستوى الدلالة (0.002)، وهذا يعني رفض الفرضية بصورتها العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لأراء أفراد العينة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء بناءً على متغير الكلية في كليات المجتمع اليمنية).

ولمعرفة درجة الفروق في تقدير أفراد عينة الدراسة تعزو لمتغير الكلية بين الكليات عينة الدراسة قام الباحث باستخدام اختبار (LSD) للتعرف على درجة الفروق والجدول (30) يوضح ذلك.

جدول (30) نتائج تحليل درجة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير الكلية.

الكلية	العدد	المتوسط	صنعاء	سنحان	عمران
صنعاء	57	3.0572			
سنحان	30	2.4765	0.58073*		
عمران	15	3.3893	-0.33211	-0.91284*	

يتبين من الجدول (30) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقدير أفراد عينة الدراسة حول دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في كليات المجتمع الحكومية اليمنية تعزى لمتغير الكلية بين كلية المجتمع

بلاد الروس سنحان وكلية عمران لصالح كلية عمران حيث حصلت كلية عمران على متوسط حسابي (3.3893) بينما حصلت كلية بلاد الروس سنحان على متوسط حسابي (2.4765). وتأتي هذه الفروق على لصالح كلية عمران على الرغم أنها كلية حديثة النشأة بينما كلية بلاد الروس سنحان تأسس قبل حوالي خمسة عشر عاماً ولها حوالي عشرة أعوام من الأفتتاح. ويعزز ذلك التقرير الصادر من اللجنة المكلفة من قبل وزير التعليم الفني والتدريب المهني للنزول إلى كلية المجتمع بلاد الروس سنحان بتكليف رقم (4) للعام 2017م ص 5 حيث ذكرت اللجنة "وإن كانت كلية المجتمع بلاد الروس سنحان تمثل إحدى كليات المجتمع الحكومية الصغيرة إلا أنه قد مضى على تأسيسها أكثر من عشر سنوات ومازالت تعاني التدهور على المستوى البنية الأساسية للعملية التعليمية وعدم توفر معامل تطبيقية في بعض الأقسام وتدهور الوسائل التعليمية والأدوات والمناهج".

ثانياً الفروق وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

يوضح الجدول (31) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لا يجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير المؤهل العلمي في كليات المجتمع اليمنية.

جدول (31) نتائج تحليل دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي

تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

المتغير	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	(F)	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	4.175	2	2.088	2.551	0.083
	داخل المجموعات	81.026	99	0.818		
	المجموع	85.201	101			

يتبين من الجدول (31) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقدير أفراد عينة الدراسة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء في كليات المجتمع اليمنية تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي حيث بلغ مستوى الدلالة (0.083)، وهذا يعني قبول الفرضية بصورتها

العدمية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لأراء أفراد العينة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء بناءً على متغير المؤهل العلمي في كليات المجتمع اليمنية).

ثالثاً الفروق وفقاً لمتغير سنوات الخدمة:

يوضح الجدول (32) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لا يجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير سنوات الخدمة في كليات المجتمع اليمنية.

جدول (32) نتائج تحليل دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

مستوى الدلالة	(F)	متوسط مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	التباين	المتغير
0.505	0.786	0.667	3	2.001	بين المجموعات	سنوات الخدمة
		0.849	98	83.201	داخل المجموعات	
			101	85.201	المجموع	

يتبين من الجدول (32) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقدير أفراد عينة الدراسة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء في كليات المجتمع اليمنية تعزى لمتغيرات سنوات الخدمة حيث بلغ مستوى الدلالة (0.505)، وهذا يعني قبول الفرضية بصورتها العدمية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لأراء أفراد العينة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء بناءً على متغير سنوات الخدمة في كليات المجتمع اليمنية).

ثالثاً الفروق وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي:

يوضح الجدول (33) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لا يجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي في كليات المجتمع اليمنية.

جدول (33) نتائج تحليل دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى المسمى الوظيفي.

مستوى الدلالة	(F)	متوسط مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	التباين	المتغير
0.127	1.945	1.596	3	4.787	بين المجموعات	المسمى الوظيفي
		0.821	98	80.414	داخل المجموعات	
			101	85.201	المجموع	

يتبين من الجدول (33) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقدير أفراد عينة الدراسة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء في كليات المجتمع اليمينية تعزى لمتغيرات المسمى الوظيفي حيث بلغ مستوى الدلالة (0.127)، وهذا يعني قبول الفرضية بصورتها العدمية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لأراء أفراد العينة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء بناءً على متغير المسمى الوظيفي في كليات المجتمع اليمينية).

رابعاً الفروق وفقاً لمتغير الجنس:

يوضح الجدول (34) نتائج تحليل (T-test) لايجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير الجنس في كليات المجتمع اليمينية.

جدول (34) نتائج تحليل دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير الجنس.

مستوى الدلالة	قيمة T	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	الجنس	المتغير
0.371	0.899	100	0.959	2.98	75	ذكر	الجنس
			0.796	2.80	27	انثى	

يتبين من الجدول (34) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقدير أفراد عينة الدراسة في دور نظم المعلومات

المحاسبية وتحسين الأداء في كليات المجتمع اليمنية تعزى لمتغير الجنس حيث بلغ مستوى الدلالة (0.371) وهذا يعني قبول الفرضية بصورتها العدمية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لأراء أفراد العينة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء بناءً على متغير الجنس في كليات المجتمع اليمنية).

خامساً الفروق وفقاً لمتغير نوع الوظيفة:

يوضح الجدول (35) نتائج تحليل (T-test) لا يجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير الجنس في كليات المجتمع اليمنية.

جدول (35) نتائج تحليل دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى إلى متغير نوع الوظيفة.

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
نوع الوظيفة	أكاديمي	35	2.91	1.005	100	-0.193	0.848
	إداري	67	2.95	0.878			

يتبين من الجدول (35) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقدير أفراد عينة الدراسة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء في كليات المجتمع اليمنية تعزى لمتغير نوع الوظيفة حيث بلغ مستوى الدلالة (0.848) وهذا يعني قبول الفرضية بصورتها العدمية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لأراء أفراد العينة في دور نظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء بناءً على متغير نوع الوظيفة في كليات المجتمع اليمنية).

المبحث الثالث نتائج الدراسة وتوصياتها

تناولت الدراسة في هذا المبحث ملخص لنتائج الدراسة بالإضافة إلى التوصيات التي أوصت بها.

5-3-1 نتائج الدراسة:

من خلال تحليل الجوانب النظرية والعملية توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتي يوردها الباحث فيما يأتي:

- 1- تتوفر لدى كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة الدفاتر المحاسبية اللازمة لتسجيل العمليات المحاسبية.
- 2- تتوفر لدى كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة الكوادر المحاسبية المتخصصة.
- 3- لا تقيم كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة الدورات التدريبية التي تزود الكادر المحاسبي فيها بالخبرات اللازمة لتشغيل نظم المعلومات المحاسبية.
- 4- لا تتوفر لدى كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة نظام مالي محاسبي محوسب.
- 5- لا تتوفر لدى كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة الأجهزة والآلات الكافية لتشغيل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.
- 6- لا تتوفر لدى كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة اللوائح والأنظمة التي تحدد صلاحيات العاملين فيها.
- 7- لا تتوفر لدى كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة قاعدة بيانات بالعمليات المحاسبية التي تتم فيها.
- 8- لا تتوفر في المعلومات المحاسبية المستخدمة في كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة أي نوع من الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية الجيدة.
- 9- تهتم كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة بإعداد الموازنة العامة للكليات بالشكل المطلوب.
- 10- يوجد قصور لدى كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة في تنفيذ الموازنة العامة بالشكل الجيد.

- 11- لا تتوفر لدى كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة أنظمة رقابية تساعد في الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة واكتشاف الانحرافات والأخطاء والعمل على إصلاحها.
- 12- لا تعمل كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة على الاستفادة من الموارد المتاحة لها بالشكل المطلوب.
- 13- لا تتوفر لدى كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة التقارير المالية والمحاسبية اللازمة التي تحتاجها الإدارة والأطراف المختلفة.
- 14- لا تقوم كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة بإعداد الحسابات الختامية في الوقت المناسب.
- 15- لا تهتم كليات المجتمع الحكومية اليمنية عينة الدراسة بعملية التخطيط بالشكل المطلوب بالإضافة إلى أنها لا تمتلك الرؤية الواضحة للمستقبل وأنها لا تسعى إلى توفير المعلومات اللازمة التي تساعد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
- 16- يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي والإداري في كليات المجتمع.

5-3-2 توصيات الدراسة:

- بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بعدد من التوصيات والتي يوردها فيما يأتي:
- أ- ضرورة توفير نظام مالي محاسبي محوسب، وتوفير الأجهزة والآلات الكافية لتطبيقه لتسهيل العمليات المالية والمحاسبية،
- ب- ضرورة توفير اللوائح والأنظمة التي تحدد صلاحيات العاملين في الكليات.
- ج- ضرورة توفير قاعدة بيانات بالعمليات المحاسبية للعودة إليها عند الحاجة إليها.
- د- ضرورة تفعيل إدارة المراجعة والرقابة الداخلية في الكليات مما يساعد في اكتشاف الانحرافات والأخطاء والحد من التلاعب والاحتيال ويضمن العمل بشفافية.
- هـ- ضرورة الاهتمام بالكوادر المحاسبية العاملة فيها وإقامة دورات تدريبية تزودهم بالخبرات اللازمة لتشغيل نظم المعلومات المحاسبية.

- و- العمل على توفير معلومات محاسبية تتصف بالملائمة والموثوقية لمساعدة الأطراف المختلفة في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.
- ز- ضرورة الاهتمام بتنفيذ الموازنة العامة للكليات بالشكل الجيد.
- ح- ضرورة توفير أنظمة رقابية تساعد في الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للكلية
- ط- ضرورة العمل على الاستفادة من الموارد المتاحة للكليات بالشكل المطلوب.
- ي- ضرورة الاهتمام بتوفير التقارير المالية والمحاسبية اللازمة التي تحتاجها الإدارة والأطراف المختلفة.
- ك- ضرورة الاهتمام بعملية التخطيط بالشكل المطلوب وتفعيل إدارة التخطيط في الكليات بالإضافة إلى إشراك العاملين في عملية التخطيط واتخاذ القرار، بحيث يكون لديها رؤية واضحة للمستقبل.
- ل- إجراء مزيداً من الدراسات والبحوث حول دور نظم المعلومات المحاسبية على أداء كليات المجتمع باستخدام مقاييس مالية.

المراجع

المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1- إبراهيم، طه الطاهر وآخرون (2002)، تصميم النظم المحاسبية، ب ن.
- 2- أبو النصر، مدحت محمد (2008)، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
- 3- أبو بكر، مصطفى محمود (2009)، الإدارة العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 4- أبو خضرة، حسان عبد الله و عشيح، حسن سمير (2008)، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمّان.
- 5- الأديمي، منصور وآخرون (2014)، المحاسبة الحكومية والقومية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.
- 6- باتريشيا شو وآخرون (2007)، تحسين الجودة والأداء في الرعاية الصحية، ترجمة الأحمدى، طلال بن عايد، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- 7- الجبوسي، محمد رسلان و جاد الله، جميلة (2008)، الإدارة علم وتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان.
- 8- الحاج، طارق (2009)، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمّان.
- 9- حجر، عبد الملك (2014)، نظم المعلومات المحاسبية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.
- 10- حُميد، محمد عبدالله و المسهلي، أمة الله دحان (2016)، أساسيات البحث التربوي، جامعة حجة، حجة.
- 11- الخطيب، محمد محمود (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان.
- 12- خيرى، أسامة (2013)، الإدارة العامة، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمّان.
- 13- الدلاهمة، سليمان مصطفى (2008)، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الوراق للنشر والتوزيع، عمّان.
- 14- رملي، فياض حمزة (2011)، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأبادي للنشر والتوزيع، الخرطوم.

- 15- السقا، زياد هاشم(2011)، نظم المعلومات المحاسبية، دار طارق للنشر والتوزيع، الموصل.
- 16- السيد، عطا الله سيد(2009)، نظم المعلومات المحاسبية، دار الرياءة للنشر والتوزيع، عمّان.
- 17- الطائي، محمد عبد حسين آل فرج و سلامة، رأفت سلامة محمود(2012)، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمّان.
- 18- طاقة، محمد و العزاوي، هدى (2007)، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمّان.
- 19- عبد العزيز، الوليد صالح(2013)، المالية العامة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.
- 20- عبد اللطيف، ناصر نور الدين و ديبان، السيد عبد المقصود(2015)، أدوات تحليل وتصميم النظم المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
- 21- عبد اللطيف، ناصر نور الدين(2014)، استخدام الحاسب في المحاسبة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
- 22- محمود، عبد الحميد (1999)، نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الآلي، مكتبة التجارة.
- 23- عبدالرحمن، حسين أحمد(2015)، الإدارة العامة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 24- عصفور، محمد شاكر (2008)، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان.
- 25- العلي، عادل فليح (2007)، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد، عمّان.
- 26- عواد، فتحي احمد(2013)، إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان.
- 27- فليح، فاروق عبده و عبد المجيد، السيد محمد (2005)، السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية، دار المسيرة، عمّان.

- 28- قاسم، عبد الرزاق محمد(2012)، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان.
- 29- ماهر، احمد(2014)، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 30- متولي، عصام الدين محمد(2015)، نظم المعلومات المحاسبية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء.
- 31- مشرفي، حسن علي (1997)، نظرية القرارات الإدارية: مدخل كمي في الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان.
- 32- مصطفى، محمد كمال(2014)، تحليل وقياس وتقييم الموارد البشرية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة.
- 33- ملوخية، أحمد فوزي (2009)، نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
- 34- الوادي، محمود حسين و عزلم، زكريا أحمد (2007)، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمّان.
- 35- ياغي، محمد عبدالفتاح (2010)، اتخاذ القرارات التنظيمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان.

ثانياً الرسائل العلمية:

- 36- أبو هذاف، ماهر سالم (2011)، تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 37- أنور، هرول محمد (2015)، دور النظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 38- باذيب، خالد محمد عمر (2011)، مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.

- 39- بلل، عبد الحق علي إبراهيم (2015)، دور السلوك التنظيمي في أداء منظمات الأعمال: بيئة المنظمة الداخلية كمتغير معدل، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- 40- بن رحمون سهام (2014)، بيئة العمل الداخلية وأثرها على الأداء الوظيفي: دراسة على عينة من الإداريين بكليات ومعاهد جامعة باتنة، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 41- بوحايك، عبد الباسط (2015)، دور نظم المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة البترولية: دراسة حالة المؤسسة البترولية للتكرير بأدرار، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 42- النتر، محمد منصور (2015)، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 43- السعدون، فهد بن أحمد (2013)، دور البرامج التدريبية التخصصية في تحسين أداء العاملين في هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة الرياض، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 44- سوفيان، بوفروعة (2012)، نظام المعلومات المحاسبي و دوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مجمع ايناجوك فرع الطاهير، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.
- 45- شهرة، عباسة (2016)، دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التدقيق الداخلي: دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 46- صايحة، شامي (2010) المناخ التنظيمي وتأثيره على الأداء الوظيفي للعاملين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.

- 47- العجرمي، مازن يوسف عثمان (2016)، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على كفاءة و فعالية بطاقة الأداء المتوازن: دراسة ميدانية على البنوك التجارية في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- 48- الفقيه، علي محمد (2013)، تقييم أداء كليات المجتمع اليمينية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة صنعاء، صنعاء.
- 49- مصطفى، بوركمان و إبراهيم، لافي (2015)، نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر فرع البويرة ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أو لحاج، البويرة.
- 50- نجلاء، نوبلي(2015)، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب سكرة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 51- وسام، مهيبيل (2012)، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تفعيل وظيفة إدارة الموارد البشرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

ثالثاً الدوريات:

- 52- بن عيشي، عمار(2014)، "معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية: دراسة حالة ولاية بسكرة"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد 1، ص ص 83 : 96.
- 53- السقا، زياد هاشم والسندي، علي مال الله (2010)، "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 6، العدد 17، ص ص 128 : 157.
- 54- الشنطي، أيمن محمد(2013)، "أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية، الأردن، المجلد 21، العدد 1، ص ص 99 : 125.
- 55- كلبونة، أحمد وآخرون (2011)، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية

الأردنية"، مجلة الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، الأردن، المجلد 19، العدد 2، ص ص 1447 : 1465.

رابعاً الوثائق والتقارير الرسمية:

- 56- إدارة الحسابات في الكليات عينة الدراسة، (2017).
- 57- إدارة الشؤون الأكاديمية في الكليات عينة الدراسة (2017).
- 58- الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، القانون واللوائح المنظمة لعمل كليات المجتمع(2017).
- 59- الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، النشرة الإحصائية الخاصة بكليات المجتمع، (2016/2015).
- 60- مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، إطار مفاهيم التقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2016).
- 61- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، تقرير النزول الميداني إلى كلية المجتمع سنحان(2017).

الملاحق

الاستبانة في صورتها النهائية.

محكمي الاستبانة.

إفادة المركز الوطني للمعلومات بخصوص تسجيل عنوان الدراسة.

مذكرة تسهيل مهمة جمع البيانات موجهة للجهاز التنفيذي لكليات المجتمع.

مذكرة تسهيل مهمة جمع البيانات موجهة لكلية المجتمع صنعاء.

مذكرة تسهيل مهمة جمع البيانات موجهة لكلية المجتمع بلاد الروس - سحان.

مذكرة تسهيل مهمة جمع البيانات موجهة لكلية المجتمع عمران.

تقرير المراجع اللغوي بصلاحية الدراسة.

ملحق رقم (1)

الاستبانة في صورتها النهائية



الجمهورية اليمنية
جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
عمادة الدراسات العليا
كلية العلوم الإدارية
قسم المحاسبة

استبانة

الأخ / الأكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..... وبعد،،،

أضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي تهدف إلى التعرف على " دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء في كليات المجتمع الحكومية اليمنية . كمتطلب لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة جامعة الأندلس.

كلي أمل بكم في التعاون وتقديم المعلومات التي تساعد على إتمام هذه الدراسة وذلك بوضع علامة (✓) أمام العبارة التي تعبر عن واقع نظم المعلومات المحاسبية في الكلية من وجهة نظركم.

إن تعاونكم معنا سيكون سببا في نجاح هذه الدراسة علما بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

الباحث:

جمال حسن صالح عبد الله محفل

أولاً: المعلومات الشخصية والديمغرافية: -
يرجى التكرم بوضع إشارة (✓) في المكان المناسب.

1- الكلية :

.....

2- الجنس:

ذكر	أنثى

3 - المؤهل العلمي :

دبلوم بعد الثانوية فأدنى	جامعي	دراسات عليا

4 - سنوات الخدمة:

5 سنوات فأقل	من 6- 10 سنوات	من 11- 15 سنة	16 سنة فأكثر

5- المستوى الوظيفي :

عميد ومساعديه	رئيس قسم علمي	مدير إدارة	مختص

6- نوع الوظيفة:

أكاديمي	إداري

ثانياً: محاور الدراسة:

المحور الأول: المتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية):

يرجى الإجابة على الفقرات التالية وذلك بوضع إشارة (✓) مقابل كل عبارة بما تراه مناسباً.

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول: مقومات نظم المعلومات المحاسبية:						
1	يتوفر لدى الكلية نظام مالي محاسبي يحدد صلاحيات العاملين في الإدارة المالية.					
2	يتوفر لدى الكلية دليل محاسبي واضح يستخدم كمرجع عند المعالجات المحاسبية.					
3	يتوفر لدى الكلية كادر محاسبي متخصص.					
4	يتوفر لدى الكلية كادر محاسبي لديه معرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	تتوفر لدى الكلية الدفاتر المحاسبية اللازمة لتسجيل العمليات المحاسبية.					
6	يستخدم النظام المحاسبي في الكلية دورة مستنديه سهلة ومبسطة.					
7	تتوفر لدى الكلية آلات وأجهزة إلكترونية كافية لتطبيق نظام محاسبي إلكتروني.					
8	تتوفر لدى الكلية قاعدة بيانات بجميع العمليات المحاسبية.					
9	تتوفر لدى الكلية لوائح وأنظمة تحدد اختصاص العاملين فيها.					
10	تقوم إدارة الكلية بعمل برامج ودورات تدريبية للعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم.					
المجال الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:						
1	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية ممثلة لكافة أنشطة الكلية.					
2	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية شاملة.					
3	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية دقيقة.					
4	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية موثوقة.					
5	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية خالية من الأخطاء في ضوء الأهمية النسبية.					
6	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية موضوعية.					
7	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية خالية من التحيز الشخصي.					
8	تتوفر لدى الكلية المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.					
9	تتوفر لدى الكلية معلومات محاسبية بتكلفة مناسبة.					
10	أستطيع فهم المعلومات المحاسبية في الكلية بسهولة ويسر.					
11	أستطيع استرجاع المعلومات المحاسبية في الكلية عند الحاجة إليها.					
12	تساعدني المعلومات المحاسبية في الكلية من التنبؤ بالمستقبل.					

المحور الثاني : المتغير التابع (تحسين الأداء):

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول : الأداء المالي :						
1	يتم إعداد الموازنة العامة للكلية بالشكل المطلوب.					
2	يتم تنفيذ الموازنة العامة للكلية حسب اللوائح والأنظمة المحددة.					
3	يتم الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للكلية بشكل مستمر.					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
4	يتم تحصيل الإيرادات في الكلية بشكل جيد.					
5	يتم صرف النفقات للمستحقين في الكلية بشكل جيد.					
6	تتوفر لدى الكلية التقارير المالية المطلوبة بشكل مستمر.					
7	تكتشف إدارة الكلية الانحرافات المالية ومعرفة أسبابها.					
8	تقوم الإدارة بعلاج الانحرافات المالية والحد منها.					
9	تعمل الكلية على الاستفادة من الموارد المتاحة لها بكفاءة عالية.					
10	يتم إعداد الحساب الختامي للكلية في الوقت المناسب.					
المجال الثاني: الأداء الإداري:						
1	تتوفر لدى الكلية أهداف محددة ودقيقة.					
2	تقوم الإدارة بالتخطيط المستمر لعملياتها المختلفة.					
3	تتوفر لدى إدارة الكلية رؤية واضحة لفهم الفرص المتاحة لها في المستقبل.					
4	تستطيع إدارة الكلية تحديد البدائل المختلفة.					
5	تتوفر لدى الكلية جداول زمنية لتنفيذ خططها.					
6	يتم تنفيذ خطط الكلية بكفاءة وفاعلية.					
7	يتم الرقابة على تنفيذ خطط الكلية بشكل مستمر.					
8	يتوفر لدى الكلية آلية للرقابة على تنفيذ الأنشطة الإدارية المختلفة.					
9	تتوفر لدى الكلية آلية تساعد في تقييم خططها السابقة.					
10	يتم اتخاذ القرار في الكلية بناء على معلومات دقيقة.					
11	يتم اتخاذ القرار في الكلية بناءً على معايير وأهداف محددة وواضحة.					
12	استطيع تحديد البدائل واتخاذ القرار المناسب.					
13	تقوم الإدارة في الكلية بتصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من كفاءتها.					
14	تقوم الإدارة في الكلية بتطوير وتحديث الأنشطة والأقسام العلمية المختلفة.					

ملحق رقم (2)

قائمة محكمي الاستبانة

م	الدكتور	التخصص	الجامعة
1	أ د/ جمال درهم	إدارة	جامعة العلوم والتكنولوجيا
2	أ د/ يحيى قطران	إدارة	جامعة صنعاء
3	د/ حميد مسواك	محاسبة	جامعة عمران
4	د/ رضوان المخلافي	محاسبة	جامعة عمران
5	د/ سلطان السريحي	محاسبة	جامعة العلوم والتكنولوجيا
6	د/ طارق الجماعي	محاسبة	جامعة الأندلس
7	د/ عبدالغني دومان	محاسبة	جامعة الأندلس
8	د/ عبدالكريم الدعيس	إدارة وتخطيط	كلية الإدارة الحديثة للدراسات العليا
9	د/ عبدالله الطيب	محاسبة	جامعة صنعاء
10	د/ عمار مهيبوب	محاسبة	الأكاديمية العربية
11	د/ فهمي الدقاف	علوم مالية ومصرفية	كلية المجتمع سنحان
12	د/ فؤاد اليريمي	نظم معلومات	جامعة الأندلس
13	د/ محمد مفرح العيسائي	إحصاء	جامعة صنعاء
14	د/ ناصر سعيد	إدارة وتخطيط	كلية المجتمع سنحان
15	د/ نجيب المخلافي	محاسبة	جامعة الحديدة

ملحق رقم (3)

إفادة المركز الوطني للمعلومات بخصوص تسجيل عنوان الدراسة

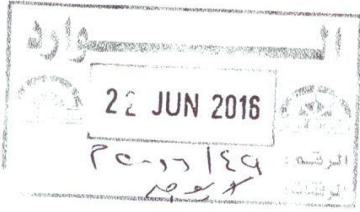
الرقم : (٦٥٥)



الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
المركز الوطني للمعلومات
إدارة المكتبة

التاريخ : ١ / ١

٢١ يونيو ٢٠١٦



إفادة

تفيد إدارة المكتبة بالمركز الوطني للمعلومات بأن البحث المعنون :
دور نظم المعلومات الحاسوبية في كليات إدارة كليات
المجتمع الخليوي

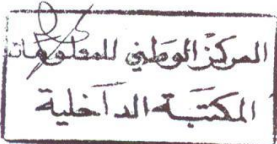
الذي يقوم الأخ / جمال محمد بن عبد الرحمن - للتقدم به لرسالة الماجستير
في قسم / المجلس كلية العلوم الإدارية - جامعة الأندلس - الجمهورية اليمنية
لم يصلنا أي عنوان مشابه له منذ العام ٢٠٠١ حتى تاريخ يومنا :

((ضمن قاعدة البيانات المحتوية ما يزيد عن 13,000 رسالة))

وعليه تم إصدار هذه الإفادة

مدير إدارة المكتبة الرقمية

عاصم محمد علي

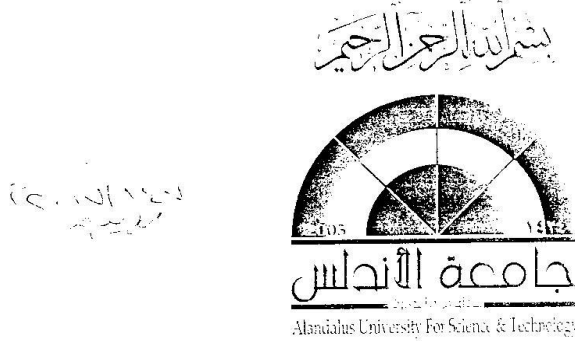


صنعاء - شارع الستين الجنوبي - مقابل مكاتب الخطوط اليمنية - تلفون / ٤٤٥٠٠٢

Library Yemen - NIC. Info : E.MAIL الموقع الإلكتروني www.Yemen-nic.info

ملحق رقم (4)

مذكرة تسهيل مهمة جمع البيانات موجهة للجهاز التنفيذي لكليات المجتمع.



الرقم (0074)

المستورم

الأخ / الأستاذ الدكتور رئيس الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع

تحية طيبة وبعد:

الموضوع: التعاون في جمع معلومات بحثية

تهديكم عمادة الدراسات العليا بجامعة الأندلس للعلوم والتقنية خالص تحياتها، وتتمنى لكم التوفيق والنجاح في جميع أعمالكم، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه يرجى منكم التعاون مع الباحث/ جمال حسن صالح عبدالله الذي يقوم بدراسة بعنوان **دور نظم المعلومات الحاسوبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمنية الحكومية**، كمتطلب لنيل رسالة ماجستير في المحاسبة، علماً أن المعلومات لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص الشكر والتقدير،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د/ يحيى عبدالرزاق قطران

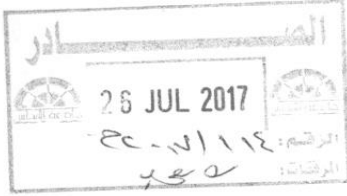
القيمة الكاملة للتعليم

www.andalusuniv.net
info@andalusuniv.net

الجمهورية اليمنية - صنعاء - حي جامعة الأندلس - تقاطع شارع الخمسين مع شارع تعز - تلفون 8 / 1 675567 1 00967 - فاكس 1 675885 967 ص.ب. 37444
Alandalus University – R.Y - Sana'a – Alandalus University Neighborhood – The Crossroad of 50th St. with Taiz St.

ملحق رقم (5)

مذكرة تسهيل مهمة جمع البيانات موجهة لكلية المجتمع صنعاء.



الرقم: (0062)

المحترم

الأخ / الأستاذ الدكتور عميد كلية المجتمع - صنعاء

تحية طيبة وبعد:

الموضوع: التعاون في جمع معلومات بحثية

تهديكم عمادة الدراسات العليا بجامعة الأندلس للعلوم والتقنية خالص تحياتها، وتتمنى لكم التوفيق والنجاح في جميع أعمالكم، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه يرجى منكم التعاون مع الباحث/ جمال حسن صالح عبدالله الذي يقوم بدراسة بعنوان (دور نظم المعلومات الحاسوبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمنية الحكومية) كمتطلب لنيل رسالة ماجستير في المحاسبة ، علما أن المعلومات لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص الشكر والتقدير،،،


عميد الدراسات العليا
أ.د/ يحيى عبدالرزاق فطران

القيمة الكاملة للتعليم

www.andalusuniv.net
info@andalusuniv.net

الجمهورية اليمنية - صنعاء - حي جامعة الأندلس - تقاطع شارع الخميس مع شارع تعز - تلفون: 8 / 1 675567 1 00967 - فاكس: 1 675885 967 ص.ب، 37444
Alandalus University – R.Y - Sana'a – Alandalus University Neighborhood – The Crossroad of 50th St. with Taiz St.

ملحق رقم (6)

مذكرة تسهيل مهمة جمع البيانات موجهة لكلية المجتمع بلاد الروس سنحان.



الرقم: (0060)

المحترم

الأخ / الأستاذ الدكتور عميد كلية المجتمع - بلاد الروس - سنحان

تحية طيبة وبعد:

الموضوع: التعاون في جمع معلومات بحثية

تهديكم عمادة الدراسات العليا بجامعة الأندلس للعلوم والتقنية خالص تحياتها، وتتمنى لكم التوفيق والنجاح في جميع أعمالكم، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه يرجى منكم التعاون مع الباحث/ جمال حسن صالح عبدالله الذي يقوم بدراسة بعنوان «دور نظم المعلومات الحاسوبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمنية الحكومية» كمتطلب لنيل رسالة ماجستير في المحاسبة ، علما أن المعلومات لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص الشكر والتقدير،،،

عميد الدراسات العليا
أ.د/ يحيى عبدالرزاق قطران

القيمة الكاملة للتعليم

www.andalusuniv.net
info@andalusuniv.net

الجمهورية اليمنية - صنعاء - حي جامعة الأندلس - تقاطع شارع الخمسين مع شارع تعز - تلفون: 8 / 00967 1 675567 - فاكس: 967 1 675885 ص.ب. 37444
Alandalus University - R.Y - Sana'a - Alandalus University Neighborhood - The Crossroad of 50th St. with Taiz St.

ملحق رقم (7)

مذكرة تسهيل مهمة جمع البيانات موجهة لكلية المجتمع عمران.



الرقم: (0064)

المحترم

الأخ / الأستاذ الدكتور عميد كلية المجتمع - عمران

تحية طيبة وبعد:

الموضوع: التعاون في جمع معلومات بحثية

تهديكم عمادة الدراسات العليا بجامعة الاندلس للعلوم والتقنية خالص تحياتها، ونتمنى لكم التوفيق والنجاح في جميع أعمالكم، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه يرجى منكم التعاون مع الباحث/ جمال حسن صالح عبدالله الذي يقوم بدراسة بعنوان «دور نظم المعلومات الحاسوبية في تحسين أداء كليات المجتمع اليمنية الحكومية»، كمتطلب لنيل رسالة ماجستير في المحاسبة، علماً أن المعلومات لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص الشكر والتقدير،،،

عميد الدراسات العليا
أ.د/ يحيى عبدالرزاق قطر
ع

القيمة الكاملة للتعليم

www.andalusuniv.net
info@andalusuniv.net

الجمهورية اليمنية - صنعاء - حي جامعة الاندلس - تقاطع شارع الخميس مع شارع تعز - تلفون 8 / 1 675567 00967 - فاكس 1 675885 967 ص.ب. 37444
Alandalus University - R.Y - Sana'a - Alandalus University Neighborhood - The Crossroad of 50th St. with Taiz St.

ملحق رقم (8)

تقرير المراجع اللغوي بصلاحية الدراسة.

Republic of Yemen
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Alandalus University For Science & Technology
Technical Support



الجمهورية اليمنية
جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
عمادة الدراسات العليا

تقرير المراجع اللغوي بصلاحية رسالة الماجستير

بيانات الطالب:

اسم الطالب الرباعي: عبدالله بن صالح عبدالمجيد الرقم الجامعي: (١٤١٨٢)
الكلية: العلوم الإدارية التخصص: محاسبة

عنوان الرسالة:

دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء قطاعات القطاع
دراسة ميدانية على قطاعات القطاع المصرفية الحكومية

تم اختياركم من قبل الدراسات العليا بجامعة الأندلس للمراجعة اللغوية لرسالة الماجستير للحكم عليها في: صحة
المصطلحات والمفاهيم اللغوية، والصحة النحوية والصرفية، والخلو من الأخطاء الإملائية، والخلو من الأخطاء المطبعية،
وصحة استخدام علامات الترقيم.

رأي المراجع اللغوي:

دراسة عرضت بكل ما يمكن من تدليل
والصورة الممتازة، وهي صالحة للقبول
عليه بقضاء الإجازة العلمية لرسالة

وعليه يتم استكمال إجراءات مناقشة الطالب للرسالة.

المراجع اللغوي

أ.د. خالد بنغراحي

Abstract

The study aimed at identifying the reality of accounting information systems and the level of performance in the Yemeni government community colleges, and aim at determining the role of accounting information systems in improving the performance of colleges.

The study population consists of the Yemeni government community colleges affiliated to Sana'a and Amran governorates which are three colleges. Sana'a Community College, Blad Aross Sanhan Community College and Amran Community College. The sample of the study consisted of staff who work at the administrative field in the three faculties. The total number of members of the study society was 147 individuals.

In order to achieve the objectives of the study and answer the questions, the researcher depended on collecting data on the subject in the literature reviews and previous studies, through them the theoretical framework is prepared. The researcher prepared a questionnaire designed for obtain the field study's data. The researcher then carried out the necessary statistical analysis to test the hypotheses and the test of the study.

The study reached a number of results, the most important is that the accounting information systems used in the Yemeni community colleges do not have the basic elements. Moreover, the accounting information at the faculties does not have the specific characteristics of the accounting information. The study also found that the level of financial and administrative performance Community colleges is generally weak.

The most important the study recommended the necessity of providing a computerized accounting system to facilitate the financial and accounting processes and provide the necessary components for its operation of the machines and modern accounting machines and qualified and trained human staffs. The study also recommended the need to activate the internal audit department and provide control systems to control the financial and accounting processes, to restrict manipulation and fraud and ensures work in transparency, and work to provide appropriate and authentic accounting information to assist the various parties in the process of planning, control and decision-making. The study also recommended the necessity to activate planning management at colleges, to assist to create a clear vision for the future and work according to clear plans that help management in the process of control and decision-making.

Republic of Yemen
Ministry of Higher Education and Scientific Science
Alandalus University for Sciences & Technology
Postgraduate studies Deanship
Administrative Sciences Faculty
Accounting Department



The Role of Accounting Information System in Performance Yemeni Government Community Colleges

(A Field Study of Yemeni Government Community Colleges)

Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the
Master's Degree in Accounting

Prepared by
Jamal Hasen Saleh Abdulla Mahfel

Supervised by
Prof. Mansor Yassin Abdulla Al-Adimi

2018